

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مولاي طاهر - سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



سياسة التشغيل و تأثيرها على التنمية المحلية
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة
خلال الفترة من 2011 - 2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة و تنمية

إشراف الأستاذ :

د. يتيم محمد

إعداد الطالب :

ولدقادة سمير

لجنة المناقشة

د. زيدان جمال.....رئيسا

د. يتيم محمد..... مشرفا ومقررا

أ. عتيق شيخ.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015م/الموافق ل1435-1436هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

الإهداء

أهدي ثمرة عملي ونجاحي إلى أعز مخلوقين على قلبي:

أمي العالمة حفظها الله التي أوقدت في داخلي شعاع الأمل كلما أخذ ينطفئ
وأحاطتني بحبها ورعايتها .

والدي العزيز الذي أستمد منه دائما العزيمة و الإصرار على النجاح .

إلى أخوتي وسندي في الحياة : "محمد" "عبد الرحمان" و "عبد القادر" .

إلى كل أخواتي وأبنائهم

إلى كل رفاق المشوار الذين يعز علي فراقهم من تحملوني وتحملوا معي تعب هذا
العمل وشاركوني أفراحي ونجاحي

دون أن أنسى كل الزملاء الذين معرفتهم طيلة خمس سنوات من الدراسة

كما لا أنسى من كان له الفضل في إخراج البحث في صورته النهائية وحرص دوما
على توجيهنا وإفادتنا وكان بالفعل قدوة مثالا لنا في العمل والإصرار ، الدكتور
الفاضل

" يتيم محمد "

إلى كل من صادقتهم وعرفتهم ، إلى كل من تمنى لي النجاح ولو بقلبه

إلى كل محب للمعرفة وساع إلهما .

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ومنحنا الصبر والعزيمة لإخراجه إلى النور
أما بعد فإن أول من يستحق الشكر والثناء بعد الله تعالى هو الأستاذ الفاضل الذي
أشرفه على هذا العمل وكان لنا سندا مهما بتوجيهاته .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل الأشخاص الذين بفضل توجيهاتهم
ومساعدتهم أمكن لنا إخراج هذا العمل إلى بر الأمان .

كما أعبر عن امتناني إلى كل أساتذة جامعة سعيدة الذين تعبوا معنا طيلة سنوات
الدراسة والذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم وآرائهم البناءة ودعمنا نفسيا ومعنويا
كما أشكر كل الزملاء والأصدقاء الذين ساعدونا ووقفوا إلى جانبنا ودعمونا في
إنجاز البحث الميداني ، كما لا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا لكل المبحوثين الذين
تعاونوا معنا ولم يبخلوا علينا بآرائهم .

إلى كل هؤلاء جزيل الشكر وعظيم التقدير .

حَقِّقْ حَقِّقْ

تظهر أهمية الحديث عن مسألة التشغيل بمختلف تجلياته إنطلاقاً من كونه يعبر بشكل صادق عن واقع أي مجتمع، فملف التشغيل يعتبر أحد أهم الرهانات التي تسعى الدول لتحقيقها وذلك لتأثيره على الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية المختلفة ، وحتى على الاستقرار السياسي.

حيث تعتبر أولوية التشغيل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ذلك أن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للفرد، وذلك لا يكون إلا بتوفير فرص العمل من خلال وضع الآليات الفعالة والناجحة للقضاء على البطالة، فالتشغيل ونجاحه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المجتمعية إقتصادياً وثقافياً وسياسياً ، من خلال علاقة ترابطية وتبادلية بين سياسة التشغيل والتنمية المحلية ، هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى السبل التي تؤدي إلى التخفيف من المشاكل الاجتماعية ، بإعتبار أن هذه السياسات يجب أن تكون مبنية على معطيات واقعية وذات أهداف دقيقة و واضحة ، من خلال تجسيدها في برامج تنموية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تركز على ضرورة استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة وتوظيفها من اجل إحداث التنمية وتطويرها على المستوى المحلي ، ولتجسيد هذه الأبعاد وبلوغ الأهداف المرجوة من خلال هذه الاستراتيجيات، فإنه يلزم الإعداد والتنفيذ الفعال للبرامج الخاصة بدعم التنمية المحلية ، التي تعد كإطار أساسي لإحداث تنمية محلية شاملة ومستدامة تعتمد على الموارد المحلية المتاحة بشقيها المادي والبشري لتكون بذلك بديلاً دائماً ومتجدداً.

حيث يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى بإهتمام متزايد في العديد من البلدان سواء على مستوى السياسات الإقتصادية أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية ، حيث تقدم التنمية المحلية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام ، لاسيما في ظل تغير طبيعة الدولة و إرتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير ، أكثر من إرتباطها بالعوامل الخارجية .

نتيجة لهذه العلاقة التبادلية ما بين التشغيل والتنمية المحلية فإن الإشكالية الرئيسية للدراسة تتمحور حول

التساؤل التالي :

- مامدى تأثير سياسات التشغيل على التنمية المحلية؟
- وماهو الدور الذي لعبته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على عملية التنمية المحلية بولاية سعيدة والتخفيف من أعباء البطالة فيها ؟

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية تم التطرق إلى مجموعة من الفرضيات هي :

الفرضية الأولى: سياسة التشغيل لها أثر فعال في التخفيف من أعباء التنمية على المستوى المحلي .

الفرضية الثانية: تحقيق التنمية المحلية مرهون بمدى نجاح سياسة التشغيل في خلق فرص عمل .

الفرضية الثالثة: تجمع بين سياسة التشغيل والتنمية المحلية علاقة تكاملية من خلال تأثير أحدهما على الآخر.

الفرضية الرابعة: لعبت وكالة دعم وتشغيل الشباب في ولاية سعيدة دورا مهما في التخفيف من أعباء التنمية المحلية في الولاية .

منهج الدراسة :

إن منهجية البحث تتوقف على طبيعة الموضوع بحد ذاته وخصائصه و الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه ، ونظرا لطبيعة الموضوع و في سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة و الإجابة على التساؤلات المطروحة و التحقق من صحة فرضيات الدراسة ، تم الإعتماد على بعض المناهج و الإقرابات المتمثلة في :

المنهج الوصفي :

يهدف هذا المنهج إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع معين ، وتحليل ما تم جمعه ، حيث أن المنهج الوصفي يعتبر مظلة واسعة ومرنة تتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية. تم إعتماده في هذه الدراسة بهدف الإحاطة بجميع جوانب سياسة التشغيل والتنمية المحلية والتعمق فيها وكذا تحديد الدور الذي تلعبه سياسة التشغيل على صعيد التنمية المحلية .

منهج دراسة حالة :

يتميز هذا المنهج عن غيره بالتعمق و التركيز على ظاهرة أو موضوع محدد، و الإهتمام بالموقف الكلي من خلال تحليل مختلف العوامل المؤثرة على الحالة موضوع الإهتمام ، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى ذلك ، وقد إعتمدنا هذا المنهج في دراستنا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بولاية سعيدة و الإطلاع على

مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سعيدة في التخفيف من أعباء التنمية على المستوى المحلي .

المنهج الإحصائي :

حيث إستخدم بهذه الدراسة الأساليب الإحصائية وذلك من خلال استخدام أسلوب التكرارات و النسب المئوية في معالجة البيانات وذلك على ضوء طبيعة الدراسة و أهدافها، لتجميع البيانات المحصلة وتبويبها و تحليلها.

اقترابات الدراسة: لقد تم اختيار الاقترابات وفقا لما يتناسب و الموضوع ومنها:

المقترح القانوني:

تمت الإستعانة بهذا المدخل من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية و الدستورية المنظمة لعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و ذلك لبيان أدوارها و مهامها ، وأيضا ترتيب المسؤوليات فيها بهدف معرفة مدى تطابق بين المهام و القاعدة القانونية .

المقترح المؤسسي :

تم إستخدام هذا المقترح لأننا بصدد دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الذي تم الإعتماد عليه لأنه يهتم بدراسة الوكالة من جانبها المؤسساتي .

أهمية الموضوع :

وتكمن أهمية الموضوع لما لسياسة التشغيل من دور فعال في التأثير على التنمية المحلية من خلال العمل على الحد من مشكلات التنمية المحلية، و كذا العمل على خلق مناصب الشغل والقضاء ولو نسبيا على ظاهرة البطالة في المجتمع المحلي.

- 1- كون الموضوع يمس الشريحة الكبرى في المجتمع ، و التي تعتبر القوة الدافعة لتحقيق التنمية المحلية .
- 2- معرفة مستوى نجاح سياسة التشغيل في تقليص البطالة على المستوى المحلي .
- 3- كون أن التشغيل يعتبر من أهم العوامل التي من شأنها المحافظة على الإستقرار الإجتماعي والقضاء على مشكلات التنمية المحلية من خلال تحسين المستوى المعيشي في المجتمع المحلي .

مبررات إختيار الموضوع :

إن دراسة أي موضوع لاينطلق من فراغ و إنما يرجع إلى عدة أسباب سواء كانت ذاتية أو موضوعية .

الأسباب الذاتية :

- 1- الرغبة في معرفة مدى مساهمة سياسة التشغيل في خلق مناصب العمل و إنعكاسها على التنمية المحلية ، وكذا أهم التحديات و المعوقات التي تقف أمام هذه السياسات على المستوى المحلي .
- 2- إضافة إلى الإهتمام الشخصي بموضوع التشغيل والتنمية المحلية لأنه يمس كل نواحي الحياة وكذا الواقع الذي نعيش فيه.

الأسباب الموضوعية:

- 1- حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات و الأبحاث في هذا المجال والتي تربط ما بين سياسة التشغيل والتنمية المحلية.
- 2- تسليط الضوء على سياسة التشغيل من خلال الكشف عن دوره في التأثير على التنمية المحلية إضافة إلى العمل على إيجاد السبل الكفيلة للعب دور فعال في الوصول إلى التنمية المحلية المنشودة .

أهداف الدراسة :

الأهداف العلمية : تتمثل في:

- 1- محاولة الوصول إلى تعريف واضح لكل من سياسة التشغيل والتنمية المحلية.
- 2- تزويد المكتبة الجامعية ببحث علمي يبين مدى تأثير سياسة التشغيل على التنمية المحلية .
- 3- دراسة تأثير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على التنمية المحلية في ولاية سعيدة.

الأهداف العملية : تتمثل في محاولة التعرف على أهم البرامج و السياسات التشغيلية على المستوى المحلي ومدى تأثير هذه السياسات في التخفيف من أعباء التنمية المحلية، وكذا أهم الرهانات التي تعمل الجماعات المحلية على تحقيقها من خلال خلق برامج تشغيلية تهدف من ورائها إلى الدفع بعجلة التنمية المحلية فيها.

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي صادفتنا في إنجاز هذه الدراسة هي :

1- صعوبة الإمام بسياسة التشغيل ودورها على صعيد التنمية المحلية نظرا لتشعبها وتشابكها مع العديد من المجالات .

2- ضيق الوقت ، حيث أن هذه الدراسة محددة بوقت معين لا يجب تجاوزه و خاصة و ان لهذه الدراسة جانب ميداني يتطلب جهد ووقت كبير لإكمال الدراسة الميدانية .

3- صعوبة الحصول على المعلومات و الإحصائيات الدقيقة و الكافية للدراسة ، نتيجة للعراقيل البيروقراطية إضافة إلى تباين وإختلاف المعلومات و الإحصائيات من مصدر لآخر.

4- إمتناع بعض الإطارات عن منحنا المعلومات المتعلقة بذات الموضوع مما أدى بنا إلى في بعض الأحيان إلى محاولة الحصول على المعلومات والبيانات بطرق غير رسمية .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دور سياسة التشغيل على صعيد التنمية المحلية بشكل عام من خلال إبرازه كمتغير لا بد منه لكل عملية تنموية ، من خلال تحديد دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على التنمية المحلية في ولاية سعيدة.

الحدود الزمانية : تم التركيز في دراستنا عن تأثير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة ودورها في التنمية المحلية على الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى النصف الأول من سنة 2015 ، وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة بسبب غياب المعلومات أو لأسباب أخرى.

أدبيات الدراسة :

لا يخفى على أحد أن البحث العلمي عملية مستمرة لا تنتهي ، فالدراسات السابقة التي عاجت ملف التشغيل تناولته من زوايا معينة وأبقت الباب مفتوح للمستجدات الحاصلة في هذا المجال ، ومن بين هذه الدراسات نذكر :

الدراسة الاولى : مذكرة الطالب " مشري محمد الناصر " بعنوان : " دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة " رسالة ماجستير جامعة سطيف 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة الصغيرة و المصغرة و التنمية المحلية المستدامة على حد سواء ، وإبراز مكانة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المستدامة ومحاولة دراسة تقييم دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية ومدى إستفادة ولاية تبسة من الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات للفترة ما بين 1999-2008 وتوصل إلى نتائج من بينها تفعيل التنمية المحلية المستدامة ووجد قدرة مالية و شبانية كبيرة ، في مقابل سوء التسيير و الإستغلال الغير العقلاني لهذه الموارد .

الدراسة الثانية : مذكرة الطالب " شباح رشيد " بعنوان : " ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر " رسالة ماجستير ، حيث ركز على بعض جوانب التشغيل وحصرتها في الجانب المالي أي الميزانية ، حيث توصل بأن التشغيل في الجزائر مشكله الوحيد الجانب المالي ، وهذا فيما يخص تطوير هذا القطاع ، لكن هذا الأمر لايمكن إعتباره الجانب الوحيد من أجل إنجاح سياسة التشغيل بل هناك جوانب أخرى تتمثل في الإستراتيجيات و السياسات الناجعة و المدروسة الكفيلة للنهوض بهذا القطاع .

الدراسة الثالثة :مذكرة "وسيلة السبتي" بعنوان : " تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب " رسالة ماجستير ، حيث تطرقت للإطار النظري للتنمية المحلية ، وكان تركيزها الأساسي على مداخل تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، حيث توصلت إلى أن جل المداخل تحصل عليها المناطق المحلية من الإعانات الحكومية أي خزينة الدولة ، لكن هناك بعض الولايات التي تعتمد على تمويلها الذاتي مثل ولاية عنابة .

تقسيم الدراسة :

ولمعالجة هذه الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، كل فصل يتضمن مبحثين وكل مبحث يتضمن ثلاث مطالب .

الفصل الأول تم تخصيصه لدراسة الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل و التنمية المحلية حيث تم التطرق إلى

ماهية سياسة التشغيل من خلال عرض: مفهوم التشغيل ، وكذا أهداف سياسة وأبعادها الرئيسة ، وأفاق تفعيل

ونجاح سياسة التشغيل، كما تم التطرق إلى ماهية التنمية المحلية من خلال عرض : تطورها التاريخي ومفهومها وأهم مبادئها وخصائصها ومرتكزاتها..

أما **الفصل الثاني** فتم التطرق فيه إلى سياسة التشغيل كإطار لخدمة التنمية المحلية ، من خلال دراسة العلاقة ما بين التشغيل و مشكلات التنمية المحلية ، و كذا دراسة أهم أجهزة التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة للتخفيف من أعباء البطالة و مدى مساهمتها على مستوى التنمية المحلية .

أما **الفصل الثالث** فقد تناولنا فيه للدراسة الميدانية من خلال إعطاء لمحة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بولاية سعيدة ، أما المبحث الثاني فتم فيه التطرق إلى دراسة تأثير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية سعيدة على التنمية المحلية فيها من خلال دراستها إنطلاقا من مجموعة من المؤشرات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسياسة

التشغيل والتنمية المحلية

تمهيد :

تعتبر سياسة التشغيل جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد ، على إعتبار أنه لا يمكن الإهتمام بالجوانب المادية دون البشرية ، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن ، إلا أنه لا يمكن إدراك هذا الدور أو الأبعاد العميقة للتشغيل إلا في ظل طرح متكامل يشمل مختلف الجوانب، لأنه و كما ذكرنا فإن هذا المجال تصب فيه روافد كثيرة متنوعة تنوع الحياة الإجتماعية ، كما أنه ذو مداخل مختلفة تجعل منه حقلاً خصباً للدراسات و الأبحاث ذات التوجهات أو الأهداف و المقاصد المختلفة ، ومن هنا ومن منطلق كون بحثنا يصب في قالب سوسيولوجي فإننا سوف نحاول التعرض للموضوع إنطلاقاً من أهدافنا المحددة مسبقاً، وسوف نعمل على دراسة هذا الموضوع في سياق هذه الأهداف ، لذلك سوف يكون التشغيل أو السياسات المتعلقة به محل تمحيص في هذا الفصل إنطلاقاً من تحديد تعريف شامل يلخص مختلف أبعاد الموضوع ، من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتشغيل والتنمية المحلية.

المبحث الأول : ماهية سياسة التشغيل

تعتبر مسألة تحديد المفاهيم وضبطها من المسائل المهمة و الضرورية التي تثير مشكلات منهجية، خاصة وأن معظمها لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين و المفكرين في مجال العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية بصفة عامة أين يصعب تقديم تعريف شامل لأي مصطلح سياسي أو إجتماعي، حيث تعتبر محاولة ضبط المفاهيم الخطوة الأولى و المفتاحية لفهم الموضوع، لذا سيتم التطرق من خلال هذا المبحث لضبط أهم المفاهيم التي تمثل متغيرات الدراسة والمتمثلة في مفهوم سياسة التشغيل.

المطلب الأول : تعريف سياسة التشغيل

أولاً - مفهوم التشغيل :

كغيره من المواضيع ذات الأهمية فقد أسال موضوع التشغيل الحبر الكثير منذ أن بدأ الباحثون يدركون أهميته ويسلطون الضوء عليه ، لذلك فقد تغيرت النظرة للموضوع تبعا لتطور الفكر السوسيو إقتصادي ، وهذا ما ندركه حين نحاول تتبع مسار موضوع التشغيل ، حيث أن هناك تباين و تعدد كبير في شرح مفهوم التشغيل سواء لدى الإقتصاديين أو الباحثين في علم الاجتماع، و هذا التباين نابع من إختلاف الزوايا التي يتم من خلالها النظر للموضوع، سواء كانت من منطلق تقليدي أو حديث أو من نظرة إقتصادية.

يعرف التشغيل لدى بعض الباحثين بأنه: " تلك العملية المعقدة التي تتخذها المنظمة من إستقطاب ليد العاملة وتعيينها في مناصب عمل في هيكلها التنظيمي بغية تحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية وسياسية"¹.

كما يعرف عند الإقتصاديين بأنه: " إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشغل في العمل وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين، وكذا حقه في الإمتيازات المترتبة عن مساره المهني"².

أما فيما يخص المفهوم التقليدي: فينظر إلى التشغيل على أنه: " تمكين الشخص من الحصول على العمل أو الإشتغال به في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب"³.

¹ بوجمعة كوسة ، سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة (دراسة ميدانية بمديرية البناء والتعمير بسطيف) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2005-2006، ص15.

² نفس المرجع ، ص 15.

³ الطاهر روتر ، إشكالية التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص25.

غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الدقة، من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الإختصاصات الواجب توفرها في العامل ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل المؤهل.

لكن المفهوم الحديث للتشغيل: لا يحمل معنى مناقض للبطالة، كما أنه لا يتضمن معنى العمل فقط بل يشمل الإستمرارية في العمل وضمان التعيين أو المراتب للعامل تبعاً لإختصاصه ومؤهلاته، أو التي يجب على المؤسسة الإعتراف بها، كما أنه يعطي الحق للعامل في المشاركة أو التمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الإجتماعية وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس وتطوير وترقية العمل.

كما يقصد بالتشغيل بمعناه الشمولي أو الحديث: " إستخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الإقتصادية سواء الصناعية، الإدارية، التجارية أو الخدمائية...فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية إحتياجات مختلف القطاعات الإقتصادية"¹.

ومن هذا المنطلق يمكن لنا تحديد مفهوم دقيق للتشغيل من خلال الإعتماد في هذا التحليل على مفاهيم مركزية، على غرار إستعمال قوة العمل التي تتعارض مع البطالة، فالتشغيل هو إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية، مع ضرورة مشاركة الشخص في العمل بشكل فعال في ظل ضمان حقه في تطوير مؤهلاته وحقه في الإمتيازات المترتبة عن مساره المهني وكل ذلك في ضوء ما تحدده النصوص القانونية.

1- المبادئ العامة للتشغيل :

تخضع عملية التشغيل بشكل عام إلى مجموعة من الضوابط والاحكام القانونية التي كانت من إفرزات التحول الديمقراطي على الخريطة الدولية، أو المجتمعات المعاصرة التي باتت تنتهج مبادئ عامة وشاملة تشترك فيها جميع النظم، ومن بين هذه الأسس والمبادئ نذكر²:

1-1- مبدأ المساواة: هو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء أو الرجال على أساس الجنس، وفي عدم

المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد أو الرؤيا.

1-2- مبدأ الجدارة: يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية معينة ويجد تطبيقه هو

الأخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه.

على أي حال نجد بعض التباين أو التفاوت من حيث تطبيق هذه المبادئ ، كما نجد بعض الخصوصية التي

تختلف تبعاً لإختلاف النظم الإقتصادية، فالدول التي تتبنى النهج الرأسمالي والتي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف

¹ بوجمعة كوسة ، نفس المرجع ، ص 26 .

² فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط غير الرسمي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم علم الإجتماع ،كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج البويرة ، 2011-2012، ص42 .

بحرية الفرد في ممارسة العمل وكذا حريته في إختيار العمل الذي يناسبه، مما يعد تعبيراً و تجسيداً لفكرة الليبرالية، غير أن مبدأً وضرورة خلق نوع من التوازن بين العرض و الطلب فرضت على هذه الدول التدخل ولو نسبياً من أجل الحفاظ على هذا التوازن، في حين نجد أن الدول ذات التوجه الإشتراكي قد فرضت على نفسها في سوق العمل تجسيداً لفكرة أو مبدأ الحق في العمل لكل مواطن ووضعت على عاتقها مسؤولية توفير العمل كونها جعلت منه حقاً وواجباً، مما يعني تجاوز البعد الإقتصادي لفكرة العمل أو التشغيل وأعطته بعداً إجتماعياً.

2- أهداف التشغيل :

يمكن تحديد الأهداف الأساسية للتشغيل في مايلي:¹

- 2-1- توفير فرص عمل: حيث تخضع هذه العملية إلى عنصر تخطيط القوى العاملة من اجل تحديد الإحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة، وكيفية توزيعها على القطاعات الإقتصادية.
- 2-2- تكوين وإعداد القوى العاملة: إن عملية التدريب تمثل كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة المهارة أو المعرفة لليد العاملة من أجل تحقيق هدف معين، يتمثل في تحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية من الدقة والأداء، حيث الإقتصاد في الجهد و الوقت وكذا في الأداء.
- 2-3- تنظيم علاقات العمل: وتتم من خلال الإطار القانوني أو التشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة، من أجل تنظيم علاقة أرباب العمل والعمال ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والواجبات.
- 2-4- إشراك كل فرد في الحياة الإقتصادية للمجتمع.
- 2-5- رفع مناصب الشغل.
- 2-6- القضاء على البطالة، وبالتالي ما يصاحبها من آفات إجتماعية خطيرة كالفقر، التخلف والأمية.

ثانياً: مفهوم سياسة التشغيل

تحتل سياسة التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية، ولا يقتصر هذا الإهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث إتخذ هذا الإهتمام مجالاً واسعاً فمنها ما يتعلق بالجانب الإقتصادي و الإجتماعي وفيها حتى ما يمس بالجانب السياسي، لكن قبل هذا سيتم التطرق إلى المفهوم اللغوي لسياسة التشغيل:

1- المفهوم اللغوي لسياسة التشغيل:

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين:²

¹ مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، الجزائر :دار حامد للنشر والتوزيع (ب، ط)، 2009، ص164.
² سميحة بونس ، إتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم علم الإجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2007، ص 76

1-1- سياسة : من المصدر "ساس" بمعنى تولى أمرها وتسيير أعمالها وتدبير شؤونها وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية .

1-2- التشغيل : من الفعل "شغل" بمعنى أسندت الأعمال إليهم ، ويشمل كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

2- المفهوم الإصطلاحي لسياسة التشغيل:

تعرف سياسة التشغيل على أنها: " مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى سياسات الإقتصاد، السياسات القطاعية التعليمية، الصحية، الفلاحية وسوق العمل.. أي أنها تندرج ضمن كل سياسات الإقتصاد الكلي، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيقه بشكل كامل".¹

كما تعرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE سياسة التشغيل بأنها: " مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع إحتياجات سوق العمل".²

كما تعرف بأنها: " الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد تكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقوانين والقواعد، وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الإقتصادي أو الإجماعي القائم ونظرته للعمل وحق فيه".³

ولما كانت لسياسة التشغيل إنعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام السائد، يمكن التمييز بين سياستين للتشغيل هما⁴:

أولاً - سياسة التشغيل في إطار الإقتصاد الرأسمالي: تركز على إعتبار قوة العمل سلعة يتحدد ثمنها إنطلاقا من قانون العرض والطلب في سوق العمل، وبهذا فهي تعارض فكرة التدخل المباشر للدولة في توفير فرص العمل لأفراد القوى العاملة.

ثانياً - سياسة التشغيل في إطار الإقتصاد الإشتراكي: حيث يعتبر العمل مصدرا لكل القيم وحقا لكل مواطن، بل إنه واجب عليهم ويجب على الدولة التدخل في توفير فرص عمل لأفراد القوى العاملة الراغبين فيه ، مع ضمان حرية الإختيار و الإستقرار.

¹ سميحة بونس ، نفس المرجع ، ص77 .

² مولاي لخضر عبد الرزاق ، تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر 2000-2011 ، مجلة الباحث، العدد10، ص191 .

³ قويدر بوطالب ، الإصلاحات الإقتصادية والتشغيل في دول المغرب العربي ، الإسماعيلية : المركز العربي للتنمية ،(ب،ط)،2006، ص232.

⁴ سميحة بونس ، نفس المرجع ، ص77 .

إن هذا الإختلاف في النظرة للعمل أدى بالضرورة إلى إختلاف النظرة لسياسة التشغيل والتي يقصد بها إستخدام القوى العاملة في إحدى الفعاليات الإقتصادية (الإنتاجية والخدمية) ففي الوقت الذي تعتبر في النظام الرأسمالي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، فإنها تعتبر في النظام الإشتراكي هدفا في حد ذاته.

وعلى ضوء هذه التعريفات يمكن حصر مفهوم التشغيل والسياسة المتعلقة به على أنه: "مجموعة من السياسات التي تتضمن الإجراءات التي من شأنها إستغلال القوى العاملة الكامنة بالمجتمع بما يتناسب مع التوجهات العامة السياسية، الإقتصادية أو الإجتماعية بهدف الوصول إلى تنمية شاملة وتحقيق التوازن بين مختلف قطاعات النشاط، وبالتالي خلق توازنات ديناميكية تنعكس على الناحية الإجتماعية"¹.

المطلب الثاني : أهداف سياسة التشغيل

مهما كان مجال سياسة التشغيل فإنها تستمد قيمتها من بعدها الإستراتيجي، ومن الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع ، وفي هذا الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي:²

- 1- توفير فرص عمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل ، من أجل كفالة حرية إختيار العمل .
- 2- الرفع من مستوى الفعالية الإقتصادية وزيادة الناتج القومي.
- 3- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.
- 4- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني أو إكتساب مهارة في الأداء.
- 5- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني أو التشريعي الذي تحدد تشريعات العمل الخاصة بكل دولة.
- 6- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- 7- تحقيق إستقرار في العمل أي تقليص التغير إلى الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه .
- 8- خلق مناصب أكثر إنتاجية ، تساهم في زيادة المداخيل وكذا إشراك كل فرد في الحياة الإقتصادية للمجتمع .
- 9- تحسين قدرة العاطلين على الدخول في سوق العمل مثل التدريب والمساعدة في الحصول على عمل وتحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل.³

المطلب الثالث: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

¹ سميحة يونس ، نفس المرجع ، ص 78.
² عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،(ب،ط)، 1982، ص125.
³ مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد10، ص12.

تعتبر سياسة التشغيل جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في البلاد، إنطلاقاً من إعتبار أنه لا يمكن الإهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية ، حيث أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما لن يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، و إن كان من الصعب إستعراض مختلف الأبعاد والأهداف الرئيسية لسياسات التشغيل، فعلى العموم يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى ونذكر منها:¹

أولاً - البعد الإجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الإجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لا سيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس و التهميش و الإقصاء، زد على ذلك مجموعة الإنعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

ثانياً - البعد الإقتصادي :

يدعوا إلى ضرورة إستثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الإقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات، مما يسمح بإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية للبلاد، من خلال تطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية من أجل منافسة المنتج الأجنبي.

ثالثاً - الأبعاد الهيكلية والتنظيمية لسياسة التشغيل :

تسعى هذه الأبعاد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إختصارها فيما يلي :

- 1- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل من خلال إيجاد توازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- 2- تحسين المؤهلات المهنية لدى طالبي العمل.
- 3- دعم الإستثمار في القطاع الإقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- 4- تنمية روح المقاومة لا سيما لدى الشباب.

¹ أحمية سليمان ، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر ، مداخلة أقيمت بالملتقى العلمي حول " السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع " المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الطاهر مولاي بسعيدة ، 2009 ، ص 03.

ويتضح مما سبق أن سياسة التشغيل أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد متعددة الجوانب ترمى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية، و التنظيمية و الهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية، والبرامج والمخططات العملية.¹

المطلب الرابع : أفاق وتحديات سياسة التشغيل

أولاً- أفاقها :

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية سياسة التشغيل ما يلي:²

- 1- ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل، والإبتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لاتقوم على هذه الدراسات.
- 2- الإستمرار في تطبيق السياسات المرسومة ، وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.
- 3- العمل على تكيف وتعديل عناصر هذه السياسة بما يتلائم مع المستجدات والتغيرات الداخلية والخارجية، وجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف.
- 4- يجب أن تتميز سياسة التشغيل بطابع الديمومة، والإبتعاد عن وضع السياسات الهشة التي تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت.
- 5- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- 6- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل .
- 7- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولو وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى.
- 8- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الإقتصادي الموازي .
- 9- إعادة عجلة الإستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الإقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني .
- 10- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية.
- 11- إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والإستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ أحمية سليمان، نفس المرجع ، ص 4.

² نفس المرجع ، ص 11.

12- السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل.¹

ثانيا - تحديات سياسة التشغيل:

إن السياسات المنتهجة في مجال التشغيل ركزت على أهداف كثيرة سياسية وإقتصادية وإجتماعية، وذلك يجعلها أكثر واقعية وقبولا في الوسط الإجتماعي و الإقتصادي، ومع ذلك فإن تلك السياسات واجهت تحديات وصعوبات قللت من فعاليتها، لذا سيتم التطرق هنا إلى أهم هذه التحديات التي تواجه سياسة التشغيل قصد الحد من زيادة مشكلة البطالة، و من بين هذه التحديات ما يلي:²

- 1- عدم التوافق بين مخرجات التكوين وإحتياجات التشغيل .
- 2- عجز في اليد العاملة المؤهلة.
- 3- عدم توفر شبكات وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل .
- 4- إنعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الإستثمار .
- 5- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة حصولها على القروض البنكية.
- 6- ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لا سيما عند الشباب وضعف العامل الإجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- 7- عدم التحكم في الأليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

¹ أحمية سليمان، نفس المرجع ، ص 15

² سرير عبد الله رابح ، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة ، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 13-14 أبريل 2011 ، ص 13.

المبحث الثاني : الإطار النظري للتنمية المحلية :

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى بإهتمام متزايد في العديد من البلدان، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، لاسيما في ظل طبيعة تغير دور الدولة و إرتباطها بشكل أساسي بالعوامل الداخلية أكثر من إرتباطها بالعوامل الخارجية.

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية (LOCAL DEVELOPMENT):

قبل التطرق إلى تعريف التنمية المحلية فإننا ستناول أولا تعريف التنمية ليسهل التمييز بين مصطلح التنمية و التنمية المحلية.

أولا- تعريف التنمية :

1- تعريف التنمية لغة : يقال نمى المال وغيره ، أي زاد و كثر، فالنماء هو الزيادة في شئ ما في وقت معين.

أما من الناحية اللغوية يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فنمو الشئ يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل، أما تنمية الشئ فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي انه فيها عنصر التعدد والفعالية¹، وبالتالي فإن العملية تشتمل على النمو و على التغير، هذا عن مضمون التنمية من الناحية اللغوية. فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتظافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة و إرتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل هذه العوامل.²

2- تعريف التنمية إصطلاحا: وتتضمن معاني وأمور كثيرة تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، وبإخلاف تخصصات من تناولوه بالدراسة والتحليل، حيث شاع إستعمال هذا المصطلح خصوصا بعد إرتباطه بالإطار الإقتصادي و المتمثل في التنمية الإقتصادية، كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية ومنه :

فإن التنمية في أبسط معانيها يعرفها "الدكتور أحمد رشيد بأنها:" عملية تغيير في البنية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب"³، أي أن التنمية يقصد بها أيضا الإرتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من الجوانب الإقتصادية و غير الإقتصادية.

¹ محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، مصر: منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص2.

² عصام فيزو، عدنان سليمان، التنمية الإقتصادية، سوريا: منشورات جامعة دمشق، (ب،ط)، 1995، ص142.

³ أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة: دار النهضة العربية، مصر، (ب،ط)، 1986، ص14.

بالنظر إلى هذا المفهوم يتبين لنا أن التنمية تشمل أساسا الجانب الإقتصادي، وبالتالي يتم النظر للتنمية على أنها تحقيق معدلات مرتفعة لدخل الفرد بما يحقق مستوى معيشة أفضل.

أما الأستاذ "علي غربي" يرى بأن التنمية هي: "عملية معقدة وشاملة تضم جوانب إقتصادية و إجتماعية وسياسية وثقافية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تأثيراتها وتفاعلاتها في جوانب المجتمع المختلفة"¹.

من خلال هذا التعريف فإن التنمية تتضمن بعدين رئيسيين هما الشمولية والتكامل، ويعني ذلك أن نجاح أي تنمية لا يكفي أن يقتصر على الإهتمام بالجانب الإقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد وإلا أصبحت التنمية غير مكتملة.

يرى "جوزيف سبنجلر Joseph Spengler" بأن التنمية تحدث عندما يزداد قائمة الأشياء المرغوبة فيها و المفضلة نسبيا في الحجم ، بمعنى أن عملية التنمية مستمرة و متجددة بحسب رغبات الأفراد أنفسهم، أما ما ذهب إليه الباحث الغربي "ويدنر widner" حين يعرف التنمية على أنها: "تشكل حالة ذهنية أو رغبة أو اتجاه أكثر منها هدفا محددًا"².

بينما يعرفها الدكتور "كريم عبد النبي" بأن التنمية : "هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، إقتصادية كانت أو إجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهد المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأكثر قدر مستطاع"³.

بالنظر إلى هذا التعريف نجد أنه يطابق إلى حد كبير التعريف الذي إصطلحت عليه هيئة الامم المتحدة التي عرفت بها بأنها: "عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد"⁴.

¹ إيمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (ب،ط)،1996، ص179 .

² جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، ط1، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2014، ص 14.

³ أحمد رشيد، مرجع سابق، ص14.

⁴ سمير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2007 ، ص22.

وبميز هذا التعريف التنمية على أنها سبيل الوصول إلى تقدم الدول بإتحاد الجهود الشعبية مع جهود السلطات الحكومية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، حيث حدد هذا التعريف مستويات التنمية .

و من خلال هذه التعاريف للتنمية بصفة عامة يمكننا أخذ النقاط التالية :

1- أن التنمية هي عملية، بمعنى أنها خطوات مترابطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة.

2- إن التنمية مفهوم ذو مدلول إقتصادي و إجتماعي وسياسي وثقافي، وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الآخر، ولذلك فهو منهج وطني يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته.

3- إن التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، لأنها ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر يدعوا إلى التغيير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وماهو ممكن التحقيق، وهنا تكمن صعوبة تعريف ثابت ومحدد لها.

ثانيا- أنواع التنمية :

للتنمية أنواع عديدة ومتنوعة نظرا لإرتباطها و تداخلها مع العديد من المجالات ونذكر منها: ¹

1- التنمية الاقتصادية : يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب إختلاف المعايير والمؤشرات المستخدمة فهناك:

1-1- المؤشرات الاقتصادية التقليدية : وتعني قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق النمو الإقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي.

1-2- المؤشرات الاقتصادية الحديثة : وتعني قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل تفوق معدلات نمو السكان، وهناك عدة مصطلحات تدخل ضمن سياق تعريف التنمية الاقتصادية ومنها:

مصطلح النمو حيث أن الفرق بين مصطلح النمو والتنمية يكمن في النقاط التالية: ²

أ- يشير النمو إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فهي تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر الزمن.

ب- يحدث النمو غالبا عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود و التخلف إلى حالة التقدم.

¹ عبد الوهاب الأمين ، التنمية الاقتصادية (المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية) السعودية : دار حافظ للنشر والتوزيع (ب،ط)، 2000، ص17 .

² عبد الموجود أبو الحسن، إبراهيم أبو زيد، التنمية الإجتماعية وحقوق الإنسان ، القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ،(ب،ط)، 2009، ص19 .

ج- النمو عملية تلقائية تحدث بدون تدخل الإنسان، أما التنمية فهي تشير إلى النمو المتعمد، التي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

2- التنمية السياسية : "هي عملية سياسية تقتضي تحسين الأوضاع السياسية في بلد معين، لها غايات متعددة، تهدف إلى تحقيق التكامل و الإستقرار السياسي وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية"¹، وهناك بعض المصطلحات التي تدخل ضمن سياق التنمية السياسية ونذكر من بينها : التحديث السياسي ، التحول السياسي ، التغيير السياسي ، الإصلاح السياسي...

3- التنمية الإجتماعية : هي تلك العملية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الإجتماعية ، المنظمات الأهلية ...

4- التنمية الإدارية : يعرفها "مهدي زويلف" بأنها: "عملية تغيير الأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري كما ونوعا، وفي كافة المجالات دون تحديد أو حصر، تتناسب مع التغيير الكمي والنوعي للسلع والخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع وفق معايير محددة"².

ثالثا - مستويات التنمية:

1- التنمية الوطنية: هي العملية التي يتم فيها تشغيل جميع القطاعات و إستغلال كافة الموارد المتاحة وتقتضي وجود تخصص وتنسيق بين الوحدات الإنتاجية، ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل الأقاليم عبر الوطن.

2- التنمية المحلية: هي إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن داخل المجتمع وتوعية المواطنين لتحقيق المساعدة الذاتية، وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ، ودعم المنظمات المحلية.³

رابعا - ظهور مصطلح التنمية المحلية :

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الإقتصادية، فالمنظرون الإقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو والتنمية الإقتصادية بشكل عام، لكن مع ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للإهتمام بالتنمية المحلية من خلال إهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية إقتصاديات دول العالم.⁴

¹ بومدين طاشمة ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،(ب،ط)،2011، ص19.

² عطية خليل عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،2001، ص126 .

³ أحمد خاطر مصطفى، تنمية المجتمع المحلي-الإستراتيجيات ونماذج الممارسة ،الإسكندرية : المكتبة الجامعية،(ب،ط)،2000 ، ص19 .

⁴ خنفرى خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(3)،2010 - 2011، ص12.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، زاد إحساس مختلف الشعوب والحكومات بإنقسام العالم إلى بلدان متقدمة وغنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتستحوذ على ثلثي الدخل العالمي وبلدان متخلفة وفقيرة تضم حوالي ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، هذه الإختلافات القائمة بين المجموعتين والتي كرسها الإستعمار و الرأسمالية هي إختلافات من حيث الدرجة وليست من حيث النوع وهناك إمكانية للقضاء عليها، غير أن فكرة التنمية عادت للظهور عام 1944 أين تم الإستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي، ومن جهة أخرى أوصى مؤتمر "كامبردج" عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية.¹

كان أول ظهور فعلي لمصطلح للتنمية المحلية بداية الستينات القرن الماضي وتحديدًا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت ان تجعل من التنمية أولوية وطنية ، وكان الهدف من وراء هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الإقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، غير أن الإنتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تنهياً ظروفه الحقيقية إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للإستعمار وتحصلت على إستقلالها حوالي منتصف الخمسينات، ومن هنا فقط بدأت العديد من الدول النامية تبني فكرة التنمية المحلية، وذلك من خلال التركيز على الجهود الذاتية للمواطنين، ونتيجة لذلك برز مفهوم "التنمية الريفية المتكاملة" عام 1975، غير أنه ركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية.

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية التنمية المحلية وفعاليتها منذ هذه الفترة وقد نالت إهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية كضرورة لمسايرة ومواكبة التحولات والتحديات التي فرضتها العولمة، هذا التغيير لا بد أن يتم في إطار سياسة عامة محلية من خلال القيادات الإدارية القادرة على إستخدام و إستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية، و الإستفادة من جميع الطاقات، وفي الحقيقة فإن الإدارة المحلية أو إدارة الموارد البشرية المحلية تواجه تحديات في ظل هذا التغير " مرحلة المعرفة " والتي تكافئ رأس المال البشري والذي بات ميزة تنافسية، وعليه فإن تحقيق تنمية محلية شاملة يتطلب تنمية بشرية.²

¹ رفيق بن مرسل، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2010-2011، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري ، 2011-2012، ص13.
² خنفرى خيضر، نفس مرجع ، ص ص 14-17.

خامسا - مفهوم التنمية المحلية :

نظرا لأهمية الموضوع فقد حظي مفهوم التنمية المحلية بإهتمام الباحثين والمتخصصين، حيث تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، فإن هذا المفهوم لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية متعددة الأبعاد والجوانب، ويسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية... الخ، وفي ظل هذا التطور حظي مفهوم التنمية المحلية بإهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المحلية الشاملة على المستوى الوطني، كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية وبذلك كانت هناك الكثير من التعريفات، كل تعريف يركز على زاوية معينة ونذكر من هذه التعريفات مايلي:

حيث يرى الأستاذ "أرثر دونهام Arthur Dunham" بأن: "التنمية المحلية ماهي إلا نشاط منتظم بغرض تحسين الاحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الإجتماعي أو لتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني أو المساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية"¹.

من خلال هذا التعريف يبين لنا الأستاذ "أرثر دونهام" بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة إحتياجات الأفراد، كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماهيرية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية.

كما عرفها الأستاذ "ويفر Weaver" كالأتي: "التنمية المحلية تعني بكل بساطة إستعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة المنطقة، السلطة السياسية، والموارد الإقتصادية"².

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى تظافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية، الإقتصادية السياسية... الخ. ونود التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على إعتبار أن التنمية هي كل متكامل لكلفة جوانب مجالات الحياة.

¹ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية و إستراتيجياتها، الإسكندرية: منشأة المعارف، (ب،ط)، 198، ص132.

² نفس مرجع، ص133.

كما عرفها "قزافيه قريفر Xavier Griffer" : "بأنها مسار تنوع إثراء النشاطات الاقتصادية

والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم".¹

بالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل

الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، ويعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض إستغلال إمكانياته وموارده.

كما عرفتها الأمم المتحدة ب: "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد الجهود المواطنين

والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها

على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".²

أما "محي الدين صابر" فيعرفها بأنها : "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في

مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأسلوب يقوم على

تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي

قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل

المستويات عمليا وإداريا"³. ونستخلص من هذا التعريف مايلي:

1 - هي أسلوب علمي يقوم على مناهج علمية (العلوم الاجتماعية ، الاقتصادية).

2- يعمل على تغيير وبلورة أفكار المجتمع التي تكون توابك التطورات الجديدة .

3- يركز هذا التعريف على المشاركة الشعبية بمختلف مستوياتها في البيئة المحلية لتحقيق التنمية المحلية.

كما يعرفها الدكتور " فاروق زكي" بأنها " تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق الانسجام بين جهود

المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية

اقتصاديا و اجتماعيا و حضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة و متكاملة ".⁴

¹ ميشيل تورادو، ترجمة محمد حسن حسني ومحمد حامد محمد ، التنمية الاقتصادية ، السعودية : دار المريخ للنشر، ص 49،

² نفس مرجع ، ص 50 .

³ محمد الناصر مشري ، دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة ولاية تبسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010-2011 ، ص61.

⁴ جمال زيدان ، دور الإعلام في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية سعيدة ، ع1، 2013، ص 14 .

بالنسبة لهذا التعريف فإنه يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية على مشاركة جميع أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها إنطلاقاً من الحكم على أن التنمية قد تؤدي إلى الفشل إذا ما تمت على عناصر بشرية لا تنتمي إلى ذات الإقليم، الأمر الذي لا يسمح بخلق إطارات محلية.

في هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها: " العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة "1.

وفقاً لهذا التعريف يرى "الدكتور عبد المطلب عبد الحميد" أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين : أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية و التي تدعم جهود التنمية ، ومن ثمة مشاركة الاهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية. أما الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والإعتماد على النفس والمشاركة.2

من التعريفات السابقة يمكن إستخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل:3

- 1- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية .
- 2- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين الأوضاع الغير المرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة .
- 3- الإهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية ومبادئها

أولاً - خصائص التنمية المحلية: يمكن الإشارة هنا إلى بعض خصائص التنمية المحلية و نذكر منها:4

1- لا تختص عملية تنمية المجتمع المحلي بجانب واحد من جوانب الحياة، بل هي عملية فحوض شاملة لكل

1 مصطفى الجندي ، مرجع سبق ذكره ، ص49 .
 2 عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، (ب،ط)، 2001 ، ص13 .
 3 عبد القادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بالفايد، 2011-2012 ، ص55 .
 4 محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع ، (ب،ط)، 2008 ، ص23.

- النواحي الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع وإشباع حاجياته.
- 2- تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.
 - 3- تهتم بإستثمار الموارد المادية والبشرية المتوفرة بالمجتمع المحلي التي يمكن توفيرها.
 - 4- تعمل على إكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية.
 - 5- المشاركة مبدأ أساسي ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها لتنمية المجتمع.
 - 6- تتضمن عمليات تعليمية وإرشادية مثل تعليم الكبار ومحو الأمية، والإرشاد الزراعي والصناعات الصغيرة، والتوعية بكافة الأمور الحياتية التي تأثر في حياة المواطنين.
 - 7- التنمية المحلية تمارس في كافة المجتمعات سواء كانت ريفية أو حضرية، كما لا تقتصر على دولة دون أخرى، فتهتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء .
 - 8- تتضمن عدة مساعدات فنية (في شكل موظفين ومعدات وإستشارات) من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت محلية أو دولية .
 - 9- اعتمادها على الأسلوب الديمقراطي في العمل.
 - 10- تتميز بالشمول والتكامل فهي تهتم بمختلف قطاعات المجتمع و لا تترك قطاع و تحمل آخر.
 - 11- العمل على توحيد جهود جميع التخصصات في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ولا تقتصر على تخصص معين أو مهنة بذاتها.
 - 12- العمل على مراعات السياق الثقافي و الإجتماعي عند تعاملها مع المشكلات المجتمعية وعند التفكير في إشباع حاجات المجتمع.¹

ثانيا- مبادئ التنمية المحلية:

- هناك عدة مبادئ ترتبط بالتنمية المحلية، بحيث إذا ما أهمل مبدأ إنهارت عملية التنمية المحلية لأنها عملية شاملة و متوازنة، ويشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها، و من هذه المبادئ ما يلي :
- 1- مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص و إرضاء المواطنين.²

¹ محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، نفس مرجع ، ص24.

² نبيل حليو ، التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين- دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين في الجامعات الجزائرية، منكرة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، 2011-2012، ص150.

2- مبدأ التكامل: ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي وشمول هذه العملية كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما يعني التكامل أيضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بمعنى لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية والعكس، ولقد كشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر، ويعني التكامل هنا تكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي التعليمية، ومثال علي ذلك يتم إنشاء مدارس تبدأ في التعليم الأساسي حتى التعليم الثانوي، أو في المجال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية من زراعة مثل: تصنيع الخضر والفاكهة والعصائر... الخ.¹

3- مبدأ التقبل: يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التي يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعني التقبل قيام من يعمل بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراد أو قيمه. وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع، وعلى العامل في تنمية المجتمع ان يظهر إستجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل بعدة صور مثل: الإحترام، التسامح، تقدير المشاعر، تجنب النقد... الخ.²

4- مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الإهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع إحتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا: في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الإقتصادية فيها بوزن أكبر على ماعادها من القضايا والإهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فرع منها.

5- مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنع إزدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضییع الجهود وزيادة التكاليف، ولهذا يجب إعتتماد مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من أثارها.³

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وأهدافها

أولا - مقومات التنمية المحلية:

1- المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، ويتوقف ذلك لحد كبير على حجم مواردها المالية، و

¹ عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الإجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،(ب،ط)، 2001، ص 67.

² محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 25.

³ عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 69.

من الطبيعي فإنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس إحتصاصها على الوجه الأكمل، معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة، كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، و تحليل مالي سليم و موازنة محلية و قيم مالية دقيقة ، إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية و إستقلالية تامة .¹

2- المقومات البشرية :²

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية ، لأنه هو الذي يفكر في كيفية إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين :

- الأولى: هو أنه غاية التنمية حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

- الثانية : أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية، من مختلف الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية وحتى السياسية، وهذا لا يتأتى إلا بفضل وضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:

أ- الرعاية الإجتماعية : وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة ، وهي في مجملها الشروط الأساسية لإستمرارية الحياة مثل : الغذاء، الصحة، التعليم، الشغل، السكن

ب- التأهيل الفني : ويتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية التي تمكن الأفراد من مواكبة متطلبات التنمية، ويندرج في هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام و نشر الوعي.

ج- المشاركة الجماعية أو الشعبية : وتعني إشراك المجتمع والمواطنين بشكل عام بوجه عام في تحديد إحتياجات التنمية و تنفيذها و تقييمها، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة، الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

¹ منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، مصر: المكتب الجامعي الحديث، (ب،ط)، 2003، ص 203.

² نفس المرجع، ص204.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم، وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية في التنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

3- المقومات التنظيمية :¹

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية. وتعرف الإدارة المحلية بأنها: " نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين".

عموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها:

- 3-1- التخفيف من أعباء موظفي الإدارة المركزية، و إقتصارها على الأعمال الإدارية المهمة .
- 3-2- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.
- 3-3- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- 3-4- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع كفاءة العمل.
- 3-5- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار .
- 3-6- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عملية إتخاذ القرار .
- 3-7- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

ثانيا - أهداف التنمية المحلية :

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة. ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الابعاد الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية والسياسية والادارية والبيئية وغيرها، بحيث تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (البلدية والولاية) كثيرا عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية في مايلي:²

- 1- تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الإقتصادية المحلية أو توسيعها.

¹ علي خاطر شنتاوي ، قانون الإدارة المحلية ، عمان: دار وائل للنشر،(ب،ط)،2002، ص97 .
² موسى اللوزي ، التنمية الإدارية، الأردن : دار وائل للنشر،(ب،ط)،2000، ص37 .

- 2- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع المنتجة مما يخفف من معدلات البطالة و يرفع من القدرة الشرائية للأفراد، ومنه التقليل من ظاهرة الفقر، وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال، وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الإنفتاح والتحضر تدريجيا.
- 3- تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات وإستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.
- 4- تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر فعال ومهم في مجتمعه، وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الإحتياجات والنقائص التي يعاني منها.
- 5- دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.
- 6- الإستفادة من اللامركزية والتي تعني إستقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها بإعتبارها أقرب من الدولة للمواطن واعلم بإحتياجاته والنقائص التي يعاني منها.
- 7- بروز إمكانية التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة، ويسرع من عملية التنمية.
- 8- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين إقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.¹
- 9- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- 10- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- 11- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في قيامها بواجبها وتدعيم إستقلاليتها.
- 12- جذب الصناعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساعد على تطوير تلك المناطق وبتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل .

¹ أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، عمان : دار وائل للنشر،(ب،ط) ، 2010، ص19.

المطلب الرابع : مجالات التنمية المحلية

من خلال تعريفنا للتنمية المحلية بصفة عامة، تم المساس بكل الجوانب المختلفة للحياة، و بالنظر الى إتساع مجالات ونطاق التنمية كتخصص، ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية و الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و كذلك الإدارية، حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط و إتصالات قوية بالعلوم الأخرى مما أدى إلى بروز العديد من المجالات التنموية التالية :¹

1- التنمية الإقتصادية :

على الرغم من تعدد التعريفات والتفسيرات حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الإقتصادية هي: " تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي ، والذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون".²

إن غاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية و التي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجموعة المحلية، سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية، بما يسمح لاحقا بتحقيق توازن يمكنها من توفير منتجات إقتصادية تلي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التنمية الإقتصادية بأطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان و تحقيق رخائه المادي.

2- التنمية الإجتماعية :

هو مجال تموي يسعى للإهتمام بتنمية الجانب الإجتماعي لأفراد الإقليم الواحد ، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني، يركز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به والإهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الإجتماعية .

¹ موسى اللوزي ، مرجع سابق، ص 37 .

² محسن بخلف ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014، ص56.

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث لا يمكن ان تحدث تنمية إقتصادية دون تغيير

اجتماعي، و لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية إقتصادية. ومن أهداف التنمية الاجتماعية:¹

1-2- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين.

2-2- زيادة الإهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة .

3-2- زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوة العاملة.

4-2- تزايد مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي، وفي مجالات الحياة العامة .

3- التنمية السياسية :

يعرفها " نبيل السمالوطي" على أنها: " تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح

وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي

"²، فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الإبتكار و الإلتزام و الإنجاز مما يساعد على تحقيق الإستقرار داخل الدولة .

تمثل التنمية السياسية قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام

السياسي القائم في دولة ما على إعتبار أنها تمثل إستجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية.

ولاسيما إستجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من

خلال تحقيق إستقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ باشكال المشاركة

الشعبية الجماهيرية، والمتمثلة في حق المواطنين في إختيار من يمثلونهم في تولى السلطة كإختيار النخب الحاكمة أو

إختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية او المحلية... الخ ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في

دعم مسيرة التنمية السياسية.³

4 - التنمية الإدارية :

تعرف التنمية الإدارية على أنها: " العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين

عن إدارة المنظمة"⁴، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات و

تطويرها بناءا على خطة واضحة و مدروسة حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث

¹ خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

² نفس المرجع ، ص22 .

³ عبد الحليم السيد الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ج 1، الإسكندرية: دار المعارف، 1986 ، ص 150 .

⁴ نوال بوعكاش ، تأثير الموارد البشرية على إدارة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية جيجل ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر(3)2010 ، ص 28 .

روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الافراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الاهداف والتطلع إلى مزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل، و رفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.¹

¹ نوال بوعكاش، نفس المرجع، ص 28.

خلاصة الفصل :

لقد كان هذا الفصل عبارة عن إستعراض لأهم المداخل النظرية لموضوع التشغيل الذي يعد مفهوما متشعبا مما جعله حقلًا خصبا للإجتهد و البحث في مختلف جوانبه و لكن يبقى موضوع التشغيل ببساطة هو " كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أم موسمي ". كما أن لسياسة التشغيل مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة على المستوى المحلي، إضافة إلى مجموعة من الأبعاد الرئيسية كالبعد الاجتماعي و البعد الإقتصادي و البعد التنظيمي كل هذا يساعدنا على التعرف على مجموعة العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية التشغيل، وكذا أهم المعوقات التي تقف أمام سياسات التشغيل في تحقيق أهدافها المرجوة .

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المحلية كمصطلح يجمع مابين الجهود الشعبية والحكومية، وذلك بإتباع منهج علمي قصد تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها العدالة الاجتماعية و المشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين المناطق والقضاء على الفقر والجهل، وتحقيق النمو الإقتصادي .

إن مصطلح التنمية المحلية يعتبر حديثا نسبيا، حيث كان التركيز على مصطلحات كالنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأ الإهتمام بهذا المفهوم من خلال إهتمام الدول بالسياسة على المستوى المحلي، وكرفض للتسيير الموحد على المستوى المركزي .

وحتى تكتمل التنمية المحلية وتحقق أهدافها كان لابد أن نشير إلى مقوماتها الأساسية وهي: المقومات المالية و البشرية و التنظيمية، والتي يعتبر توفرها مجتمعة عاملا مساعدا على تحقيق أهداف التنمية المحلية، إضافة إلى ذلك تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص تفرقها عن أنواع التنمية الأخرى، فهي تهتم بكل ما يخص المجال المحلي الضيق ولا تضطلع إلى المستوى الوطني متخذة مجموعة من المبادئ، كمبدأ الشمول ومبدأ التكامل ومبدأ التقبل .. مع وجود مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج التنموية للوصول إلى أهداف التنمية المحلية بطريقة سريعة وسليمة وذات قرارات رشيدة .

الفصل الثاني

سياسة التشغيل كإطار للتنمية

المحلية

تمهيد :

إن المشاكل الإجتماعية التي تنتشر داخل المجتمع الواحد من فقر وبطالة وغيرها تعتبر من أهم المعوقات التي تعرقل عملية التنمية المحلية داخل المجتمع ، و نتيجة لذلك فقد سعت الدولة إلى تسطير العديد من السياسات و البرامج التشغيلية لمعالجة تلك الظواهر و العمل على الحد من هذه الظواهر ولو نسبيا والتقليل من آثارها ، من خلال خلق مجموعة من الأجهزة التي من شأنها توفير مناصب عمل للشباب البطال وتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تبني سياسات قائمة على دعم سياسة الشغل المأجور وتشجيع المبادرات المقاولاتية للشباب كونها أصبحت من الرهانات الهامة التي تعتمد عليها الدولة في إستحداث مناصب عمل جديدة ، على الرغم من صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها.

ومن خلال ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المشكلات التنموية التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية المحلية الشاملة ، و كذا أهم أجهزة و برامج التشغيل التي تعتبر أداة للحد من هاته المشاكل و الآفات من خلال تحسين الأوضاع الإجتماعية و المعيشية للمواطنين على الصعيد المحلي .

المبحث الأول : سياسة التشغيل ومشكلات التنمية المحلية .

أن التنوع في برامج التشغيل في كثير من الدول أدى إلى تغيير أنماط العمل، وساهم في تنمية المجتمعات من خلال قضاؤه على العديد من مشكلات التنمية الإجتماعية، وذلك من خلال إتاحة الفرص للعمل و خاصة لفئة الشباب، بتوفير المناخ المناسب للإستثمار أو فتح مجال المنافسة للقطاع الخاص من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة قصد تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي مما ساهم في رفع مستويات المعيشة في كثير من الدول .

المطلب الأول : سياسة التشغيل وخفض البطالة .

تكمن أهمية سياسة التشغيل في العمل على خفضها للبطالة في المجتمع المحلي من خلال بناء سياسات تشغيلية فعالة، وكذا تشجيع ودعم المؤسسات المصغرة و المتوسطة ما يساهم بدوره في رفع القدرة الإقتصادية وضمان تحقيق التنمية المحلية، وقبل التعرض إلى آليات خفض البطالة نستعرض مفهوم البطالة :

أولا - مفهوم البطالة :

هناك العديد من التعريفات لمصطلح البطالة وذلك بحسب العوامل المتحكمة فيها ويمكن تعريف البطالة كالاتي :

1- تعريف البطالة :

عرفت على أنها: " الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لإقتصاديات هذا المجتمع¹ ، هذا التعريف يبين أن البطالة تكون في المجتمع الذي يضم أفراد لهم القدرة على العمل ويسعون له ولكن دون جدوى بسبب محدودية العمل التي يفرضها إقتصاد تلك الدولة .

كما تعرف أيضا على أنها: " تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له

وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة

2 .

¹ نادر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،(ب،ط)، 2010، ص 46 .

² خالد الزاوي ، البطالة في الوطن العربي (المشكلة والحل) ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ،(ب،ط)، 2004، ص16 .

حسب الديوان الوطني للإحصاء : يعتبر الشخص بطالا إذا توافرت فيه المواصفات التالية:¹

- 1- أن يكون في سن يسمح له بالعمل أي بين 18 و 64 سنة.
 - 2- لا يملك ولا يجد عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا خلال فترة إجراء التحقيق.
 - 3- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
 - 4- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك .
- 2- أسباب البطالة: يمكن تلخيص أسباب البطالة فيما يلي:²

- 1-2- التزايد السكاني : وإن كان يعتبر في معظم الأحيان ثروة قومية يجب إستغلالها و الإستفادة منها .
- 2-2- التزايد المستمر في إستعمال الآلات التكنولوجية مما يستدعي خفض وتسريح العمال .
- 3-2- عدم مطابقة مخرجات الجامعة ومعاهد التكوين مع متطلبات الشغل، حيث تمثل بطالة المتعلمين النصيب الأكبر في الدول العربية .

3- أنواع البطالة:³

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة التي مستويات أوسع وأكثر شمولية، بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي:⁴

3-1- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) : هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل

وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

¹ سرير عبد الله رابح، " سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة"، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني حول " سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية." بجامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 13-14 أبريل 2011 ، ص 2.

² عبد القوي محمد حسين ، البطالة المشكلة والعلاج ، متحصل عليه من: www.policemc.gov تاريخ الإطلاع 2015/06/25 25h12.

³ بوزيان راضية ، سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر مقارنة سوسيو- إقتصادية مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة في: 15/ 16 نوفمبر 2011، ص07.

⁴ نفس المرجع ، ص8.

3-2- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment): هي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

3-3- البطالة الإجبارية (Compulsory unemployment): هي حالة العطل التي يكون الفرد مجبراً عليها رغم بحثه ورغبته في العمل وتسمى أيضاً البطالة السافرة أو المكشوفة.

3-4- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): هي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

3-5- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

3-6- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment): لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

3-7- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية و الإخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.¹

3-8- البطالة المستوردة (Imported Unemployment): وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة

¹ بوزيان راضية ، نفس المرجع ، ص9.

العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

ثانيا- آثار البطالة :

1- الآثار الاقتصادية :¹

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر أيضاً من العوامل المشجعة على الهجرة، و يقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، و يتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، و التي تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التنمية، و قلة فرص العمل، وإنخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من إرتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 - 15% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني إرتفاعاً في معدلات البطالة، و هكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة، كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

كما أن للبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة حيث تؤدي إلى الظواهر التالية :²

1-1- تسبب البطالة معاناة إجتماعية و عائلية و نفسية بسبب الحرمان و تدني مستويات الدخل.

1-2- تؤدي إلى إهدار في قيمة العمل البشري و خسارة البلد للنتاج الوطني.

¹ زيني فريدة ، مداخلة بعنوان: الآثار الاقتصادية للبطالة ، المركز الجامعي خميس مليانة ، متحصل عليه من : <https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=نفس المرجع ، ص10.> تاريخ الإطلاع 27/06/2015 على 20h14، ص09.

3-1- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).

4-1- تؤدي إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.

5-1- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي و الناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

6-1- تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.

2- الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة: ¹

تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية و إجحافها، كوجه آخر لسوء تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل و الثروة، على المستويين المحلي و الوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضاً، أنها ناجمة عن فساد و خلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، و في العملية الاقتصادية الاجتماعية كلها ، الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدولية و الإقليمية والمحلية .

إذ يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطله، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية و انتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في مجبوحة من العيش، حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه.

حيث أن للبطالة القدر على الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزوناً من الطاقة الإنتاجية مما يعيق أي مجتمع إلى أن ينمو ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة علمياً واقتصادياً، حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعترفهم جملة من الخصائص النفسية التي نتوقف عند البعض منها :

¹ زيني فريدة ، نفس المرجع ،ص10.

2-1- يفقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.

2-2- يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل شأنًا من الذين يزاولون أعمالًا وأنشطة إنتاجية.

2-3- أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو و النضوج العقلي.

2-4- تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالزذيلة والسرقه والنصب والاحتيال.

2-5- كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام.

3- الآثار الأمنية و السياسية: ¹

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها و هي ترفع شعار التململ والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لا بد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة ، فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لفهم موقف الآخرين، حيث أن مبدأ إرساء العدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.

¹ بوزيان راضية ، نفس المرجع ، ص 84.

ثالثا - الحلول التي يتيحها التشغيل للتخفيف من البطالة :

كما سبق وذكرنا فقد أصبح موضوع البطالة ومحاوله الحد منها هو الشغل الشاغل ليس فقط في مجتمعاتنا بل في العالم ككل، فالبطالة تعد سببا رئيسيا في فساد المجتمعات كإنتشار الإنحلال الخلقي والسراقات. كل ذلك نتيجة تدهور الحالة الإقتصادية وإنتشار الفقر في المجتمعات النامية.

إن الإعتماد على سياسات فعالة في مجال التشغيل من شأنه المساهمة في تلبية الإحتياجات المحلية، مما ينعكس على البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على حل تلك المشاكل التي تعاني منها معظم الدول ألا وهي مشكلة البطالة، مما يستلزم من الوحدات المحلية وضع إستراتيجيات تشغيلية فعالة من شأنها فتح المجال للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم المجال الصناعي والفلاحي للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.¹

حيث أصبحت الدولة تسعى لتوجيه الخدمة وليس تقديمها مباشرة ، وفي هذا الإطار تساهم هذه السياسات في توفير الكثير من فرص العمل لشباب المنطقة ، حيث تظهر أهمية سياسة التشغيل في وضع إستراتيجية للتنمية المحلية مبنية على الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، حيث أن المتغيرات الطارئة جعلت الدولة تدرك أهمية بناء سياسات تشغيلية تعطي أهمية أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، وتوفير فرص العمل وهذا ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض البطالة وتلبية الخدمات بجودة عالية.²

تعتبر أولوية التشغيل جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية المحلية سواء الإقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للفرد، وذلك لا يكون إلا بتوفير فرص العمل من خلال وضع الآليات الفعالة والناجحة للقضاء على البطالة، هذه الاستراتيجيات الطويلة المدى يجب أن تكون مبنية على معطيات واقعية وذات أهداف دقيقة و واضحة، وهذا بتجسيدها في برامج تنموية ذات أبعاد اقتصادية أولا ثم اجتماعية، تركز على ضرورة استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة وتوظيفها من اجل إحداث التنمية وتطويرها على المستوى المحلي ولتجسيد هذه الأبعاد وبلوغ الأهداف المرجوة من خلال هذه الاستراتيجيات، فانه يلزم على الحكومة الإعداد والتنفيذ الفعال للبرامج الخاصة بدعم التنمية المحلية، التي تعد كإطار أساسي لإحداث تنمية محلية شاملة ومستدامة تعتمد على الموارد المحلية المتاحة بشقيها المادي والبشري لتكون بذلك بديلا دائما ومتجددا.

¹ ناصر عوني قعوار ، السياحة والبطالة ، متحصل عليه من : <http://m.alrai.com> تاريخ الإطلاع : 13h17،2015/07/03 .
² مرزاقه عيسى ، " القطاع الخاص والتنمية في الجزائر " ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، قسم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، 2006-2005، ص156.

المطلب الثاني : سياسة التشغيل ومكافحة الفقر

الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد إجتماعية متعددة، وهي ظاهرة لا يكاد يخلو منها أي مجتمع ، وهنا أشارت التقارير إلى أن حوالي خمس العالم يمكن تصنيفهم أنهم فقراء تنقصهم فرص العيش الكريم، فهي من أبرز المشكلات التي تتفاقم وتستشري في البلدان النامية وهذا ما دفع بها إلى ضرورة البحث عن برامج تشغيلية من شأنها التخفيف من هذه الظاهرة التي شكلت عبئا كبيرا على المجتمعات النامية.¹

أولا - مفهوم الفقر :

1- تعريف الفقر : هناك العديد من التعاريف للفقر، ويعود سبب ذلك إلى إختلاف وجهات نظر الدارسين له، فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة إقتصادية، سياسية إجتماعية، ثقافية ، ومن بين هذه التعاريف :
تعريف " أوسكار لويس Oscar Louis " : " هي تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أي مجتمع والتي تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلهم يوصفون بشكل حدسي بأنهم فقراء ".²

وقد عرف أيضا : " يمكن إعتبار أفراد أو أكثر أو مجموعات من السكان في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على التغذية النموذجية، والمشاركة في الأنشطة والتمتع بظروف حياة وتسهيلات تكون عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع وموافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها، وتكون مواردها منخفضة بالنسبة للموارد التي يحددها المتوسط الفردي أو العائلي ".³

يميز هذا التعريف الفقر أنه حالة الأفراد أو المجموعات التي لم تحقق الإكتفاء الغذائي أو المشاركة في الحياة مقارنة بأفراد آخرين في مجتمعهم .

2- أنواع الفقر :

الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، فهو يعجز الأفراد والأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجونها لتحقيق الحد الأدنى للمعيشة ومن بين هذه الأنواع :

¹ شريف غياض ، سهام بوقفل ، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إيضاحات على تجارب بعض الدول، مداخلة ألقيت بجامعة 08 ماي 1945 بقالة ، ص 05 .

² نادية حصروري، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 13 .

³ نفس المرجع ، ص 15.

2-1- الفقر البشري : وهو عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الإحتياجات الأساسية مثل : الصحة - السكن - التعليم - الغذاء .. الخ .

2-2- الفقر النقدي : يتم تحديده على أساس معيار الدخل مثلا : لكل فرد خمسة دولار يوميا وهذا لكي يتم تحديد الناتج القومي .

2-3- الفقر المطلق : أي حصول الفرد على دخل أقل من الحد الأدنى المعين من طرف الدول أو المؤسسات العالمية وسمي بحد الفقر، وهناك العديد من الأنواع لكن كلها تدور حول إفتقار الأفراد لأبسط الخدمات .¹

ثانيا - أسباب الفقر :²

عادة ما يكون الفقر على مستوى الدولة مصحوبا بإنخفاض في الدخل الفردي وعدم المساواة في توزيعه، ويمكن تقسيم الأسباب إلى مباشرة وغير مباشرة.

1- أسباب مباشرة : وهي تلك العوامل ذات الأثر المباشر على متوسط الدخل المتولد على المستوى الوطني وعلى نمط توزيع الدخل في الاقتصاد، إضافة إلى إرتفاع معدل النمو السكاني، وعدم سلامة سياسات الاقتصاد الكلي، زد على ذلك هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في إمكانية الحصول على الموارد على مستوى الدولة ومن بينها الأسباب التالية:

السبب الأول: تدهور شروط التجارة، وعبء الدين، والحروب ونقص التعاون الإقليمي والدولي، وكذلك عدم سلامة السياسات الحكومية (السياسة النقدية والمالية مثلا).

السبب الثاني: يمكن إرجاعه إلى انخفاض إنتاجية العمالة وتبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الجديدة للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاث عوامل هي :

- 1- إمكان الحصول على التعليم.
- 2- إمكان الحصول على الخدمات الصحية.
- 3- إمكان الحصول على الأصول والائتمان.

¹ نادية حصروري، نفس المرجع ، ص 19.
² كريمة كريم، "دراسات في الفقر والعولمة مصر والدول العربية"، مصر: المجلس الأعلى للثقافة ، 2005، ص410 .

السبب الثالث: يتمثل في معدل عبء الإعاقة، والذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط.

2- أسباب غير المباشرة: هي التي تعمل من خلال الآثار المباشرة، والتي تتمثل في أربعة أسباب¹:

2-1- انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.

2-2- انخفاض إنتاجية العمال.

2-3- ارتفاع معدل أعباء الإعاقة.

2-4- عدم المساواة في توزيع الدخل.

ثالثا- دور التشغيل في التخفيف من الفقر:

يعتبر توفير مناصب العمل هدفا لكل الوحدات المحلية التي تسعى لتحقيق التنمية المحلية وتخفيض معدلات الفقر، حيث أن مشكلة الفقر تعتبر عائقا كبيرا للدول وخاصة النامية منها، لذلك تسعى الوحدات المحلية إلى وضع سياسات من شأنها خلق فرص عمل جديدة من شأنها تحسين ظروف الأفراد المادية التي تنعكس بدورها على التخفيف من هذه الظاهرة السلبية التي تؤثر على نمو الإقتصاديات المحلية.

إذن: لسياسة التشغيل دور مهم في مكافحة الفقر من خلال توفير مناصب عمل تمكن الأفراد من توفير كل الإحتياجات قصد تحقيق درجة من الرفاهية والمساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية التي تنجر عنها التنمية المحلية، فمناصب العمل التي يمكن أن تتيحها السياسات التشغيلية الفعالة من شأنها توفير دخل كافي قادر على إخراج الأفراد من دائرة الفقر، ومنحهم القدرتهم على توفير الشروط الضرورية للحياة من أكل و تعليم ورعاية صحية.. الخ.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل ومكافحة الأمية.

يمثل التعليم ونشر الوعي البيئي في المجتمع المحلي أحد المحاور الأساسية التي تتولاها الإدارة المحلية، وتسعى الوحدات المحلية لتوفير العديد من البرامج للتعليم ومحو الأمية، وقبل التطرق إلى تأثير التشغيل في مكافحة الأمية، نتطرق إلى مفهوم الأمية.

¹ كريمة كريم، نفس المرجع، ص 413.

أولاً - مفهوم الأمية : لقد أدى التطور في مجال التكنولوجيا والمعلومات إلى إنتقال مفهوم الأمية من مفهوم تقليدي إلى مفهوم حديث، حيث كان المفهوم التقليدي يخص الشخص الذي تجاوز سن الطفولة من دون أن يتقن القراءة والعمليات الحسابية .

1- التعاريف الحديثة للأمية :

في ظل التطورات المعاصرة لم يعد يطلق على الأمي نفس التعريف القديم بل تجاوزه ليعرف على أنه : " ذلك الشخص الذي لا يجيد التعامل مع الكمبيوتر"¹، وهذا التعريف يتطرق للأمية الثقافية التي تخلوا منها الدول المتقدمة وتنتشر في الدول النامية .

تعرف الأمية إلى جانب عدم معرفة القراءة والكتابة الجيدة تعرف على أنها : "غياب المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الآلات والأجهزة والمخترعات الحديثة"²، وهذا التعريف يبين أن الأمية هي غياب إدراك المعارف الجديدة وإيجاد التقنيات الحديثة.

2- أنواع الأمية (في المفهوم الحديث) : للأمية العديد من الأنواع حيث حددت في 5 أنواع:³

1-2- الأمية الأبجدية: وتعني عجز الإنسان في سن المدرسة وما فوق من حق القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية البسيطة.

2-2- الأمية الوظيفية: وتنتهي إذا عرف المرء كيف يكون شخصا منتجا في مجتمعه.

2-3- الأمية الحضارية: وهي مرتبطة بالتعقيد الحضاري والتقدم في آن واحد وقد حددت منظمة اليونسكو (UNESCO) الأمية الحضارية في عدة أنواع :

أ- الأمية البيئية: تعرف بأنها جهل الفرد بأهمية البيئة ومواردها المختلفة وعدم قدرته على التفاعل مع البيئة والمحافظة عليها مما يتسبب في مشكلات بيئية تؤثر على الفرد والمجتمع .

ب- الأمية الحاسوبية: هي أحد أمراض العصر وهذا ناتج عن موجة العولمة التي تضررت منها الطبقة الهشة في

¹ جمعة مجازي، " الأمية " متحصل عليه من : www.cbssyn.org تاريخ الاطلاع : 5: 10h1، 2015/07/14 .

² نفس المرجع .

³ نوف عبد المنعم الغيثي، " الأمية وأنواعها " متحصل علي من : www.dr.saud-a.com تاريخ الإطلاع : 11h45، 2015/07/14 .

الدول النامية، وتعني هذه الأمية عجز الأفراد عن استخدام الحاسوب في الحياة اليومية.¹

2- ثانيا - سياسة التشغيل ومكافحة الأمية :²

نلاحظ أن ظاهرة "الفقر المزمن" بين العديد من العائلات ترجع بشكل أساسي إلى الأمية، ونظرا لضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم، أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لذريتهم، أو عدم قدرتهم على التضحية بالحاضر كالعامل المنزلي أو في المزرعة من أجل مستقبل أفضل، فإن الأولاد يكونون أيضا غير متعلمين، مما يعزز استمرار ظاهرة الأمية من جيل لآخر ضمن العائلة الواحدة، لذلك تعتبر سياسة التشغيل هي أحد الحلول لمواجهة هذه الظواهر حيث أثبتت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي في نسبة انخفاض الإلتحاق بالمدارس لدى الكثير من العائلات خاصة في أوساط الإناث يعود إلى الفقر المدقع الذي تعاني منه، مما يؤثر على التنمية المحلية من خلال ما يلي :

- 1- إرتفاع نسبة الأمية خاصة في أوساط النساء بسبب الظروف المعيشية، يؤدي إلى إنخفاض رغبة الأبناء في التمدرس وبالتالي يعيق درجة رفاهية الأسرة وتحسين الوضع الإجتماعي لهذه الأخيرة .
- 2- الأمية تؤدي إلى ضعف الوعي وتقليل حظوظ الأفراد في الحصول على مناصب عمل مما يزيد من إنتشار الآفات الإجتماعية و الإنخراط لهذه الفئة مما يقف عائقا أمام تحقيق تنمية محلية شاملة .

لذلك يجب على الوحدات المحلية المسؤولة عن مجال التعليم التعامل باهتمام بالغ مع الحاجات التي يتطلبها الأفراد وذلك من اجل صياغة الاهداف التي من شأنها وضع إستراتيجيات فعالة للتقليل من إنتشار الأمية في أوساط الأسر الفقيرة لأن التخطيط يكون مركزيا والتنفيذ محلي، ومن بين هذه الإهداف :³

- 1- تعظيم دور المجتمعات المحلية وتفعيل مشاركتها وخاصة في حل المشكلات التي تعترض العملية التعليمية، وتعريف السكان المحليين بمسؤوليتهم تجاه التعليم .
- 2- تنسيق الأنشطة التربوية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، وفق متطلبات البيئة المحلية .
- 3- إنشاء إدارة لمحاربة التسرب المدرسي، والعمل على محاربة الفقر في المجتمعات المحلية من خلال توفير مناصب عمل دائمة تسمح بتحسين المستوى المعيشي للسكان وبالتالي التقليل من التسرب المدرسي

¹ نوف عبد المنعم الغيثي، نفس المرجع .

² نفس المرجع .

³ نفس المرجع .

وإنتشار الامية في أوساط الأسر الفقيرة .

المبحث الثاني : أجهزة التشغيل ودورها في التنمية المحلية

نتيجة لتدهور سوق الشغل بعد الإصلاحات الهيكلية، عمدت الحكومة إلى إنشاء العديد من الأجهزة من أجل إدماج البطالين في سوق الشغل، وخلق مناخ ملائم لإنشاء مؤسسات مصغرة على المستوى المحلي، وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987، حيث خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة و الذين تتراوح أعمارهم بين 19 - 35 سنة بالنسبة للأولى و بين 35-50 سنة بالنسبة للثانية، حيث تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة. ونتيجة لذلك فإن أجهزة التشغيل التي أنشأت متعددة الأشكال، حيث سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم هذه الأجهزة والتي يمكننا من خلالها معرفة مدى فعالية سياسية التشغيل المتبعة وكذا إنعكاسها على التنمية المحلية.¹

المطلب الأول : السياسات المتعلقة بإنشاء المقاولات الصغرى - La creation de micro-entreprise

يعتبر محور استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب المحور الأول للتجربة الجزائرية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة الذي يحتوي على برامج عديدة ومتنوعة نذكر منها :

أولا - الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ):²

(1) - نشأة الوكالة : أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، حيث يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من :

أ- مساعدة مجانية (استقبال - إعلام - مرافقة - تكوين).

¹ درحمن هلال ، تيرير علي ، إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة ، مداخلة أقيمت بالملتقى الدولي بعنوان : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

² الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، متحصل عليه من : www.ANSEJ.DZ تاريخ الإطلاع: 11h45، 07/06/2015.

ب- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).

ج- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية).

تتمتع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة الرابعة) ويتولى الوزير المكلف بتشغيل الشباب المتابعة العملية بجميع نشاطات الوكالة وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة.¹

وعملا بأحكام المادة 16 من الأمر 14.69 المؤرخ في 18 صفر عام 1417 الموافق لـ 24 يوليو 1996

المذكور أدناه تحت هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.²

(1) - الإطار العام لدعم تشغيل الشباب : يتمثل دعم تشغيل الشباب في ما يلي:

1- تشجيع إستحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع.

2- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف .

3- يجب أن يستوفي الشباب ذوي المشاريع الشروط المرتبطة بالسن والتأهيل ومستوى الجهود الشخصي على الخصوص.

4- يستفيد الشباب ذوي المشاريع من الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به والممنوح في إطار الإجراءات القائمة، ويستفيدون أيضا من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المنصوص عليه في المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996، وتكتسي هذه الإعانة الأشكال العديدة الآتية :

أ- إعانات في شكل قروض مكافأة.

ب- تخفيف في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المحصل عليها.

¹ درحمن هلال ، تديرعلي، نفس المرجع .

² المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 84/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول الموافق لـ 19 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03/288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003).

ج- تتكفل بالمصاريف المحتملة المرتبطة بالدراسات والخبرات التي تنجزها وتطلبها الوكالة في إطار مساعدة الشباب ذوي المشاريع.

(2) مهام الوكالة : تقوم الوكالة بالاتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:¹

- 1- تدعيم وتقديم الاستشارات وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- 2- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعفاءات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الخلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- 3- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق لدعم تشغيل الشباب و الامتيازات الأخرى التي يحصون عليها.
- 4- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود الدفاتر.

ثانيا - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)² :

تم إنشاؤه منذ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي. وأكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمت في الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و 1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، بعد ذلك بدأ منحى الانتساب في التقلص، انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 .

قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، وبتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة، تم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسسات المدججة في إجراءات ترقية التشغيل. ومن جهة أخرى يسمح نظام التأمين عن البطالة للمستخدمين

¹ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، www.ANSEJ.DZ ، نفس المرجع .

² الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، متحصل عليه من : <http://www.cnac.dz> تاريخ الإطلاع : 2015/06/07، 13h14.

العموميين والخواص بجيازة آلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية، المالية والتقنية التي تعرض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليل تعدادها و اضمحلال وظائفها المأجورة .

كما أولى الجهاز اهتماما بفئة البطالين البالغين ما بين 30 و 35 سنة، على هذا الأساس القانوني، باشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة. تكمل الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط و التصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء و الاعتماد، وترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة (10) ملايين ديناراً جزائرياً.

فضلا عن ذلك، تم تقرير مساعدات وامتيازات مالية وجبائية لصالح كل شخص يستوفي شروط الالتحاق بالجهاز بما في ذلك : السن وفترة البطالة والتأهيل أو المهارة المكتسبة في النشاط المراد إنجازها والقدرة على المساهمة في تمويل المشروع بخصوص عملية تقوم خبرات أصحاب المشاريع المهنية، فإنها تتم بتمويل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإسهام من وزارة التكوين والتعليم المهنيين وباقي القطاعات المعنية ، علاوة على ذلك، خصص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين امتيازات متمثلة في :¹

أ- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.

ب- تخفيض نسب الرسوم الجمركية.

ت- الإعفاء الضريبي و شبه الضريبي.

ث- الاستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

فيما يتعلق بمخاطر قروض الاستثمارات تم إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون و الفوائد المترتبة في حدود سبعين 70%.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 02-04 المؤرخ في 03 جانفي 2004، المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات و شروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (30) و (50) سنة.

ثالثا - برنامج القرض المصغر (ANGEM)¹ :

يعتبر برنامج القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من سياسات التشغيل للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وبمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبرزت نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية وخدماتية وغيرها من مختلف النشاطات). وهدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يركز أساسا على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" و"على روح المفاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي. وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجهة المسيرة لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم و الانطلاق بمشاريع مصغرة منتجة للسلع و الخدمات مع استثناء النشاطات التجارية.

ومن المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز:

- سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية.

- قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 دج أي 05 مليون سنتيم و400.000 دج أي 40 مليون سنتيم بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%.

وبالإمكان الاستفادة من هذه الخدمات إذا ما توفرت الشروط الضرورية و هي:²

1- أن يكون سن طالب القرض أو السلفة عمره 18 سنة فما فوق.

2- أن لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مدا خيل غير ثابتة أو ضعيفة.

3- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه.

4- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز آخر.

¹ برنامج القرض المصغر، متحصل عليه من : WWW.ANGEM.DZ تاريخ الإطلاع: 12h55، 2015/06/07.

² برنامج القرض المصغر، نفس المرجع .

5- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي 03% أو 05% من الكلفة الإجمالية للمشروع.

6- دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

7- الالتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك والالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب

الجدول الزمني.

ويلتزم المستفيد بعد تمويله بتسديد مبلغ القرض والفوائد إلى البنك في مدة تصل إلى الخمس سنوات، حسب الجدول الزمني الذي يحدده البنك، ويسدد بعد ذلك السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها ثلاث سنوات. أما بالنسبة للسلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية فتسدد في مدة أقصاها 15 شهرا على أربعة مراحل. ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيد من المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم و اكتساب خبرات مختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.

رابعا - برنامج ترقية الاستثمارات :¹

رفعت سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة منذ السنوات الأولى للتسعينيات السلطات العمومية إلى إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تترك للمؤسسة العمومية مبادرة كبيرة في الإبداع. حيث تعطي حرية أكبر للمبادرة الخاصة وذلك عن طريق السياسات النشيطة لمكافحة البطالة بفضل دعم الاستثمار والمساعدة على إنشاء المؤسسات، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه تهدف إلى تحسين المحيط الإداري والقانوني للمؤسسة عامة وترقية الاستثمار خاصة، ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

1- إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة.

2- إنشاء صندوق دعم الاستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في المشاريع الموافق عليها.

4- إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار ANDI.

¹ شلالى فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص 89 .

المطلب الثاني : سياسة دعم ترقية الشغل المأجور

يعتبر محور التشغيل المأجور للشباب المحور الثاني للتجربة الجزائرية والذي يحتوي بدوره على مجموعة أجهزة وبرامج نذكر منها:

أولا - برنامج الشبكة الاجتماعية¹:

لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992، وذلك من خلال تخصيص إعانات و تعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشى للاقتصاد الوطني.

ويتكون برنامج الشبكة الاجتماعية المعتمد بالجزائر، من مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير مداخل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها وتعطلها. ذلك أن انخفاض حجم ومستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في اختلال سوق العمالة من جهة، ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا من جهة أخرى.

نتيجة لهذا الاختلال ظهرت مفارقة كبيرة من حيث الأجر والمدخيل المتاحة، وهو ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع الفقر.

ثانيا - برنامج عقود ما قبل التشغيل :²

على اعتبار أن جل البرامج المعتمدة لرفع مستويات التشغيل تمس بشكل عام الفئة البطالة بغض النظر عن مستوياتها التعليمية، وعلى إعتبار أن أغلبها موجهة للشباب الذين هم دون المستويات الجامعية، فقد تم تبني هذا البرنامج للفئة الجامعية بالدرجة الأولى، خصوصا وأن المؤسسات العارضة لمناصب العمل النادرة أصلا تفرض بعض القيود التي يصعب أن يكتسبها خريجو الجامعات مثل الخبرة المهنية لعدة سنوات (خمسة سنوات في المتوسط).

وعلى هذا الأساس تم العمل على توسيع برامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة، وتؤكد هذا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 1996/07/02 و المتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين، التشغيل والتوظيف. إضافة إلى المرسوم

¹ ناصر دادي عبدون وعبد الرحمان العايب ، نفس المرجع ، ص 281.

² نفس المرجع ، ص 282.

التنفيذي رقم 96-295 الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل.¹

أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي :²

بالنسبة للشباب البطال:

- 1- محاولة إدماج خريجي الجامعات للتكوين القصير (ثلاثة سنوات للتقني السامي)، أو طویل المدى (أربعة أو خمسة سنوات لليسانس أو المهندس)، في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية.
- 2- تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم.
- 3- زيادة إمكانية توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج (CPE).

بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:

- 1- تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.
- 2- خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الاجتماعية.
- 5- توطيد العلاقة المفقودة بين التكوين، التعليم والشغل.³

ثالثا- جهاز الإدماج المهني⁴ :

يهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الشباب وتفعيل دور الشركاء المحليين من خلال إنشاء وظائف ومشاريع، ومراكز تكوين لفائدة الشباب العاطل عن العمل. كما يهدف إلى استغلال كل الطاقات البشرية المتاحة بما يتلاءم والأنشطة الممكن توفيرها عن طريق عملية الإدماج في الوظائف المأجورة بمبادرة محلية وهي عبارة عن مناصب مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.

¹ ناصر دادي عبود وعبد الرحمان العايب ، مرجع سابق ، ص 281-182.

² برنامج عقود ما قبل التشغيل متحصل عليه من : <http://www.anem.dz> تاريخ الاطلاع 13h11، 2015/06/07.

³ مرجع نفسه .

⁴ شلالى فارس ، نفس المرجع ، ص 105 .

كما تهدف هذه الصيغة الجديدة إلى استغلال كل الطاقات البشرية المتاحة بما يتلاءم والأنشطة الممكن توفيرها أو إنشائها عن طريق عملية الإدماج في الوظائف المأجورة بمبادرات محلية.

رابعاً - برنامج تشغيل الشباب:¹

و يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، و ينظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية، المكلفة و قطاعات الفلاحة، و يخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، و هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، و تقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، و تحدد الإعانات المقدمة وفقاً لعدد المستفيدين و مستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة ب :

1- إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة و غير المؤهلة و التي توزع في إطار الأجر الوطني الأدنى.

2- تنظيم الإجراءات الهامشية تماماً على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق مختلف نشاطات المتدخلين و متابعتهم.

3- مركزية نظام التسيير و تخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.

خامساً - التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:²

و يتعامل هذا الفرع مع البطالين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط و يتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في نشاطات ذات منفعة عامة، أي ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية و لا يشكل هذا النوع علاقة عمل بل هو حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن، و تتحدد الاستفادة من البرنامج لشخص واحد من كل عائلة و تعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 4500 د.ج شهرياً مما يمثل أقل من ثلث الأجر الوطني المضمون، و يحق للمستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة و ذوي الحقوق من الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

¹ شلالى فارس ، مرجع نفسه ، ص106 .

² ريمي رياض، ريمي عقبة، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة مشكل البطالة في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترة 1990-1998 وبين 1999-2010، مداخلة أقيمت بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد بوضياف ، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص10.

سادسا - الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة :

(Travaux d'Utilité Publique à haute intensité de Main d'œuvre :"TUPHIMO")¹

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1997، و يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و المساعدات الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة و الضعيفة، و في هذا الإطار يهدف برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل مؤقتة و كذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخصص العناية في شبكات الطرق و الري و المحافظة على البيئة و الغابات و تتميز هذه الأشغال بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية و لا معدلات ضخمة .

والجدول التالي يبين خصائص أجهزة التشغيل وكذا الهيئات الوصية المسؤولة عن كل جهاز و الفئة المعنية التي إستحدثت من أجلها هذه البرامج التشغيلية :

سابعا - صندوق الزكاة الجزائري²:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية، و هو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة و ترسيخها في أذهان الجزائريين و تحسين معاملاتهم و تحقيق مجتمع التكافل و التراحم والوقوف إلى جانب أهل الفقر و الحاجة. تم تأسيسه سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة و سيدي بلعباس، و في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن و ذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية. كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا ولا تدفع بقوة القانون. ومن الأهداف الأساسية لصندوق الزكاة نذكر: - جمع المساعدات و الهبات و التبرعات و أموال الصدقات النقدية. - يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تحصل في الولاية لا توزع إلا على أهل الولاية.

¹ ريمي رياض، مرجع نفسه، ص11.

² عبد الله بن منصور، صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، متحصل عليه من: www.related:iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013 تاريخ الإطلاع: 2015/06/23.

الجدول رقم (01): خصائص أجهزة الشغل.

الأجهزة	الفئات والأشخاص المعنيين	المهام	الجهة الوصية	الهيئات
	كل طالبي مناصب الشغل	_ ضبط سوق العمل _ تنفيذ برامج التشغيل	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	الوكالة الوطنية للتشغيل، أنشأت عام 1990
_ مركز البحوث حول التشغيل _ مركز إعادة العمل المستقل _ مركز التكوين لتغيير النشاط _ تمويل إنشاء النشاطات _ 5 مليون دج كحد أقصى	_ العاطلين من 35_50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل _ المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	إدماج العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أنشأ عام 1994
المؤسسة المصغرة التي نقل تكلفتها عن 10000000 دج	طالبي مناصب شغل سنهم يتراوح بين 19-35 سنة، مع إمكانية التوسع إلى 40 سنة	إعانة الشباب العاطل عن العمل على إنشاء الأنشطة	مصالح رئاسة الحكومة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أنشأت عام 1996
_ المنحة الجزافية للتضامن 1000 دج _ منحة تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000 دج _ قروض ما قبل التشغيل 4500 دج _ أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة _ برامج التنمية الجموعية -الخلايا الاجتماعية الجوارية	_ الأشخاص بسن 60 سنة فما فوق بدون دخل -الأشخاص غير القادرين على العمل بدون دخل والجامعيين والباحثين لأول مرة عن مناصب عمل	_ إعانة السكان المحرومين _ تطوير و ترقية التشغيل	مصالح رئاسة الحكومة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996
القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 400000-50000 دج	_ النساء بالمنازل _ الحرفيين الصغار _ المستفيدين من الشبكة الاجتماعية _ الشباب العاطلين عن العمل	_ تسبير القروض المصغرة	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل، أنشأت عام 2004

المصدر : منشورات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي .

المطلب الثالث : أهمية أجهزة التشغيل و دورها على صعيد التنمية المحلية¹

إن الهدف الأساسي من التنمية المحلية هو دعم قدرات قطاع أو منطقة معينة لكي تعتمد على نفسها ذاتيا في إحداث تنميتها داخل إقليمها وبالاعتماد على إمكانياتها المادية و البشرية بمراعاة خصوصيتها، ولكي تنجح إستراتيجية التشغيل والتشغيل ومحاربة البطالة وتحقق أهدافها الطويلة الأجل، يجب أن يتم تكيف كل عناصرها الأساسية في إطار ضوابط التنمية المحلية من خلال عملية التنسيق و الإنسجام بين متطلبات الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية لعملية التنمية لتكون شاملة ومستدامة .

بحيث أدت الأزمات الإقتصادية المتلاحقة التي شهدها العالم وما خلفته من آثار إقتصادية واجتماعية كبيرة أثبتت هشاشة الإقتصاد العالمي، مما دفع بالكثير من الدول مع سبعينيات وثمانينات القرن 20 إلى الاهتمام شيئا فشيئا بتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وإعطاءها دورا أكبر في السياسات الاقتصادية للبلدان، كونها تعتبر من أهم الوسائل للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي وكذا خفض معدلات البطالة فيها ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات المصغرة نذكر ما يلي :

1- فشل الكثير من البرامج والسياسات التنموية التي اعتمدت على انشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة هذه الدول النامية على الاحتفاظ بهذه المشروعات نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها مما ادي بهم الى التفكير في تقسيمها الى وحدات صغيرة او خصوصتها كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

2- ازدياد معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية مما خلق العديد من المشكلات على المستوى المحلي بسبب عدم قدرة هذه الاخيرة على خلق مؤسسات كبيرة قادرة على خلق مناصب عمل كافية مما دفعها الى تبني سياسة قائمة على دعم و المؤسسات المصغرة كونها أقل تكلفة واسهل من الناحية العملية لخلق مناصب الشغل .

ومع تزايد الاهتمام العالمي يمثل هذه البرامج ودورها في تحقيق التنمية المحلية فان هذه الاهمية يمكن ابرازها في النقاط التالية :

أ- توفير مناصب الشغل ، التقليل من البطالة على المستوى المحلي ، خلق تنمية اقليمية.

¹ بوقرة رابح، عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة ، متحصل عليه من : <http://www.decentralisonsautrement.fr/wp-content/uploads/2011/05/-Lorrains-Pour-un-developpement-local-durable> تاريخ الإطلاع : 2015/06/24، 12h15 .

ب- التخفيف من الآثار الناجمة عن الفقر وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية كبيرة .

ج- حيث تساهم المؤسسات المصغرة بدور فعال في توفير مناصب العمل ، إذ تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية المحدثّة لمناصب شغل جديدة رغم حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، حيث أنها تعتبر الأبحاث للقضاء أو التخفيف من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أصلا على محدودية رأس المال مما يمكن الأفراد من الإشراف المباشر على إستثماراتهم.

في هذا البعد يجب التركيز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والخاصة والمميزة لكل منطقة عن الأخرى من اجل تطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي.¹

¹ بوقرة رابح، عريوة محاد، نفس المرجع السابق .

خلاصة الفصل:

إن المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المحلية من فقر وبطالة وغيرها ، وكذا آثارها السلبية لها إنعكاسات وخيمة على الفرد والمجتمع على حد سواء ، والتي من شأنها أن تثبط عملية التنمية المحلية داخل المجتمع، هذا ما دفع بالحكومات إلى ضرورة البحث عن السبل الكفيلة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة ، خاصة في ظل التحولات الإقتصادية التي يشهدها الإقتصاد العالمي، ما حتم على الحكومات المحلية إلى تبني العديد من البرامج والآليات التشغيلية على إختلاف أنواعها من أجل العمل على الحد من هذه الظاهرة والتقليل من آثارها، من خلال توفير مناصب شغل من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية للشباب البطال.

وفي هذا الصدد تم تخصيص هذا الفصل من أجل دراسة المشكلات التنموية التي تعاني منها المجتمعات المحلية وعلاقتها بسياسات التشغيل ، إضافة إلى التطرق إلى أهم البرامج المعتمدة والتي وضعت حيز التنفيذ من أجل تشجيع المبادرات الفردية وترقية برامج الشغل المأجور من أجل العمل على تبني سياسة فعالة من شأنها تخفيف الأعباء التنموية التي تعاني منها المجتمعات المحلية.

الفصل الثالث

دور الوكالة الوطنية لدعم
تشغيل الشباب ANSEJ في
التأثير على التنمية المحلية
بولاية سعيدة

تمهيد :

بعد التطرق للإطار المفاهيمي لكل من سياسة التشغيل والتنمية المحلية وتوضيح العلاقة بينهما ، نتقل إلى الإطار التطبيقي للتعرف على طبيعة هذه العلاقة على أرض الواقع ، وذلك من خلال دراستنا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتي تعتبر أحد أهم برامج التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية ، من أجل خلق مشاريع ومؤسسات مصغرة من شأنها التخفيف من آثار البطالة على المستوى المحلي والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

و من هنا سيتم التطرق في هذا الفصل لدراسة تفصيلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سعيدة باعتبارها من أهم هيئات دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطور هذا النوع من المؤسسات من خلال الإمتيازات التي تمنحها ، من أجل تشجيع الشباب على إنشاء مشاريعهم الإستثمارية ومساعدة الشباب البطل ليصبح فاعل حقيقي في عملية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية لخدمة التنمية المحلية في المجتمع .

ولأجل توضيح دراستنا أكثر تم التقرب من فرع الوكالة لولاية سعيدة ، وتم الإضطلاع على مختلف المراحل التي تمر بها عملية تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في ظل الوكالة ، و كذا أهم النتائج التي حققتها الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة وإنشاء مناصب الشغل في ولاية سعيدة ومدى إنعكاسها على واقع التنمية بالولاية .

المبحث الأول : تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

(Agence Nationale de soutien a l'emploi des Jeunes - ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة ، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المرجوة منها ، حيث إستحدثت الوكالة سنة 1996 ، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص ، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية ، وسوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف الجوانب القانونية التي تتعلق بالوكالة والمهام المسطرة لها ، وكذا الهيكل التنظيمي للوكالة ، والأجهزة المكملة لعملها .

المطلب الأول : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أ- نشأة الوكالة :

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296 في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996م والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 هـ الموافق لـ 13 يونيو 1998م حيث نصت المادة الأولى صراحة على إنشاء الوكالة ، وجاء فيها مايلي : "عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996 ، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم ، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"¹.

ب- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة ، وحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة ، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي.²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية ، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12 .

² المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، مرجع سابق ، ص 12 .

كما عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الاخيرة جملة من التدابير ، أدرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير لتعزيز هذه الألية التي تهدف إلى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الإستثمارية ، الراغب في إنشاء مشروع إستثماري تصل تكلفته إلى 10.000.000 دج أي مايعادل تقريبا 136.000 دولار¹، من خلال منح إمتيازات تشجيعية وإمتيازات عديدة تتمثل في² : مساعدة مجانية (إستقبال - إعلام - مرافقة - تكوين) وإمتيازات جبائية (الإعفاء على الرسم من القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الإستغلال). إضافة إلى إعانات مالية تتمثل في (قرض بدون فائدة - تخفيض نسبة الفوائد البنكية) .

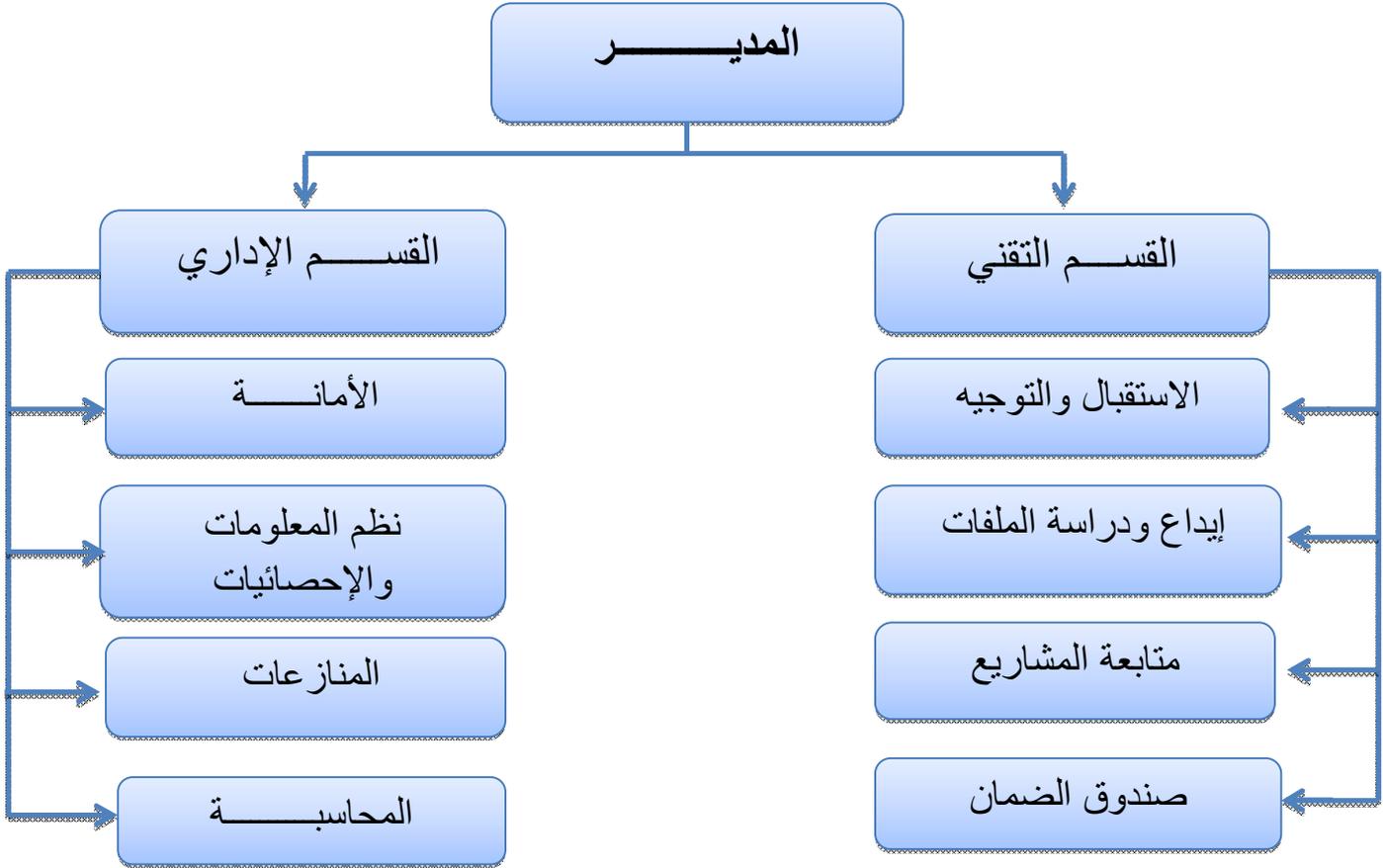
وقد كلف الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة، وتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي³ .

ج- الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشئ فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بسعيدة وبدأ بمزاولة نشاطه في 1 مارس 1998 ، وهي هيئة ذات طابع تسييري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، يسير الفرع من طرف مدير الفرع ومجموعة من الموظفين موزعين على مهام مختلفة بدءا من وضع الملف إلى غاية إنشاء المؤسسة المصغرة، وهذا ما سوف نوضحه من خلال المخطط التالي :

¹ إخلف حسنة ، جهاز دعم تشغيل الشباب كالية لغرس ثقافة المقابلة عند الشباب ، مجلة العلوم الإقتصادية ، عدد نوفمبر 2011، ص 40 .
² الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، مرجع سابق .
³ المادة 03:04 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ، ص 12 .

الشكل رقم (01) : يبين الهيكل التنظيمي لمصالح فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة .



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من الوكالة.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن مدير الفرع يقع على رأس هرم الهيكل التنظيمي ، فهو الذي يقوم بجميع إجراءات التسيير داخل الفرع، ومحاوله التنسيق بين مصالح الفرع داخليا ومختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية خارجيا، ثم نجد الهيكل التنظيمي للفرع ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

1- القسم الإداري : وهو ينقسم بدوره إلى أربعة مصالح ويتكفل بمختلف الإجراءات الإدارية للفرع.

2- القسم التقني : ينقسم أيضا إلى أربعة مصالح، وتعتبر مصالح هذا القسم هي حلقة الربط بين الشباب الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات مصغرة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تعمل مختلف هذه المصالح بشكل منسق فيما بينها، في إطار إنشاء المؤسسة المصغرة في فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة .

المطلب الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

نصت المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 على الأهداف والمهام المخولة للوكالة القيام بها وعدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 وهو المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتم المرسوم رقم 96-296. وقد أسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المهام التالية:¹

- 1- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
 - 2- تشجيع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل و التوظيف.
 - 3- تسير الوكالة وفقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما، لاسيما في منح الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها .
 - 4- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
 - 5- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفا تر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة ، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
 - 6- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع استغلالها.
 - 7- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات سواء كانت إقتصادية، تقنية، تنظيمية وتشريعية .
 - 8- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
 - 9- ويمكن للوكالة أن تقوم بمهامها على أحسن وجه من خلال الإعتماد على ما يأتي:²
- أ- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

ب- تنظيم دورات تدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجهيزهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على

¹ المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ، ص ص 12، 13 .
² العيد قريشي، عمر قريد، متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولات تحت عنوان: فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و التنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي: 16/17/18/أفريل 2012، ص17.

أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

ج- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها.

د- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردتها المرسوم التنفيذي رقم 03-288 :

فتمثلت أساسا في تعديل البند الذي ينص على " تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم "، وعوضت بما يلي: " تشجع كل شكل آخر من الاعمال والتدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها"¹، حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة مرة واحدة وهي في حالة إنشاء المؤسسات المصغرة، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية إنشاء هذه المؤسسات أو عند توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في من خلال دراسة الإعانات والامتيازات التي تقدمها الوكالة .

أ- موارد و نفقات الوكالة:

1- موارد الوكالة : تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من :²

أ- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .

ب- حاصل استثمار الأموال المحتملة.

ج- الهبات و الوصايا.

خ- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من الهيئات المعنية .

2- نفقات الوكالة :³

أ- نفقات التسيير والصيانة.

¹ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة في 10 سبتمبر 2003، ص 06.

² المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سابق، ص 16 .

³ المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سابق، ص 16

ب- النفقات الضرورية المرتبطة بمهدفها و إنجاز مهامها.

وفي ظل هذه التنظيمات تتيح الوكالة للشباب فرصة تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى مشروع مؤسسة مصغرة لكن ذلك في ظل الإلتزام بالإجراءات المنصوص عليها.

ب - صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية للتشغيل:

لقد أتت الصيغ الجديدة لتمويل المؤسسات المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-290 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ومستواها، والجديد الذي جاءت به هذه الصيغة هو أن الإعانات التي تقدم لصاحب المؤسسة المصغرة تقدم سواء لغرض إنشاء مؤسسة مصغرة أو لتوسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسة، ففي ظل الأحكام القديمة التابعة للمرسوم التنفيذي رقم 96-297 فإنها كانت تعطي الحق للمستفيد في الحصول على الامتيازات من قبل الوكالة مرة واحدة فقط وهذا عند أنشاءها، وهذا الإجراء شكل حاجزا أمام المؤسسات الناجحة والراغبة في التوسع لتصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة¹، ذلك أن مشكل التمويل تبقى عائقا كبيرا أمام توسع ونمو هذه المؤسسات، لهذا جاءت الإجراءات الجديدة لمساعدة المؤسسات المصغرة على النمو والتوسع، وإمكانية الاستفادة من الإعانات التي تقدمها الوكالة من أجل توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وكذلك تم رفع الحد الأقصى لتكلفة الاستثمار للمؤسسات المؤهلة من 4 ملايين دينار جزائري إلى 10 ملايين دينار جزائري بالاعتماد على صيغتين أو شكلين للتمويل وهذا ما سوف نلاحظه من خلال دراستنا لكل صيغة على حدى :

1- التمويل الثلاثي :

وهي عبارة عن تركيبة مالية يساهم فيها ثلاث أشخاص (صاحب المشروع بمساهمة مالية شخصية، وكالة أونساج بقرض بدون فوائد، والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض متوسط المدى).²

تحدد مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 103/11 لاسيما المادة الرابعة التي تنص على : " يتراوح مبلغ القروض بدون فائدة حسب كلفة الاستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة"³ ، وذلك كما هو موضح في الجدول.

¹ المادة 09 من المرسوم التنفيذي 96-297، الجريدة الرسمية ، ص18.

² المرسوم التنفيذي رقم 103/11 المؤرخ في مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ،المادة 04.

³ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، دليل إنشاء مؤسسة ، مرجع سابق، ص 6 .

الجدول رقم (02) يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي :

قيمة الإستثمار أقل من 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

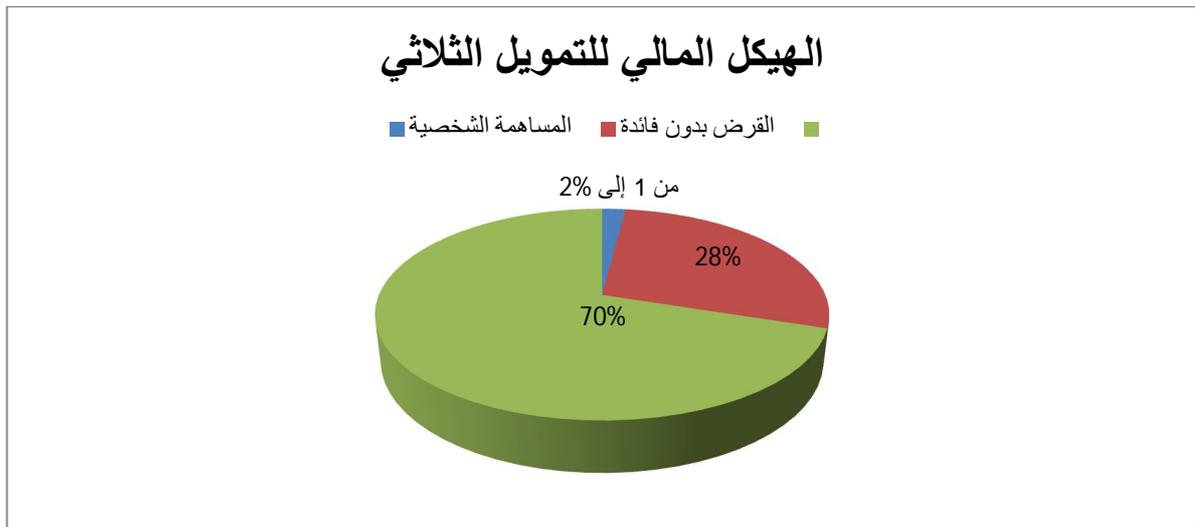
الجدول رقم (03) يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي :

قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%02	%28	%70

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

ويمكن ترجمة الجدولين رقم (02) و(03) إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (02) : يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي .



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02) و (03) .

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على التنمية المحلية بولاية سعيدة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تخفيف من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي رقم 103/11 حيث تم تخفيض المساهمة الشخصية من 5 إلى 1% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي أو أقل من 5 ملايين دج ومن 10 إلى 2% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع أكبر من 5 ملايين دج إلى 10 ملايين دج، هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مساهمة الوكالة بالقرض من 25% إلى 29% من تكلفة الاستثمار في المستوى الأول، ومن 20 إلى 28% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني. يتم التمويل طبقا لهذه الصيغة وفق مجموعة من الشروط تتمثل في:¹

أ- مبلغ القرض.

ب- فترة التسديد (5 سنوات إبتداء من فترة الإنجاز والمحددة بسنة).

ج- الضمانات والتي تتمثل في رهن العتاد المتحرك والتجهيزات لصالح الوكالة.

2- التمويل الشئائي : وهي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع ، والقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة ، دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية² ، وذلك حسب مستويين كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (04) يبين الهيكل المالي لتمويل الشئائي :

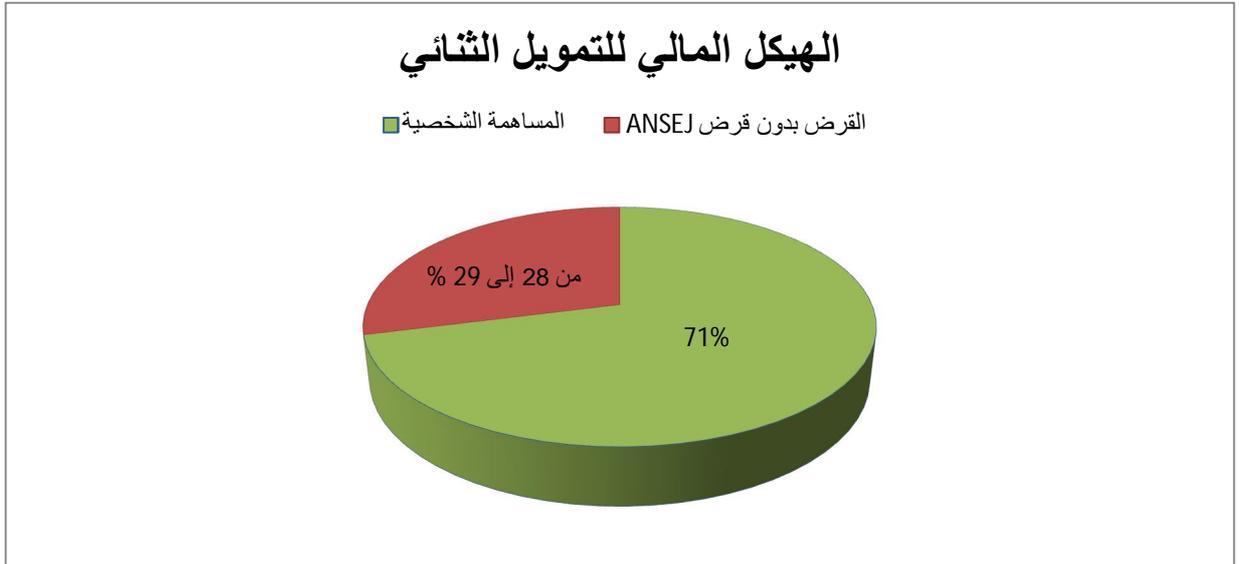
المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون قرض ANSEJ
1	أقل من 5.000.000 دج	71%	29%
2	ما بين 5.000.000 دج و 10.000.000 دج	82%	28%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، دليل إنشاء مؤسسة .

¹ وثائق داخلية من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

² الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة ، مرجع سابق، ص 6 .

الشكل رقم (03) : يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي.



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (04) .

نلاحظ أن أصحاب المشاريع الإستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبء أو التكلفة الناتجة عن إنسحاب البنوك بمفردهم ، وهذا ما يشكل عبئ كبير لهم مما يجعل الإقبال على هذه الصيغة قليل جدا بالمقارنة مع صيغة التمويل الثلاثي ، وهذا بسبب عدم قدرة أصحاب المشاريع الإستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم .

ج - الإعانات والإميازات التي تقدمها الوكالة :

لقد كانت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تضع مجموعة من الشروط والتي بموجبها يستطيع الشاب صاحب المشروع من الإستفادة من الإعانات التي تقدمها، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 الذي يحدد شروط الإستفادة من الإعانة المقدمة لصاحب المشروع وكذا مستواها، وهذه الشروط لازالت هي نفسها القائمة لحد الآن، غير أن الجديد في هذه الشروط والإعانات التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 03-290 و كما ذكرنا سابقا هي إلغاء البند الذي يتعلق بإستفادة الشاب من القرض مرة واحدة فقط، وأصبحت هناك إمكانية للإستفادة من جديد من هذه القروض من أجل توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسته .

أولا - شروط إمكانية الإستفادة من الإعانة :¹

لكي يستفيد الشاب من المزايا التي تقدمها الوكالة يجب أن يستوفي الشروط التالية:

¹ المادة 02 من المرسوم التنفيذي 96-297 ، ص 17 .

- 1- أن يتراوح سن الشاب بين 19 سنة و35 سنة، بحيث يرفع سن مسير المؤسسة إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الإستثمار 03 مناصب عمل دائمة على الأقل.
- 2- أن يكون ذو تأهيل مهني أو خبرات معرفية معترف بها .
- 3- أن يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة تطابق المبلغ المحدد .
- 4- أن لا يكون هذا الشاب يمارس أو يشغل وظيفة مأجورة عند تقديم طلب الإعانة من الوكالة .
- 5- كذلك يجب على طالب الإعانة أن ينخرط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض وهذا بعد إستحداث الصندوق سنة 1998 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-290 (وهو صندوق يضمن لدى البنوك والمؤسسات المالية القروض التي تمنحها هذه المؤسسات للشباب صاحب المشروع).

والملاحظ أن هذه الشروط تركز على عامل السن وذلك من أجل تخصيص هذه الإعانات لفئة الشباب دون غيرهم وهذا هو الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذا الجهاز، بالإضافة إلى عامل التأهيل المهني الذي يجب أن يتوفر عليه الشاب، وكذلك أن يكون هذا المستفيد بطالا وهذا من أجل توفير مناصب شغل جديدة لفئة الشباب البطال .

ثانيا: الإعانات التي تقدمها الوكالة :

أ- الإعانات المالية: وتتمثل الإعانات المالية في مايلي :¹

- 1- القروض من دون فائدة المقدمة من طرف الوكالة وهذا حسب ما هو محدد لكل مستوى تمويل سواء في صيغة التمويل الثنائي أو التمويل الثلاثي .
- 2- تخفيض معدلات الفائدة المفروضة على القروض البنكية ، حيث لا يدفع المستفيد سوى نسبة فائدة صغيرة وتدفع الوكالة نسبة التخفيض المحصومة من حساب التخصيص الخاص بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.²

والجدول التالي يوضح لنا تخفيضات معدل الفائدة:

¹ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، نفس المرجع ، ص 07.

² المادة 13 من المرسوم التنفيذي 96-297 ، ص 18.

الجدول رقم (05) يوضح تخفيضات معدلات الفائدة للقروض البنكية الممنوحة :

المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	قطاعات الإستثمار
%75	%90	القطاعات الأولية (الفلاحة , الري و الصيد البحري)
%50	%75	القطاعات الأخرى

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن الإعانة المالية المتمثلة في تخفيض نسبة الفوائد البنكية، تمس بدرجة كبيرة القطاعات الأولية التي حددتها الوكالة، والمتمثلة في قطاع الفلاحة والصيد البحري والري، نظرا للأهمية الإقتصادية لهاته القطاعات وكذا عزوف بعض الشباب عن الإستثمار فيها، كما نلاحظ كذلك تشجيع الدولة للإستثمار في المناطق الخاصة والمتمثلة في الجنوب والهضاب العليا، وهذا بهدف الوصول إلى التنمية الإقليمية .

ب- الإعانات الجبائية¹:

تستفيد المؤسسات المصغرة من الإعانات الجبائية، وهذه الإعانات تخص صيغة التمويل الشائي والثلاثي على حد سواء ، هذه الإعانات تقدم لمدة ثلاث سنوات إنطلاقا من تاريخ إنطلاق نشاط المؤسسة، وهذا بالنسبة للمؤسسات التي تقع في المناطق العادية وستة سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تقع في المناطق الخاصة، وتقدم الإعانات على الشكل التالي :

أولا - مرحلة تنفيذ المشروع : وتتمثل الإعانات المقدمة في :

1- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لإقتناء التجهيزات التي تدخل في إنجاز المشروع .

2- تطبيق المعدل المخفض بـ 05% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز

الإستثمار .

¹ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، نفس المرجع .

3- الإعفاء من حقوق نقل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

4- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود المؤسسات المصغرة .

ثانيا - مرحلة إستغلال المشروع : وتمنح فيها مجموعة من الإعانات وتمثل فيمايلي :

1- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية

2- الإستفادة من المعدل المخفض لـ 7% لإشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة المصغرة، بدلا من 26% المحددة من طرف صندوق الضمان الإجتماعي .

3- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الامر بترميم الممتلكات الثقافية .

ثالثا- متابعة ومرافقة المؤسسة المصغرة :¹ بالإضافة إلى الإعانات المالية والجبائية التي تقدمها الوكالة، فهي تقدم أيضا لأصحاب المؤسسات المصغرة الحصول على المساعدة التقنية وكذا الإستشارة والمرافقة والمتابعة وكل هذا دون مقابل، وتتمحور متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة حول المحاور التالية :

1- المشورة والتوجيه خلال تجسيد فكرة المشروع .

2- متابعة إحترام إلتزامات المؤسسة المصغرة لدفتر الشروط .

3- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها .

4- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع .

د - شروط تكوين المؤسسة المصغرة :

من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن يستوفي الشباب أصحاب المشاريع الشروط التالية :²

1- شرط السن: يشترط في الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة .

2- شرط التأهيل العلمي والمهني: يجب أن يتوفر في الشباب أصحاب المشاريع المصغرة شرط الكفاءة المهنية في النشاط المختار، أو شرط التأهيل العلمي كأن يكون حاملا لشهادة تكوين في المشروع المصغر.

¹ المادة 10 من المرسوم التنفيذي 03-290 ، مرجع سابق، ص 11.

² الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، مرجع سابق .

3- شرط البطالة: يشترط في الشباب أصحاب المشاريع أن يكونوا في وضعية بطالة ولا يملكون أي نشاط آخر

كالسجل التجاري مثلا، وللإثبات ذلك عليهم إخراج الوثائق التالية:

أ- شهادة عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS.

ب- شهادة عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS.

هـ - الأطراف المساهمة في إنشاء مؤسسة مصغرة :

من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن تساهم عدة أطراف في ذلك، فنجد المستثمر الذي يقوم باختيار النشاط الذي سيمارسه في شكل مشروع وكذلك الشكل القانوني الذي يناسبه كما أنه يتابع سير مشروعه حتى إكتماله ويعمل على تحقيق مردودية المشروع من أجل تسديد القرض تجاه البنك والوكالة. وكذلك نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تقوم بتوجيه ودعم المستثمر ماديا وماليا ومتابعته إلى غاية انتهاء مشروعه.

- البنك حيث يقوم بتمويل المشاريع وفق لشروط بنكية يقرها على المستثمر.
- الضرائب حيث تقوم بتسهيل حصول المستثمر على الوثائق اللازمة.
- الغرفة التجارية حيث تسهل للمستثمر إستخراج السجل التجاري ليقدمه إلى البنك في حالة حصوله على الموافقة البنكية لمشروعه.
- الجمارك إذ تقوم بعملية إدخال العتاد في حالة استيراده.
- الضمان الاجتماعي من خلال تطبيق القوانين الخاصة، تخفيض نسبة الاشتراك لأرباح العمل حسب الدعم المقدم من الوكالة.

المطلب الثالث : المراحل المتبعة لإنشاء المشاريع الإستثمارية في الوكالة .

حتى يتمكن الشباب المستثمر من إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن يقوم بمجموعة من الإجراءات وحتى يتم توضيح هذه الإجراءات يضع فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة تحت تصرف الشباب الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة مصغرة، مخطط يشرح فيه مختلف الخطوات الواجب إتباعها لإنشاء مؤسسة مصغرة وسوف نشرح هذه الخطوات بالتفصيل:¹

¹ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، مرجع سابق.

الخطوة الاولى : إيداع ملف طلب إنشاء المؤسسة لدى فرع الوكالة .

إن أول خطوة يتبناها الشاب في سبيل إنشاء مؤسسة مصغرة هي تحضير مجموعة من الوثائق لتكوين ملفين الأول إداري والثاني مالي، ويتم إيداعهما لدى فرع الوكالة الأقرب لمحل إقامته وهذين الملفين يتكونان من مايلي:¹

أ- الملف الإداري: يتضمن ملف التسجيل ما يلي :

- 1- طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة (يوضح طبيعة النشاط ومكانه) .
 - 2- شهادتان أصليتان للميلاد رقم (12).
 - 3- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية .
 - 4- شهادة إقامة لصاحب المشروع .
 - 5- شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
 - 6- تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة، إذا كان عمر المسير يتراوح ما بين 35 و40 سنة
 - 7- شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح ما بين 19-20 سنة.
 - 8- إثبات أن الشاب عاطل عن العمل وفق وثيقتين :
- شهادة عدم الإشتراك في صندوق الضمان الإجتماعي للأجراء وغير الأجراء CNAS - CASNOS .

ب- الملف المالي :

- الفواتير الشكلية للعتاد معفية من الرسوم .
- فاتورة شكلية للتأمين على العتاد (مبلغ التأمين بكامل الرسوم).
- شهادة عدم الإحضاع للضريبة (Extrait de Role).

الخطوة الثانية : دراسة الملف .²

بعد تقديم الملفين لفرع الوكالة يتولى المكلف بالدراسة فحص الطلب المقدم إليه من حيث إستفائه للشروط المنصوص عليها، وبعدها يقوم بدراسة الملف التقنواقتصادي حيث يركز على الجوانب التالية :

¹ منشورات داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

² نفس المرجع .

1- طبيعة المشروع المراد إقامته .

2- الموقع المختار لإقامة المشروع .

3- طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها .

4 - تأثير المشروع من الناحية الإقتصادية .

5 - عدد المناصب التي يوفرها المشروع .

كما يتم فحص الملف من جانب ظروف السوق من حيث الطلب والعرض الحالي والمستقبلي، وكذا السياسة التجارية المتبعة للتعريف بمنتجات المشروع. كل ما سبق ذكره يسمح بمعرفة رقم الأعمال التقديري في ظل تلك الظروف، وصولاً إلى الجانب التقني من حيث متطلبات المشروع للوسائل المادية والبشرية التي يتطلبها تنفيذ المشروع. أما الميزانيات التقديرية فتقدم نظرة عن الوضعية المالية للمؤسسة المصغرة خلال الخمس سنوات الأولى التي تلي الإستفادة من مختلف الإعانات والمزايا التي تقدمها الوكالة، وبعد إستيفاء مختلف جوانب دراسة الملف، يرد لصاحب المشروع إما بالرفض أو القبول، وفي هاذو الحالة تمنح لصاحب المشروع شهادة تأهيل وملف الدراسة التكنولوجية الاقتصادية على مستوى مصلحة التأهيل وفي هذه الحالة يتوجه الشاب للمرحلة الثالثة .

الخطوة الثالثة : إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية .

يتوجه الشاب للبنك الذي إختاره والذي يرغب في تمويله وهذا بهدف طلب قرض من البنك، حيث يجب أن

يكون البنك إحدى البنوك التي تتعامل معها الوكالة وهي:¹

1- البنك الوطني الجزائري BNA.

2- القرض الشعبي الجزائري CPA.

3- البنك الخارجي الجزائري BEA .

4- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .

5- بنك التنمية المحلية BDL.

¹ المرجع نفسه ، 45 17 h le 12/07/2015 www.ansej.org.dz

ويجب على الشاب عند التوجه إلى البنك أن يكون مرفق بالوثائق التالية :

- شهادة التأهيل ، الدراسة التكنولوجية الاقتصادية ، طلب قرض من البنك ، الفواتير والكشوف .

الخطوة الرابعة : دراسة الملف من طرف الوكالة البنكية .¹

في هذه المرحلة يتم دراسة الملف من طرف البنك وهذا من أجل منح قرض للمؤسسة المصغرة التي تنشأ، وهذا القرض عبارة عن قرض متوسط الأجل يمنح لمدة خمس سنوات، حيث يتم دراسة الملف وفق الشروط التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية لمنح القروض حيث يتم من خلالها التأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تمكنها من تسديد قيمة القرض في الآجال المحددة . ومن أهم الشروط التي يطلبها البنك من صاحب المؤسسة المصغرة لمنح القروض :

1- تحقيق المساهمة الشخصية : للشباب صاحب المشروع حيث يفتح له البنك حساب حتى يودع فيه مساهمته الشخصية في المشروع .

2- تسوية الوضعية الإدارية : زيادة إلى الشرط السابق يقوم البنك بدراسة الملف ويعترف على قدرتهم الائتمانية وكذا قدرة العميل على توليد الدخل والتأكد من قيامه بمختلف الإجراءات الإدارية .

3- تقديم ضمانات: كذلك يطلب البنك ضمانات مختلفة لمنح القرض وهذا بهدف مواجهة خطر عدم التسديد لكن هذه الضمانات تختلف في حال تمويل المؤسسات المصغرة في إطار وكالة ANSEJ وهذه الضمانات تتمثل فيما يلي :

أ- الضمانات الشخصية : يتمثل الضمان الشخصي في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض والذي يقوم بتعويض البنك في حالة عدم قدرة صاحب المؤسسة على تسديد ديونه في حدود 70% من الإصول والفوائد الباقية المستحقة للتسديد، وقد حدد مبلغ الإشتراك السنوي في الصندوق خلال مدة القرض البنكي بـ 0,35% من مبلغ القرض .

¹ بسمة عولمي، ثلاثية نورة ، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

كذلك يتم تأمين العتاد والأدوات المختلفة الخاصة بتجهيز المؤسسة المصغرة، وفي حالة تعرض أصول المؤسسة للأخطار فإن البنك يستفيد من مبلغ التعويض الذي تسدده شركة التأمين .

ب- الضمانات الحقيقية : وتمثل في الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز وهو عقد يضع بموجبه المدين شيئاً لدى دائنه بغرض ضمان الدين ، وهنا الشيء المرهون يخرج من ملكية المدين ويبقى لدى الدائن خلال فترة الإعتماد ويفقد بذلك المدين حيازته.¹ إن الوقت الذي كان محدد لدراسة ملف القرض على مستوى البنك هو ستة أشهر، إلا أن وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي أعلن أن هذه المدة سوف تقلص ولن تتجاوز ثلاث أشهر فقط.²

الخطوة الخامسة : تقديم الموافقة البنكية .

وتتمثل هذه المرحلة في الحصول على الموافقة البنكية لمنح القرض وللإشارة فإن إتخاذ القرار بمنح القرض أو رفضه يتم على مستوى الوكالات البنكية التي يودع فيها الشخص ملفه .

الخطوة السادسة : العودة إلى فرع الوكالة .

بعد الحصول على الموافقة البنكية يرجع الشاب إلى فرع الوكالة مرفقاً بالوثائق التالية:

- 1- رقم شهادة التأهيل .
- 2- الموافقة البنكية .
- 3- وصل دفع المساهمة الشخصية .
- 4- فاتورة شكلية للعتاد .
- 5- فاتورة شكلية لتأمين على العتاد .
- 6- السجل التجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح أو ترخيص بالإستغلال .
- 7- عقد كراء أو عقد ملكية .

¹ بوسميين أحمد ، بلحاج فراحي ، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار ، الملتقى الوطني الأول حول : المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والإقتصادية ، بشار 24-25 أبريل 2006 .
² جريدة النهار ، يومية إخبارية وطنية ، العدد 156 ، الصادرة بتاريخ 05 ماي 2008 ، ص 5 .

الخطوة السابعة : قرار منح الإمتيازات .

حيث يتحصل من خلالها صاحب المشروع على قرار منح الإمتيازات من طرف فرع الوكالة فيتم توقيع شروط بينه وبين الفرع مع الإمضاء على سندات بقيمة مبلغ القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الفرع ، والملاحظ أن المستثمر قد يواجه مشكل إرتفاع سعر العتاد المراد شرائه نظرا لطول إجراءات المرحلة الأولى ويتحمل المستثمر دفع فارق السعر الذي يؤدي به إلى عدم إستكمال الإجراءات .

الخطوة الثامنة : تحويل القرض بدون فائدة من الوكالة.

في هذه المرحلة يتوجه الشاب إلى مصلحة المحاسبة والتمويل لتحويل مبلغ القرض لحساب المؤسسة المصغرة ، بعد دفع مساهمته الشخصية وتسليمه الصك بإستلام وجلب العتاد.

الخطوة التاسعة : إقتناء العتاد بواسطة الصك البنكي .

حيث يقوم البنك بدفع مساهمته وتسليم صك المورد لصاحب المشروع الذي يقوم بدوره بجلب العتاد وتهيئة مكان إقامة المشروع والدخول في مرحلة الإستغلال .

الخطوة العاشرة :العودة من جديد إلى فرع الوكالة.

يعود الشاب مرة أخرى إلى الفرع ليأتي دور مصلحة المتابعة لمعاينة إنطلاق المشروع وإجراء الرهن الحيازي للتجهيزات والسيارات لفائدة البنك بالدرجة الأولى، والفرع بالدرجة الثانية ، وهذا في حالة عدم قدرته على سداد القرض .

الخطوة الحادية عشر :تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال من طرف فرع الوكالة.

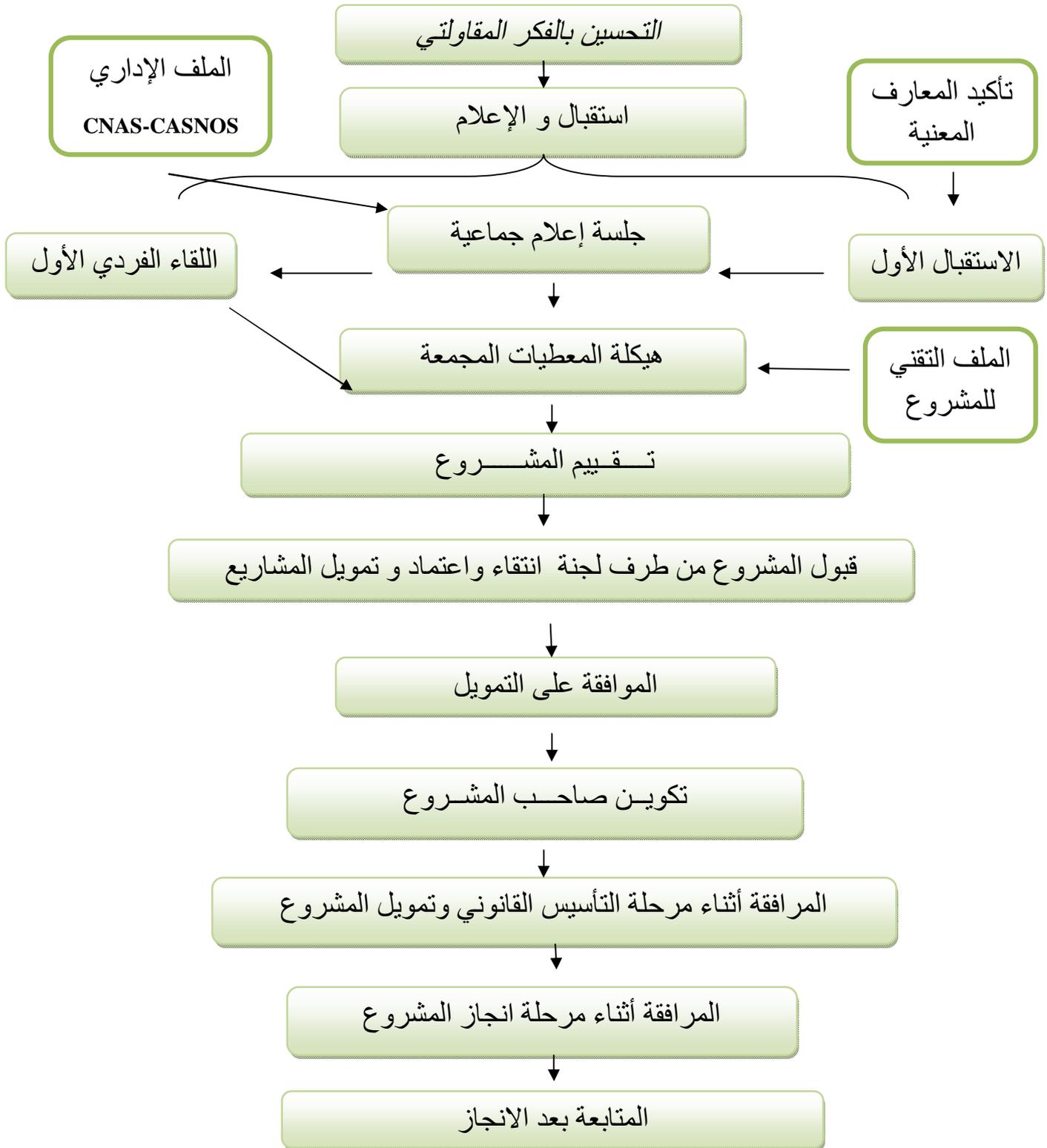
هنا تتم إجراءات تسليم قرار منح الإمتيازات الخاصة بالإستغلال من طرف الفرع لتقدمها إلى مصلحة الضرائب للإستفادة من الإعفاءات الضريبية .¹

كل هذه المراحل تم تبسيطها إنطلاقا من المخطط التالي :

¹ بوسميين أحمد ، بلحاج فراحي ، مرجع نفسه .

الشكل رقم (04) يبين مراحل المرافقة (المتابعة) خلال مرحلة الإنشاء .

مراحل المرافقة خلال مرحلة الإنشاء



المصدر : دليل الشباب لإنشاء مؤسسة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، ص 9 .

أما بالنسبة للمشاريع الخاصة بتوسيع النشاط الإقتصادي ، فتتقلص عدة مراحل وتختفي من مخطط مراحل المرافقة ، كالإستقبال والإعلام والتحسيس ... ولكن هناك مراحل أساسية لا يمكن الإستغناء عنها و المتمثلة في جمع المعطيات من أجل تقييم المشروع من طرف لجنة الإنتقاء والتي تمنح الموافقة من أجل التمويل وإنجاز المشروع كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (05) يوضح مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لتوسيع مشاريع قائمة)



المصدر : دليل الشباب لإنشاء مؤسسة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، ص 11 .

المبحث الثاني : دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في التأثير على التنمية المحلية دراسة حالة ولاية سعيدة .

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى أهم الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها ، وتكمن أهميتها في تخفيض معدلات البطالة، والهدف الرئيسي لإنشاء الوكالة هو مساعدة المؤسسات المصغرة على إزالة العوائق التمويلية التي تعترضها خاصة في مرحلة الإنشاء.

المطلب الأول : دراسة لواقع التشغيل بولاية سعيدة .

قبل التطرق إلى دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على التنمية المحلية بولاية سعيدة ، حاولنا قبل ذلك التطرق إلى واقع التشغيل بالولاية من خلال دراسة حركة الفئة السكانية وكذا نسبة البطالة المسجلة خلال الخمس سنوات الأخيرة . وهذا ما سنحاول توضيحه في الشكل التالي :

الجدول رقم (06): حركة الفئة السكانية المسجلة خلال سنة 2015 .

26765.4 كم	مساحة الولاية
16	عدد البلديات
06	عدد الدوائر
367.198	عدد السكان (POP.TOTAL)
150.737	عدد السكان النشطين (POP.ACTIVE)
136.719	عدد السكان المشغلين (POP.OCCUPEE)
14.018	عدد السكان البطالين (POP.EN CHOMAGE)
9.30%	نسبة البطالة (TAUX DE CHOMAGE)
56.07%	نسبة الشغل (TAUX D'EMPLOI)
61.81%	نسبة النشاط (TAUX D'ACTIVITE)

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية سعيدة ،أنظر الملحق رقم 01.

الجدول رقم (07): يبين تطور نسبة البطالة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 .

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة البطالة	10.13%	10.02%	10%	9.4%	9.30%	9.30%

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة .

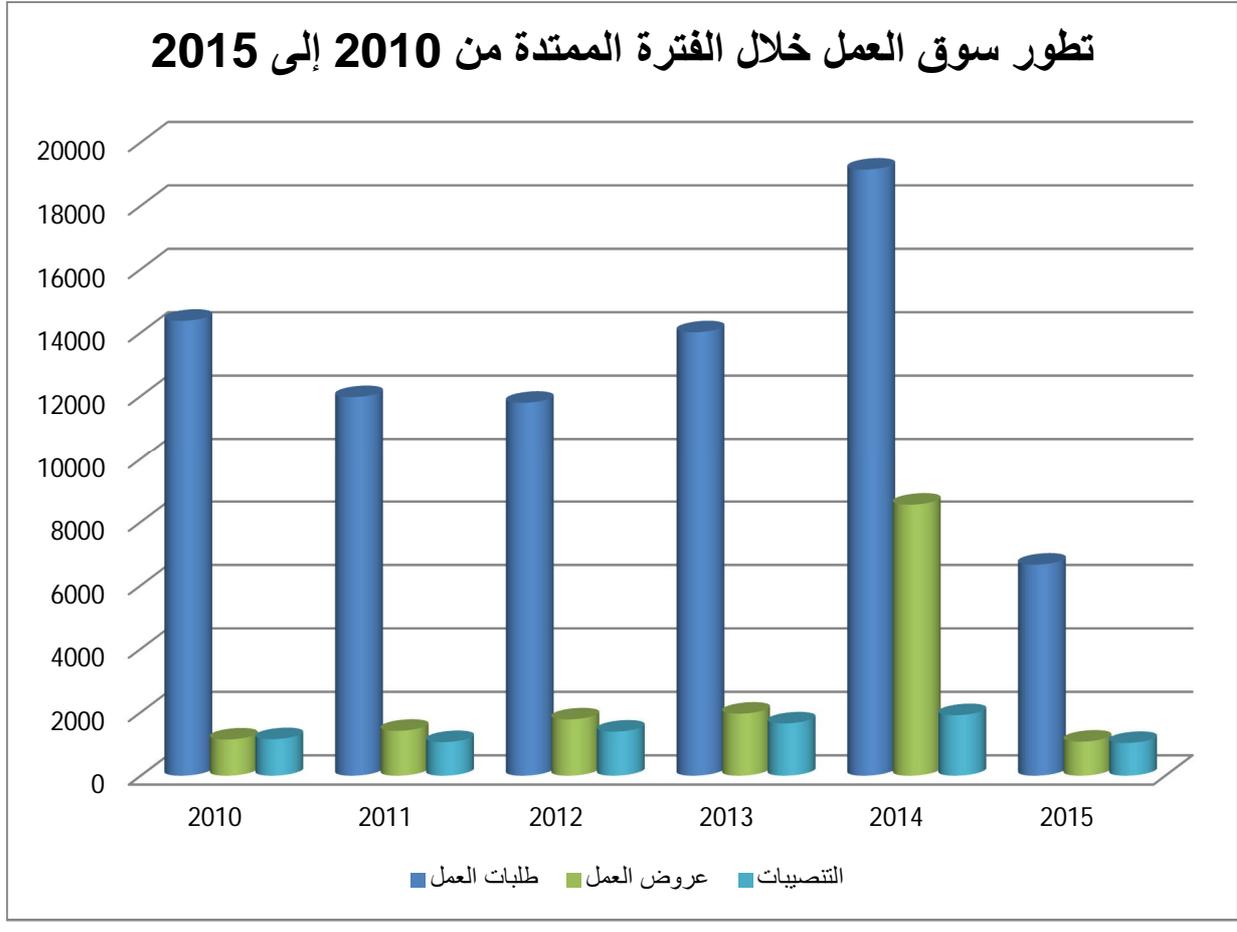
لقد بلغ مؤشر البطالة في ولاية سعيدة خلال السداسي الأول من سنة 2015 - 9.3 % وهي نفس النسبة المسجلة خلال سنة 2014 وهذا ما يدل على إستقرار نسبة البطالة خلال السنتين الأخيرتين ، بعدما كانت في سنة 2013 9.4 % و 10 % سنة 2011 منتقلة من 10.13 % سنة 2010 ، هذا التحسن راجع إلى برامج الشغل المعتمدة وخاصة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة إضافة إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني، بينما إرتفع عدد البطالين من 13.079 سنة 2013 إلى 14.018 سنة 2015 نتيجة لإزدياد عدد المتخرجين من المعاهد والجامعات وغيرهم من طالبي العمل.

الجدول رقم (08): تطور سوق العمل خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 /05/31 :

الفترة	2010	2011	2012	2013	2014	05/31 2015/	المجموع
سوق العمل	14373	11967	11788	14011	19140	6654	58.793
طلبات العمل	1141	1416	1775	1956	8545	1074	7.362
عروض العمل	1151	1059	1390	1648	1908	1033	6.281
التنصيات							

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق من الوكالة الوطنية ، أنظر الملحق رقم 02.

الشكل رقم (06) يوضح تطور سوق العمل خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

لقد سجلت الوكالة الولائية للتشغيل لسنة 2010 إرتفاعا في طلبات العمل بالمقارنة مع السنة التي تلتها وذلك بـ 2400 طلب بالمقارنة مع نسبة عروض التوظيف التي ارتفعت قليلا سنة 2011، بينما تركزت معظم الطلبات على فئة 30-35 سنة .

كما سجلت الوكالات المحلية للتشغيل إرتفاعا محسوسا في طلبات العمل بلغت سنة 2014 ما يقارب 19140 طلب مقارنة مع 14011 طلب فقط سنة 2013 ، كما أن عروض العمل الموجهة إلى النظام الكلاسيكي عرفت إرتفاعا محسوسا خاصة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بزيادة قدرها 6500 منصب عمل جديد خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية لكن ذلك قابله أيضا زيادة في طلبات العمل بحوالي 5000 طلب جديد.

المطلب الثاني : تأثير وكالة ANSEJ على التنمية المحلية بولاية سعيدة .

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة ورغم حداثة نشأتها، إلا أنها إستطاعت خلال فترة وجيزة تحقيق نتائج معتبرة وفق الأهداف التي سطرتها، حيث ساهمت الوكالة منذ إنطلاق العمل الفعلي لها في السداسي الثاني من سنة 1998 في تمويل العديد من المؤسسات المصغرة، ونظرا لصعوبة الحصول على معطيات تفصيلية حول تعداد المؤسسات المصغرة المنشأة في ظل الوكالة في السنوات الأولى من عملها إعتدنا على دراسة معطيات الفترة الممتدة ما بين 2011-2015/05/31 من أجل دراسة إسهامات الوكالة في إنشاء مؤسسات مصغرة ومدى تأثيرها على التنمية المحلية بالولاية وهذا من خلال الإعتماد على مجموعة من المؤشرات التالية :

المؤشر الأول: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في خلق مناصب الشغل والتخفيف من البطالة.

تعد إشكالية التشغيل من حيث أبعادها المتعددة من أهم دعائم التنمية المحلية، وتعتبر تحدي يستوجب أن يرفع من طرف أي سياق تنموي، فلقد وضعت إجراءات ملموسة و أجهزة خاصة و بذلك تم وضع أجهزة هيكلية تركز على خلق الشغل عن طريق الاستثمار المنتج.

ونظرا للوضعية الحالية للبطالة خاصة لدى الشباب ، تعد وكالة دعم وتشغيل الشباب الأداة المحورية التي تركز عليها سياسة خلق مناصب الشغل، و يعد اليوم الجهاز الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية.

يأعتبر أن الوكالة الوطنية هي جهاز متعدد النشاطات والفروع ولها علاقات عديدة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى ، فقد ساهمت هذه الوكالة بنسب معتبرة في توفير العديد من مناصب الشغل والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الإجتماعية في ولاية سعيدة. فبمجرد خلق أي مؤسسة مصغرة فإن الوظائف المحتملة لكل مؤسسة هو 03 أشخاص ، وبالتالي فإن تطوير هذا النوع من المؤسسات المصغرة يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلي . وهذا ما سوف نلاحظه جليا من خلال معطيات الجدول التالي الذي يوضح لنا تطور مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقارنة مع نسبة البطالة المسجلة بالولاية خلال الخمس سنوات الأخيرة .

الجدول رقم (09) يبين عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مقارنة مع نسبة البطالة خلال الفترة الممتدة من 2011-2015/05/31:

السنوات	عدد مناصب الشغل المستحدثة	نسبة البطالة %
2011	1242	10.02%
2012	6297	10%
2013	4563	9.4%
2014	4635	9.30%
2015/05/31	1166	9.30%
المجموع	17903	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات من الوكالة الوطنية ANSEJ، أنظر الملحق رقم 05.

ولمزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (07) عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2011-2015/05/31)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال معطيات الجدول رقم (09): نلاحظ أن وكالة ANSEJ عن طريق تمويلها لإنشاء مؤسسات مصغرة استطاعت في ظرف وجيز من خلق العديد من مناصب الشغل منذ نشأتها، حيث نلاحظ أن هذه المناصب المستحدثة في تطور مستمر، ففي سنة 2011 استطاعت الوكالة خلق 1242 منصب شغل وهذا من خلال تمويلها لـ 850 مؤسسة مصغرة، كما أخذ تعداد مناصب العمل المستحدثة في تزايد من سنة لأخرى، حيث بلغ سنة 2012 ما يقارب 6297 منصب عمل جديد وذلك من خلال تمويل 2101 مؤسسة، ثم إنخفضت هذه النسبة إلى 4563 منصب فقط سنة 2013 نتيجة تخلي الوكالة عن تمويل بعض القطاعات التي عرفت تشبعا كبيرا كقطاع نقل البضائع والمسافرين وغيره مما يصعب من تحقيق الأرباح للشباب في حالة تمويل الوكالة لمشاريعهم الإستثمارية، كما أن هذا العدد لم يشهد تغيرا كبيرا سنة 2014 من خلال تمويل 1565 مشروع أدى إلى إستحداث 4635 منصب عمل، إلا أن السداسي الأول من سنة 2015 شهد إنخفاضا في عدد مناصب العمل المستحدثة من قبل وكالة ANSEJ مقارنة مع السنة السابقة نتيجة خفض عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة بسبب السياسة التقشفية التي إعتمدها الحكومة جراء إنخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية .

أما في ما يخص نسبة البطالة فنلاحظ إنخفاض في هذه النسبة بشكل ملحوظ مقارنة مع تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة ففي سنة 2011 كانت النسبة تقدر بـ 10.02% وإنخفضت تدريجيا إلى أن وصلت 10% سنة 2012 لتبلغ سنة 2013 نسبة 9.4% فقط وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في النشاط الاقتصادي الذي عرفته الولاية وذلك على مستوى القطاع الفلاحي والخدماتي والصناعي، لتستقر نسبة البطالة عند 9.3% لسنوات 2014 و 2015 على التوالي نتيجة إرتفاع حصيلة عدد المستفيدين بالولاية وكذا مناصب الشغل التي إحدثتها البرامج التنموية الأخرى كقطاع السكن والنقل بالسكك الحديدية وغيرها، حيث أن معدل البطالة بالولاية هو أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 9.8%، وما ساهم في تنامي حصيلة الاستثمارات الخاصة بالوكالة هو المبالغ المالية الهامة التي رصدت لها من طرف الدولة من أجل إعانة الشباب البطال بالولاية الراغبين في فتح مشاريعهم الخاصة، وهو ما يسمح بامتصاص البطالة وتوفير مصادر رزق دائم لهم، إضافة إلى رفع القدرة الإنتاجية وتحسين وضعية الاقتصاد المحلي للولاية .

حيث تمكنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ لولاية سعيدة من خلق ما يقارب 17903 منصب عمل جديد وذلك خلال 5 سنوات الأخيرة من (2011 إلى السداسي الأول من سنة 2015) من خلال تمويلها لإنشاء 6355 مشروع إستثماري في مختلف النشاطات الإقتصادية. لكن الملاحظ أن هذا المعدل شهد تراجع في الآونة الأخيرة رغم أن هذه الفترة هي مرحلة تطبيق الإجراءات الجديدة في ما يخص صيغ التمويل

المعتمدة وكذا إستفادة أصحاب المؤسسات المصغرة من الإعانات والإمتيازات التي توفرها الوكالة حتى في حالة الرغبة في زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة (توسيع المشروع).

كما يظهر الشكل (07) تزامن زيادة عدد المؤسسات المصغرة خاصة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 مع انخفاض معدلات البطالة في ولاية سعيدة مما يؤكد الدور الذي تلعبه وكالة دعم وتشغيل الشباب في تحقيق التنمية المحلية من خلال المساهمة الفعلية والمباشرة في تمويل الشباب لمؤسساتهم المصغرة والقضاء على البطالة والنهوض بالتنمية المحلية. نلاحظ مما سبق أن لفرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سعيدة دور كبير في إنشاء عدد من المؤسسات المصغرة التي توفر مناصب شغل دائمة لمنشئها، بالإضافة إلى العمال الأجراء ، مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة في الولاية والعمل على ترقية بعض الدوائر النائية ، ما يساهم في تنشيط العملية الاقتصادية ويزيد من حجم الإنتاج المحلي للولاية.

مما ينعكس على الحياة الاقتصادية المحلية في ما يلي:

1- تدعيم النسيج الاقتصادي بمزيد من المؤسسات المصغرة.

2- تعمل هذه المؤسسات المصغرة على توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل، وبالتالي التخفيض من معدلات البطالة.

المؤشر الثاني: عدد مناصب العمل المستحدثة حسب الجنس و القطاعات.

من خلال هذا المؤشر سيتم التطرق إلى توزيع المشاريع الإستثمارية للوكالة بالنسبة الذكور و الإناث حسب مختلف قطاعات النشاط التي تتيحها و تمويلها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

الجدول رقم (10) يوضح : العدد الإجمالي للمناصب العمل المستحدثة حسب الجنس و القطاعات لسنة 2013-2014:

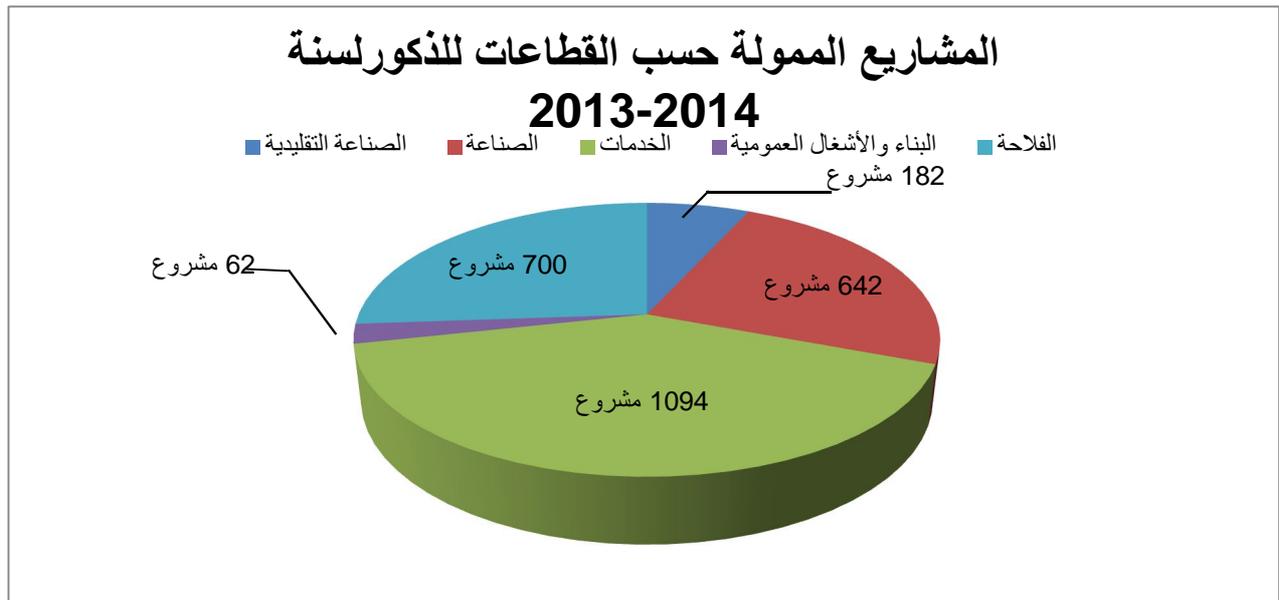
الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على التنمية المحلية بولاية سعيدة

مناصب الشغل المستحدثة لسنة 2014	المشاريع الممولة لسنة 2014		مناصب الشغل المستحدثة لسنة 2013	المشاريع الممولة لسنة 2013		قطاع النشاط
	إناث	الذكور		إناث	الذكور	
1068	21	335	1152	19	365	الفلاحة
1182	38	356	996	46	286	الصناعة
99	03	30	102	02	32	الأشغال العمومية
483	35	146	129	07	36	الحرف
1803	102	499	2184	133	595	الخدمات
4635	199	1366	4563	207	1314	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات وكالة دعم الشباب لولاية سعيدة، أنظر الملحق رقم (3-4).

* ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول إلى الشكلي البياني التالي :

الشكل رقم(08): يوضح المشاريع الممولة حسب القطاعات للذكور .

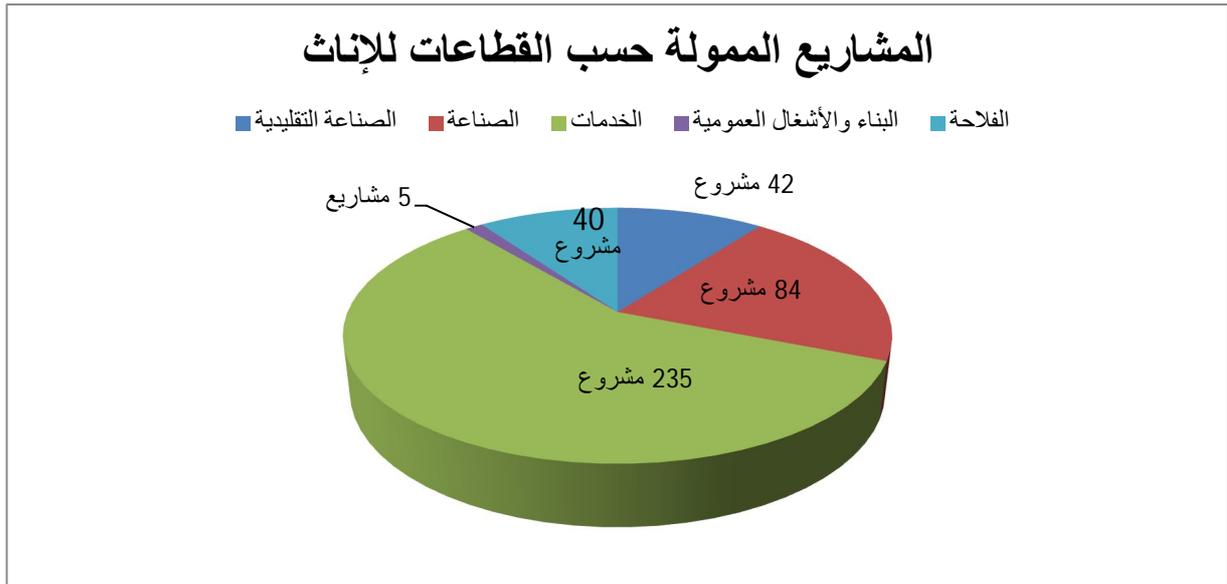


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن وكالة دعم تشغيل الشباب "أنساج" بولاية سعيدة ، قامت بتمويل 2680 ملف خاص بالشباب البطال، الأمر الذي مكن من خلق العديد من المؤسسات المصغرة وذلك من الفترة الممتدة من بداية 2013 إلى غاية نهاية سنة 2014 ، وقد حظي قطاع الخدمات على حصة الأسد من مجمل القطاعات التي تحظى باهتمام الشباب البطال، حيث شكل هذا القطاع نسبة 40.82% من إجمالي عدد الملفات الممولة، وكون أن الولاية ذات طابع فلاحي فإن قطاع الفلاحة قد شهد إقبالا كبيرا من طرف الشباب البطال وذلك من خلال تمويل 700 مشروع فلاحي حيث إحتلت المركز الثاني ب 26.11%، والصناعة ب 23.95% هذا القطاع الذي يتطلب العمل أكثر حتى يصل إلى الحد المطلوب إذا أخذنا بعين الاعتبار الموارد الأولية الهامة التي تتوفر عليها الولاية ، وكان النشاط ما قبل الأخيرة هو الصناعة التقليدية ب 06.79% ليكون البناء والأشغال العمومية في المركز الأخير ب 02.31% ، وهذا ما يوضح عدم توجه الشباب لهذا القطاع نتيجة لتخوفهم من المنافسة الغير متكافئة من المقاولات الكبرى الناشطة في هذا المجال على الرغم من قوانين الصفقات العمومية التي تنص على تخصيص 20% من مجمل الصفقات بالولاية إلى أصحاب المؤسسات المصغرة .

كما لا ننسى دور المرأة في رفع مستوى التنمية المحلية لما لها من مكانة في المجتمع فقد استطاعت أن تدخل ميدان الشغل من خلال هذه المشاريع والجدول الموالي يوضح ذلك :

شكل رقم (09): يوضح عدد المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاعات للإناث.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال الشكل التالي أشارت الإحصائيات إلى اقتحام العنصر النسوي عالم المؤسسات المصغرة إذ مثلت نسبة النساء المستثمرات 13,16% من مجموع المستثمرين و المشاريع التي مولتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسعيدة ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعددهن في الولاية ، وقد استحوذ قطاع الخدمات والحرف على أكبر نسبة تتمثل في 57,88% بإعتباره الأكثر توجهًا للإناث وتتمثل هذه الأعمال في الخياطة، روضات الأطفال ، الصناعات التقليدية... الخ، تليها الصناعة في المركز الثاني بتمويلها لـ 84 مشروع لصالح الفئة النسوية بنسبة 20.68% في الوقت الذي إقتحمت 40 امرأة القطاع الفلاحي وحصلن على 40 مشروع بنسبة 10.34%، ليكون قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز الأخير بـ 1.23%..

إذن : نلاحظ عموماً توجه نحو تمويل المؤسسات المصغرة سواء عند الذكور أو الإناث نحو النشاطات الخدمائية والصناعية والفلاحية وأقل نسبة للأشغال العمومية، كما لاحظنا أن هناك تمويل أكثر بالنسبة للمؤسسات المنشأة من طرف الرجال بصفة كبيرة بنسبة 86,84% مقارنة بـ 13,16% فقط للإناث وذلك يعود لقلة الطلبات المقدمة من الإناث. بالتالي فإن الوكالة تساهم بشكل ملحوظ في رفع معدلات التنمية المحلية ودفع عجلتها نحو الأمام، وذلك من خلال فتح المجال للجنسين للإستثمار وإنشاء مؤسسات مصغرة في جميع القطاعات والمجالات ، مما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة والرفع من مستوى التشغيل .

المؤشر الثالث : التوزيع الجغرافي للمستفيدين من حسب نوعية النشاط وبلدية الإقامة لسنة 2015.

من خلال بيانات الجدول رقم () نلاحظ أن توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية سعيدة خلال سنة 2012 تعاني من مشكلة اللاتوازن والتمركز ، حيث نسجل تمركز أغلب المشاريع في البلديات الكبرى في الولاية ، حيث سجلت عاصمة الولاية النسبة الكبرى بمجموع 725 مؤسسة أي بنسبة 34.52%، ثم تليها بلدية أولاد إبراهيم بـ 375 مؤسسة بنسبة 17.85%، ثم بلدية أولاد خالد بـ 263 مؤسسة ما يعادل نسبة 12.52%، ثم بلدية تيرسين بـ 163 مؤسسة مصغرة مشكلة نسبة 07.76%، ثم تتوالى البلديات حيث نجد في المرتبة الخامسة بلدية عين الحجر بـ 116 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 05.52%، وبلدية سيدي بوبكر في المرتبة السابعة بـ 103 مؤسسة وبنسبة تقدر بـ 04.90%، ثم بلدية عين السلطان بـ 94 مؤسسة وسيدي أحمد بـ 78 مؤسسة و بلدية سيدي أعمر بـ 58 مؤسسة ، ثم تليها بلدية الحساسنة بـ 34 مؤسسة مصغرة ، ومولاي العربي ويوب بـ 27 مؤسسة مستحدثة لكل منهما ، بينما نلاحظ في البلديات الأخرى ضعف كبير في الإقبال على مشاريع الوكالة حيث إتفادت الأربع بلديات الباقية مجتمعة من 38 مشروع فقط بنسبة تقدر بـ 1.79% فقط وهي نسبة

ضئيلة جدا بالمقارنة مع بعض البلديات الأخرى حيث إستفادت بلدية عين السخونة من مشروع واحد خلال سنة 2012 في قطاع الصناعة والحرف التقليدية على الرغم من الإمكانيات الهامة السياحية والفلاحية التي تتوفر عليها البلدية .

كما نلاحظ أيضا أن الكثافة السكانية تلعب دورا كبيرا في توزيع المشاريع ، حيث نجد أن البلديات الكبرى في الولاية والتي تتمركز فيها نسبة كبيرة من الكثافة السكانية بالولاية هي التي تحتل المكانات الأولى من حيث العدد مقارنة بالبلديات الأخرى التي تقل فيها الكثافة السكانية ، كما أن بعد المسافة لبعض البلديات عن عاصمة الولاية كما هو الحال لبلدية عين السخونة خفض من طلب الشباب في إستحداث مشاريع ومؤسسات مصغرة نظرا للإجراءات العديدة التي يتطلبها الحصول على القرض المصغر مما يستدعي من الشاب البطال التنقل باستمرار إلى مقر الوكالة ، وهذا ما يكون عائقا أمام تجسيد مشاريعهم الإستثمارية، وخلق تنمية محلية بكل أقاليم الولاية .

من خلال ماسبق يمكن القول أن ولاية سعيدة تتوفر على نسيج هام من المؤسسات المصغرة آخذ في النمو تدريجيا بسبب دعم الوكالة الوطنية (ANSEJ) لهذه القطاعات ، ولكن مايعاب عليه هو تمركز هذه المشاريع في قطاعات نشاط دون غيرها وفي منطقة دون الأخرى ، وبالتالي فإن هذا لا يحقق مبدأ التوازن بين المناطق والقطاعات ، كما أنها تتوزع بشكل غير منتظم عبر ارجاء الولاية . وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (11) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للمشاريع المستحدثة حسب القطاعات لكل بلدية عبر الولاية .

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على التنمية المحلية بولاية سعيدة

الجدول رقم (11): يبين توزيع المستفيدين من القروض لوكالة دعم و تشغيل الشباب لولاية سعيدة حسب نوعية النشاط وبلدية الإقامة لسنة 2012.

النسبة المئوية	المجموع		نشاطات أخرى		الخدمات		الصناعة والحرف التقليدية		البناء والأشغال العمومية B.T.P.H		الزراعة		النشاط البلديات
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
%34.52	120	605	00	13	25	303	86	246	07	40	02	03	سعيدة
%05.52	10	106	00	00	01	37	07	48	00	08	02	13	عين الحجر
%04.47	02	92	00	01	00	46	01	31	00	00	01	14	عين السلطان
%01.61	03	31	00	01	01	12	00	14	00	00	02	04	الحساسنة
%17.85	67	308	00	01	57	23	10	192	00	07	00	85	أولاد ابراهيم
%12.52	29	234	00	01	12	77	14	107	01	11	02	38	أولاد خالد
%03.71	08	71	00	01	04	19	01	15	00	00	03	36	سيدي أحمد
%02.76	06	52	00	01	05	37	01	14	00	00	00	00	سيدي أحمد
%04.90	05	98	00	01	05	41	00	27	00	11	00	18	سيدي بوبكر
%07.76	04	157	00	00	01	108	02	10	00	00	01	39	تيرسين
%0.04	00	01	00	00	00	00	00	01	00	00	00	00	عين السخونة
%0.38	00	08	00	00	00	00	00	03	00	00	00	04	نوي ثابت
%1.28	00	27	00	00	00	07	00	10	00	03	00	07	مولاي العربي
%0.80	00	17	00	00	00	11	00	01	00	00	00	05	هونت
%0.57	01	11	00	00	01	05	00	00	00	00	00	06	المعمورة
%1.28	00	27	00	00	00	21	00	00	00	02	00	04	يوب
100	255	1845	00	21	112	747	122	719	08	82	13	276	المجموع

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سعيدة، أنظر الملحق رقم (07).

المؤشر الرابع : الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات المصغرة حسب القطاعات خلال الفترة

(2011-2015/05/31):

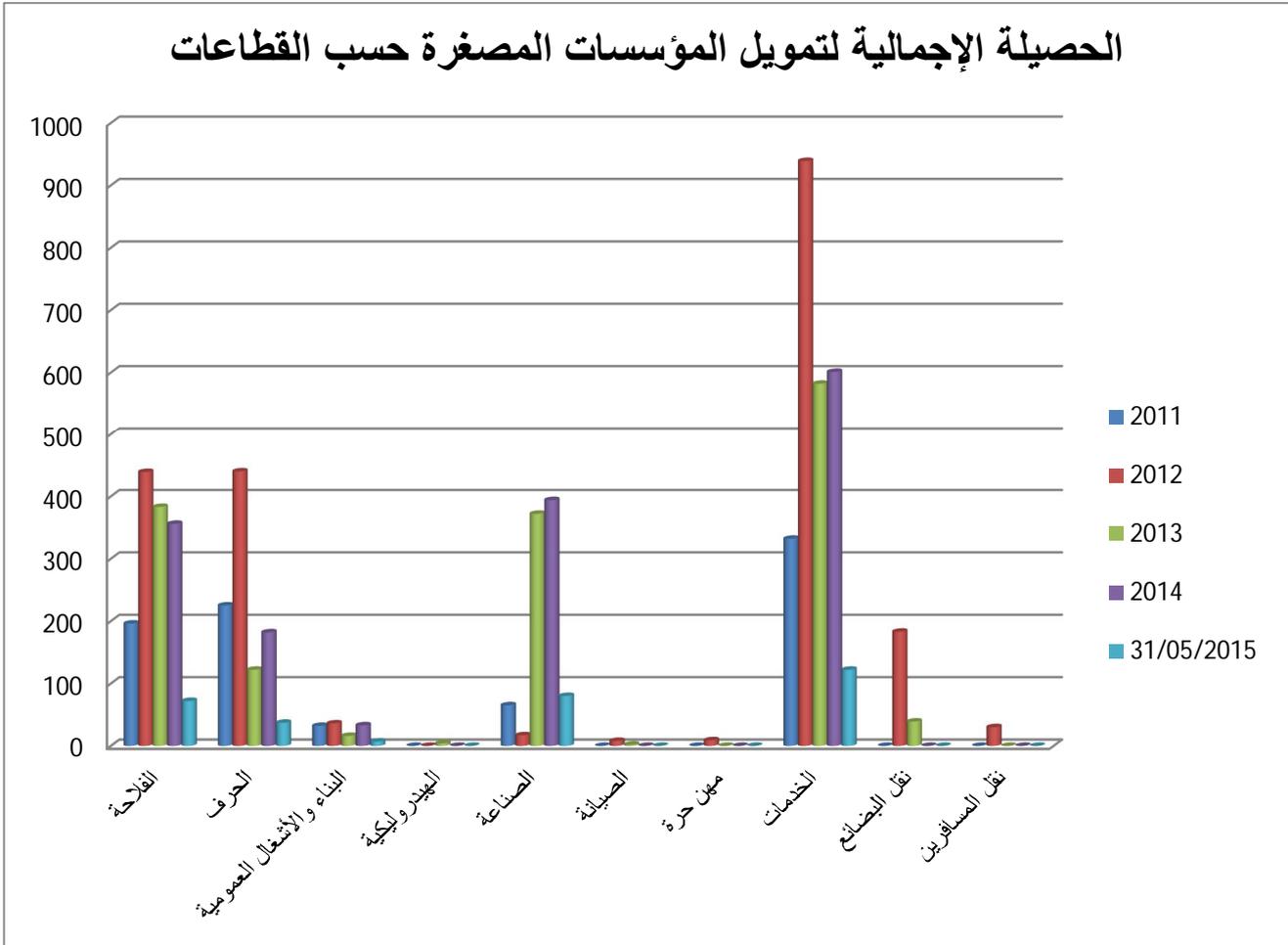
ويمكن لنا أن نوضحها من خلال ما يلي:

الجدول رقم (12): يوضح الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات المصغرة حسب القطاعات

السنوات	2015/05/31	2014	2013	2012	2011	السنوات
الخدمات	122	601	582	939	332	2576
الفلاحة	72	356	383	439	196	1446
الحرف	37	182	122	440	225	1006
الصناعة	80	394	372	17	65	928
نقل البضائع	00	00	39	183	00	222
البناء و أ.ع	07	33	16	36	32	124
نقل المسافرين	00	00	00	30	00	30
الصيانة	00	00	02	08	00	10
مهن حرة	00	00	00	09	00	09
الهيدروليكية	00	00	04	00	00	04
المجموع	318	1566	1520	2101	850	6355

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات وكالة دعم الشباب لولاية سعيدة ،أنظر الملحق رقم (06).

الشكل رقم (10): يوضح الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات المصغرة حسب القطاعات .



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

من خلال معطيات الجدول رقم (12) نلاحظ أن المؤسسات المصغرة تتوزع بنسب متفاوتة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أن أغلب هذه المؤسسات تتمركز في قطاع الخدمات والفلاحة، حيث يحظى هاذين القطاعين بإهتمام أغلب الشباب المستثمر أكثر من باقي القطاعات الأخرى، وقد يرجع إرتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة إنشاء المؤسسة وعدم الحاجة إلى مستوى تأهيل عال، حيث تم تمويل 2576 مشروع في قطاع الخدمات لوحده وهذا ما يعكس إستقطاب هذا القطاع لنسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات المصغرة وذلك نتيجة للعوائد المالية الكبيرة التي يمكن تحقيقها من الإستثمار في هذا القطاع ويليه قطاع الفلاحة بـ 1446 مؤسسة مصغرة وهذا راجع إلى الطبيعة الفلاحية والرعوية لولاية سعيدة ولكون هذا النشاط من أهم القطاعات الحيوية الهامة من أجل تحقيق التنمية المحلية وقد تنوعت هذه المشاريع من تربية الأغنام والدواجن إلى الإستثمار في جمع الحليب وإقتناء المعدات الفلاحية وكذا من أجل خلق مستثمرات فلاحية مصغرة لزراعة الخضر والفواكه والأشجار المثمرة. ثم

ياتي بعد ذلك قطاع الحرف والصناعات التقليدية بـ1006 مؤسسة مصغرة خاصة ببعض النشاطات كالحداثة و النجارة والصناعات التقليدية ، حيث تعتبر الصناعة التقليدية حلقة وصل بين الماضي والحاضر باعتبارها إرث حضاري ومكسب تاريخي لكل مجتمع فهي تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الثقافية .

وفي هذا الإطار فقد لعبت الوكالة دورا كبيرا من خلال تمويل العديد من المشاريع الخاصة بالحرف والصناعات التقليدية مما يساعد في تطوير السياحة والصناعات التقليدية على مستوى الولاية . كما أن الإهتمام بالصناعة باعتبارها دافع لخلق قاعدة صناعية محلية جعلها تحظى بالأهمية من حيث المشاريع الممولة حيث تم خلال هذه 5 سنوات الأخيرة إنشاء 928 مؤسسة صناعية مصغرة في مختلف النشاطات بهدف تنمية القطاعات الإقتصادية المحلية وتحقيق التوازن بين الاقاليم، ليليها بعد ذلك قطاع نقل البضائع بـ222 مشروع والبناء والاشغال العمومية بـ124 مؤسسة، في حين نلاحظ أن قطاعات أخرى مثل نقل المسافرين والصيانة والمهن الحرة والهيدروليكية لم تحظى بإهتمام الشباب المستثمر وذلك من خلال إنشاء 53 مؤسسة فقط ويرجع هذا إلى نقص وعي المستثمرين في المنطقة وكذا تخوفهم من المردودية المالية لمثل هذه المشاريع وكذلك نقص التوعية من طرف عمال الوكالة لمحاولة توجيه الشباب المستثمر إلى مشاريع أكثر إنتاجية وأهمية إقتصادية .

أما بالنسبة لمعدل تطور الأنشطة الإقتصادية فإننا نلاحظ أن قطاع الخدمات والفلاحة و الصناعة أخذوا في التزايد بنسب معتبرة مقارنة مع القطاعات الأخرى، بينما نلاحظ بالنسبة لقطاعي نقل البضائع ونقل المسافرين أن معدل التطور ضئيل جدا وهذا راجع لتوقف فرع الوكالة بولاية سعيدة والعديد من الولايات الأخرى عن إعطاء شهادات التأهيل لمثل هذه الأنشطة وهذا راجع لتشبع قطاع النقل بالولاية وبالتالي ضعف العوائد المالية لمثل هذه المشاريع في حالة مواصلة تمويلها إضافة إلى باقي القطاعات الأخرى التي شهدت هي الأخرى تراجع من سنة لأخرى.

المؤشر الخامس: تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2011-2015)

هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الإحصائيات التالية :

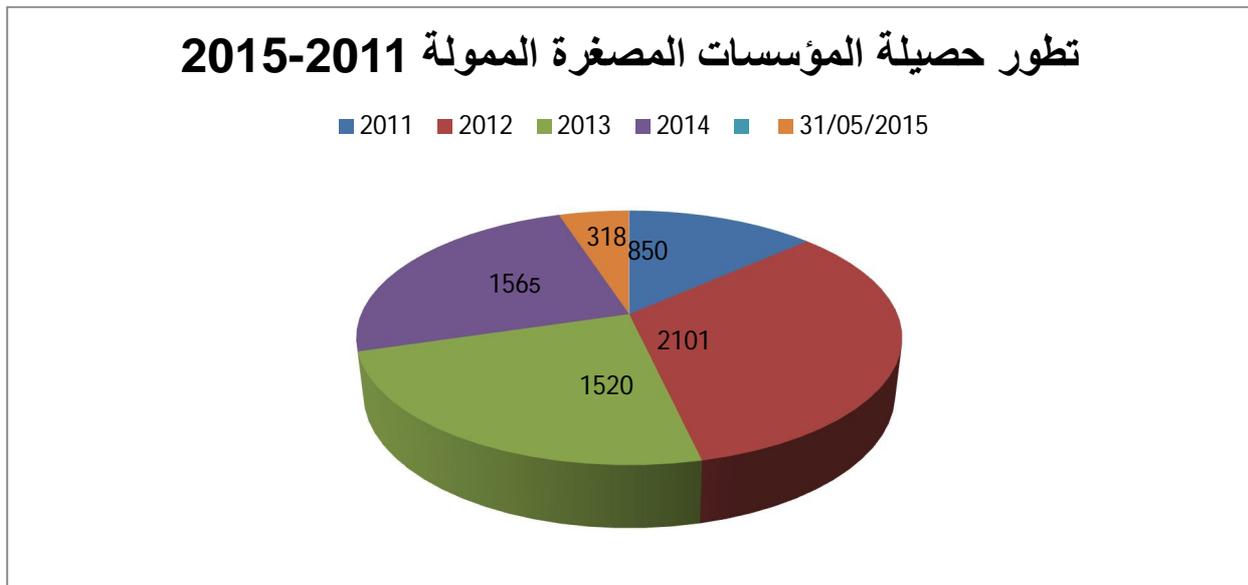
الجدول رقم (13): يبين تطور المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2011-2015)

النسبة %	تطور حصيلة المؤسسات المصغرة الممولة	السنوات
13,37%	850	1120
33,06%	2101	2012
23,91%	1520	2013
24,64%	1565	2014
5,00%	318	2015/06/31
100%	6355	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (05).

ولمزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول رقم (13) إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (11): يوضح الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات المصغرة الممولة خلال 2011-2015



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (13) .

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة شهد إرتفاعا مستمر، حيث كانت النسبة في سنة 2011 ضعيفة فقد قدرت بحوالي 850 مؤسسة مستحدثة فقط، وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة 2012 فنلاحظ إرتفاع محسوس بأكثر من 1250 مؤسسة جديدة مقارنة بسنة 2011، حيث وصلت عدد المؤسسات إلى 2101 مؤسسة، وسبب هذه الزيادة هي نتيجة للتعديلات التي قامت بها الحكومة من أجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة على القروض وكذا تخفيض نسبة المساهمة الشخصية في المشاريع. ثم شهدت هذه النسبة إنخفاضا ملحوظا سنة 2013 نتيجة توقف الوكالة عن تمويل بعض القطاعات التي عرفت تشبعا في هذا المجال كنقل المسافرين ونقل البضائع وغيرها، إضافة إلى فرضها إجراءات أخرى متعلقة بشروط التكوين الواجب توفرها في صاحب المشروع، كل هذه الأسباب أدت إلى إنخفاض عدد المؤسسات المستحدثة خلال هذه الفترة مقارنة مع سنة 2012 وذلك بتمويلها لـ 1520 مشروع، بينما لم يشهد عدد المؤسسات الممولة سنة 2014 أي تغير عن سنة 2013 إلا بشكل طفيف، بينما شهد السداسي الأول من سنة 2015 تمويل 318 مشروع فقط وهو عدد قليل جدا إذا ما قورن بالسداسي الأول من سنة 2014 وهذا راجع لسياسة التقشف التي إعتدتها الحكومة نتيجة إنخفاض أسعار البترول وكذا إعطاء الأولوية في التمويل للقطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة.. في مقابل القطاعات الأخرى والتي تشهد أكبر نسبة في الإقبال عليها من طرف الشباب.

المطلب الثالث : تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

على ضوء ما سبق فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى التأثير الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بولاية سعيدة على صعيد التنمية المحلية فيها من خلال دراسة مساهمة الوكالة في التخفيف من أعباء التنمية على المستوى المحلي خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2015، ومن خلال ماسبق نلخص أهم النتائج المتوصل لها فيما يلي :

أولا - إستعراض أهم النتائج :

1- إرتفاع عدد الشباب المستفيد من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالولاية من 850 شاب سنة 2011، ليصل إلى 1565 مستفيد سنة 2014، أي أن العدد تضاعف مرتين وهو أمر جدير بالإشارة والاهتمام.

- 2- ميل الشباب بالولاية إلى النشاط الخدماتي والتجاري على حساب النشاط الفلاحي والصناعي ، مما لا ينتج عنه إستحداث مناصب شغل كبيرة ، حيث سجل على مستوى الوكالة الوطنية لـ ANSEJ فرع ولاية سعيدة سنة 2014 قبول وتمويل 601 ملف خاص بقطاع الخدمات ، مقابل تمويل 356 ملف للفلاحة و 394 لقطاع الصناعة .
- 3- إنحصار تمويل المشاريع الاستثمارية للوكالة في مجملها على قطاع الخدمات ، والتي تكون أكثر فعالية في حال إضافة المشاريع الإنتاجية ذات طابع صناعي وزراعي والأشغال العمومية.
- 4- أن كل السنوات الدراسة التي قمنا بها حول حصيلة التمويل المقدمة من وكالة دعم وتشغيل الشباب في ولاية سعيدة شهدت تطورا ملحوظا ، فبالنسبة لحصيلة التمويل لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كانت في البداية متوسطة ، فقد قدرت بحوالي 3219158,819 دينار جزائري سنة 2011 ، ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أن وصلت سنة 2014 إلى 7 511 421,748 دينار جزائري.
- 5- ضعف نسبة إقبال النساء على المشاريع التي تمولها الوكالة والتي تقدر بـ 13,16 بالمئة مما يدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الجنسين في التمتع بالإمكانيات التي تقدمها الوكالة وفق ما تقتضيه القوانين المعمولة .
- 6- تهدف الوكالة المحلية لولاية سعيدة حاليا على توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، أي المجالات التي تستجيب لطلب الاقتصاد المحلي وسوق الشغل، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخيل لمستحدثيها ، ومن جهة أخرى ضمان استرداد الديون المحصل عليها في الآجال المحددة .
- 7- تعمل الوكالة الوطنية بالولاية في الآونة الأخيرة إلى إدراج صيغ جديدة لتفعيل وتنويع أشكال المؤسسات المصغرة، كذا توسيع نطاق الوكالة إلى إنشاء مكاتب ومرافق خدمتية جماعية من قبل حاملي الشهادات الجامعية و تحسين الدعم الموجه لاستحداث الأنشطة عن طريق مبادرات الشباب .
- 8- تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسات المصغرة والعمل على استمراريتها وبقائها في محاولة للحفاظ وتوفير مناصب شغل دائمة ومستقرة، و كذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات و إستعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.

9- مساهمة استثمارات الوكالة في الإنعاش الاقتصادي وتمويل التنمية المحلية بالولاية حيث قدر المبلغ المالي المستثمر في تمويل 1566 مشروع لسنة 2014 بـ 7.511.421.748 دينار جزائري ما يعود بالفائدة على التنمية المحلية بولاية سعيدة .

10- ساهمت وكالة فرع سعيدة بإدماج العديد من شباب الولاية في عالم الشغل والإستثمار وذلك من خلال إستحداث ما لا يقل عن 17903 منصب عمل خلال الخمس سنوات الأخيرة من خلال تمويلها لـ 6355 مشروع إستثماري ماساعد على التخفيف من حدة البطالة التي كان يعاني منها الشباب بالولاية.

ثانيا - مناقشة النتائج :

من خلال الإحصاءات المقدمة سالفًا يتضح وجود أسباب لانخفاض مساهمة الجهاز بصفة فعالة في تنمية الاستثمارات المحلية وكذا في توفير مناصب العمل على مستوى ولاية سعيدة ، بالرغم من الجهود المبذولة ومن التعديلات المستمرة، التي يرجع أهمها إلى: البنوك التي تبدي تحفظا على الملفات التي سبق وحصلت على الموافقة من قبل لجان الاختيار والمراقبة للوكالة أو الصندوق وتستمر بوضع قواعد احتياطية صارمة للتحكيم مما يجعل الحصول على القروض صعبا جدا، مع صعوبة الحصول على العقار بالخصوص في المدن الكبرى، وصعوبة توفير التمويل وفي المحيط الإداري أيضا من خلال العراقيل الإدارية العديدة المتمثلة في طول مدة الإجراءات الإدارية وتعقيدها ، يضاف إلى ما سبق المشاكل المتعلقة بضعف التنسيق . خاصة بين الوكالة من جهة وبين البنوك من جهة أخرى، كما أن الاستثمارات التي تنجح في الاستفادة من إمتيازات الجهاز تواجه عدة مشاكل والتي تظهر في صعوبة سداد القروض وفوائدها حتى في وجود الإعفاءات والتخفيضات والتأجيل دفع المستحقات.

- كما أن ضعف المتابعة والمراقبة بعد مرحلة التأسيس الفعلي للمشروع جعل الكثير من الشباب يحول إستثماراته إلى قطاعات ونشاطات أخرى غير تلك التي تلقى التمويل من أجلها ، ما أدى إلى التقليل من مناصب العمل التي كان من الممكن أن تستحدثها هذه المؤسسة المصغرة .

- كما أن ضعف روح المبادرة المقاولاتية لدى الشباب ونقص التوعية والتكوين ، شكل عائقا أمام تجسيد طموحات هؤلاء الشباب في تطوير مشاريعهم الإنتاجية وتوسعتها .

- إضافة إلى ان التقارير الرسمية تتحدث عن إستحداث 03 مناصب عمل جديدة في مقابل كل مؤسسة مصغرة منجزة وهذا أمر غير موجود في الواقع العملي (موجهة للإستهلاك الإعلامي فقط) كون معظم الأموال المخصصة لهذه

المؤسسات قد تم تحويلها إلى نشاطات أخرى ، إضافة أنه لا يوجد أي أمر ملزم لأصحاب هذه المشاريع بتوضيف هذا العدد من العمال .

- إضافة إلى أن عدم تفعيل خاصية المتابعة بعد الحصول على التمويل جعل من الصعب تفادي العوائق التي تقف أمام أصحاب هذه المشاريع وبالتالي إفلاس العديد منهم .

- كما أن القيمة المالية الضخمة التي وجهت لتمويل هذه المشاريع مثلا بولاية سعيدة خلال سنة 2014 تقدر ب751 مليار سنتيم لتمويل 1565 مشروع استثماري ، لم يكن لها أثر كبير على واقع التنمية بالولاية رغم الغلاف المالي الضخم المرصود .

- إن عدم المتابعة والعشوائية المعتمدة في منح وتمويل المشاريع الإستثمارية دون الإعتماد على مخططات وطنية ومحلية تبين إحتياجات سوق العمل وكذا المشاريع الواجب تمويلها حسب طبيعة كل منطقة ، جعل العديد من الشباب يتخبطون في دوامة العراقيل الإدارية المفروضة عليهم في حالة الإستفادة من المناقصات والمشاريع المحلية ، مما أدى إلى إفلاس الكثير منهم وتحويل هذه الأموال إلى جهات أخرى ، دون رقابة من الهيئات الرسمية .

- حيث يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الذي من المفترض أن يلعب الدور الإستراتيجي في التنمية المحلية ، ومن القطاعات الأولية ، وواحد من أهم أقطاب التشغيل التي من المفترض أن يلعب دورا محوريا بسبب طبيعة المنطقة والإمكانات المتاحة في هذا الجانب ، حيث سجلت وكالة ANSEJ لولاية سعيدة في هذا القطاع خلال الخمس سنوات الأخيرة مايقارب من 1446 مشروع فلاحي تنوع من تربية المواشي والنحل والأغنام إلى خلق مستثمرات فلاحية مصغرة وكذا الإستثمار في جمع الحليب والأشجار المثمرة... الخ ، وهذا العدد رغم حجمه لا يمثل شيء مقابل إمكانيات هذا القطاع في المجال التشغيلي والمالي وحتى البيئي بسبب الحالة التي آلت إليها المنطقة من تصحر نتيجة غياب سياسات وبرامج شاملة لدعم الشباب البطال في إستصلاح هذه الأراضي وبالتالي خلق مشاريع منتجة قادرة على الدفع بعجلة التنمية بالمنطقة.

خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى محاولة إسقاط ماجاء في الدراسة النظرية حول تأثير سياسة التشغيل على التنمية المحلية من خلال دراسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة التي أصبحت من أهم الآليات التي تم إنتهاجها لإنشاء ودعم المؤسسات المصغرة من جهة وكألية للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى.

حيث تم التعرض أولا لنشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمهام التي أسندت إليها منذ نشأتها سنة 1996 وكذا التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة ، و مختلف الإمتيازات التي تطرحها الوكالة للشباب بهدف إنشاء مؤسسات مصغرة ومختلف الصيغ التمويلية التي تمنحها والتي تمثلت أساسا في رفع قيمة الإستثمار ، ومن ذلك تم التطرق إلى مختلف الخطوات التي يسلكها الشاب بهدف التوصل إلى إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة ، والصعوبة في الإنسجام والتوافق بين الوكالة والبنوك .

كما تم التعرض في هذا الفصل إلى النتائج التي حققتها الوكالة في تمويلها للمؤسسات المصغرة على مستوى ولاية سعيدة وإنعكاسها على توفير مناصب الشغل ، وهذا ماتناولناه أيضا من خلال الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة إنطلاقا من تسليط الضوء على واقعها ومساهماتها في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية من خلال رفع معدلات التشغيل ، وتغطية الإحتياجات المحلية للولاية .

من خلال ماسبق يمكن القول يمكن القول أن هذا الجهاز قد حقق نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة و الكم اللابأس به من مناصب الشغل التي وفرتها بالولاية ، إلا أنها تظل كتجربة حديثة، حيث تتعرض إلى بعض المعوقات و التي ذكرنا أهمها، على الرغم من الإصلاحات التي تم تطبيقها سعيها منها إلى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية بالولاية ، ودعم مختلف الجهود الرامية إلى تفعيل دور الوكالة في خلق تنمية محلية على مستوى ولاية سعيدة .

خاتمه

إن مشكلة التشغيل هي مشكلة هي مشكلة قديمة حيث تتداخل أبعادها الإجتماعية و الاقتصادية ، فمفهوم التشغيل قد تم تناوله من قبل العديد من المفكرين ، وضمن زوايا نظر عديدة سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو الإجتماعية ، ولكن يبقى مفهوم التشغيل ببساطة هو إستخدام القوى العاملة الكفؤة والقادرة في إحدى مجالات الحياة سواء الاقتصادية أو الإجتماعية أو الخدمائية ، قصد قضاء حاجات الأفراد العاملين وذلك بأخذ الأجر، وهذا ماتسعى له كل دولة عبر وضعها للعديد من السياسات في مجال التشغيل .

حيث يركز التشغيل على العديد من الأسس والمبادئ ، كما أنه يهدف إلى توفير فرص عمل وتكوين وإعداد القوى العاملة وتنظيم علاقات العمل في المجتمع . ولنجاح سياسة التشغيل لابد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك وكذلك التنسيق بين كل القطاعات والهياكل ، وتدعيم وتحفيز الإستثمار المولد لمناصب الشغل ، والعمل على عصرنه قطاع التشغيل وربطه بسوق العمل .

حيث أن مفهوم التنمية المحلية كمصطلح يجمع بين الجهود الشعبية والحكومية ، وذلك من خلال الإعتماد على الإستراتيجيات والخطط و إتباع منهج علمي قصد تحقيق مجموعة من الاهداف من بينها العدالة الإجتماعية والمشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين المناطق والتخفيف من ظاهرة الفقر والجهل وتحقيق النمو الإقتصادي ، وتتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص تفرقها عن انواع التنمية الأخرى فهي تهتم بكل ما يخص المجال المحلي الضيق ولاتضطلع إلى المستوى الوطني ، متخذة بمجموعة من المبادئ كمبدأ الشمول مبدأ التكامل ، مبدأ التوازن .. مع وجود مجموعة من الركائز لضمان تحقيق أهداف رشيدة تخدم المواطن المحلي .

إذ لا يمكن للتنمية المحلية أن تولد إلا من خلال عمل واع مدروس ومنسق لأجل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية وتسخيرها لخدمة التنمية المحلية أي النهوض بالجهة أو بالمنطقة من الداخل، وجعلها تقوم بدور فعال على المستوى المحلي بشكل متكافئ مع الجهات الأخرى لتسهم في صيرورة البلاد والوطن، ولا يتم ذلك إلا من خلال تمكين الجهة من آليات وإمكانات الاعتماد على الذات ولو نسبيا وبدرجة محدودة تبعا لإمكاناتها وخصوصياتها ومعوقاتها، أي تمكين الجهة من مقومات الاستقلالية الذاتية والاستدامة.

ومن خلال إسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي على إعتبار ولاية سعيدة كنموذج لدراسة الحالة التي قمنا فيها بتناول مختلف الإمكانيات التي تملكها ولاية سعيدة والتي تؤهلها من خلال الوكالة إلى إستحداث العديد من المؤسسات التي قد تعكس بالإيجاب على وضعية التنمية المحلية بالولاية من خلال المساهمة في خفض مستويات البطالة والفقر فيها ، حيث أثبتت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مدى الدور الذي يمكن ان

تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية ومدى تأثيرها وإنعكاسها على واقع التنمية المحلية بولاية سعيدة بالنظر إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها و محاور التنمية المستقبلية وكذا الإنجازات المحققة لحد الآن ، بعد ان ساهمت الوكالة في إنجاز العديد من المؤسسات المصغرة أصبح عليها اليوم التركيز على جانب النوعية والتنوع مما يسمح بالنظر أكثر إلى القطاعات المولدة للقيمة .

خلصنا من هذه الدراسة إلى أنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى نتائج غير مرضية سواء على مستوى ولاية سعيدة أو حتى على المستوى الوطني، فبالرغم من أن نشاط الوكالة يغطي كافة النشاطات ويفترض أنه يوفر كافة المستلزمات لإنشاء المؤسسات التي من شأنها توفير مناصب عمل ، نجد بأن حجم الاستثمارات لا يتماشى مع الإمكانيات المتوفرة لدى هذا الجهاز، والمناصب المحققة منخفضة بالمقارنة مع حجم المبالغ المالية الضخمة المرصودة لإنشاء هذه المشاريع ، والتي أغلبها مناصب عمل مؤقتة وهشة ما يدعوا إلى وجود إجراءات إضافية تصل إلى محاولة توفير المناخ الملائم لاستحداث مناصب عمل دائمة بما يتماشى مع احتياجات السوق وخصوصية كل قطاع.

الإقتراحات والتوصيات:

وقصد رسم الأفاق المستقبلية للنهوض بقطاع التشغيل على المستوى المحلي لا بد من إعداد منهجية عمل مع مراعاة النقاط التالية التي من شأنها إعطاء دفعا لترقية التشغيل :

1 - إعادة النظر في خارطة التكوين المهني وذلك بفتح فروع التكوين للتخصصات التي تعرف نقصا في سوق العمل خاصة بقطاع البناء و الري و الأشغال العمومية و تحسيس الشباب و حثهم على التوجه لهذه التخصصات التي غالبا ما يعزف الشباب عن الإقبال عليها .

2- تشجيع الاستثمار في الفلاحة و تربية (المواشي ، الأبقار ، النحل) نظرا لما تتوفر عليه الولاية من عوامل مناخية و طبيعية محفزة على خلق الثروة و توفير مناصب عمل .

3- تشجيع المبادرة المحلية في مجال المقاولاتية خاصة للشباب المستفيدين من آليات التشغيل ANSEJ و المرافقة و المتابعة الميدانية من اجل تدليل الصعوبات و العراقيل التي قد يواجهها الشباب في الميدان و في هذا السياق لا بد من العمل بإحكام المادة 55 مكرر 1 من المرسوم الرئاسي رقم 23/12 المؤرخ في 18 يناير 2012 المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 10 -236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية .

- 4- إدراج مناطق الهضاب العليا من الامتيازات الممنوحة للشباب مناطق الجنوب وفقا للتدابير الجديدة التي أقرتها الدولة في مجال التشغيل مثل الإعفاء الكلي لنسبة الفائدة البنكية .
- 5- إعطاء أولوية للمؤسسات الاقتصادية المصغرة للظفر بالمشاريع التنموية التي تقوم بتوظيف الشباب و خلق مناصب العمل .
- 6- تشجيع الإستثمار في السياحة المحلية ولاسيما بان الولاية تزخر بحمامات معدنية و مناطق غاية تساعد على إنشاء مرافق ترفيهية (كالمساح و الفنادق) مما ينعش اقتصاد و بالتالي خلق فرص عمل في هذا الميدان .
- 7- فتح قنوات الاتصال (أيام دراسية ، أبواب مفتوحة ، زيارات لمراكز التكوين المهني ، حصص إذاعية) من شأنها التعريف باليات التشغيل والإمتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- 8- التفكير في إدراج آليات علمية جديدة منسجمة ضمن سياسة التشغيل المسطرة و في هذا الإطار نقترح إنشاء مرصد للتشغيل كهيئة مكلفة بمتابعة ديناميكية العرض و الطلب و يكون في نفس الوقت بنك معلومات بإمكان المتعاملين الاقتصاديين استغلاله كمؤشر اقتصادي في اتخاذ قرار بعيدا عن أسلوب المجازفة في إختيار المشاريع .
- 9- اللجوء إلى صيغ التمويل الإسلامي (بدون فائدة) حيث بينت الدراسات أنه من بين الأسباب الرئيسية لعزوف الشباب البطال عن توجهه للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو الفوائد الربوية .
- 10 - ضرورة التوزيع العادل للمشاريع على مستوى التراب الوطني ، وعلى مستوى ولاية سعيدة وذلك للحد من الفوارق الإجتماعية (الفقر والبطالة) بين البلديات .

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
64	خصائص أجهزة الشغل بالجزائر	الجدول (01)
76	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	الجدول (02)
76	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي 2	الجدول (03)
77	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	الجدول (04)
80	تخفيضات معدلات القروض البنكية الممنوحة	الجدول (05)
90	حركة الفئة السكانية المسجلة خلال عام 2015	الجدول (06)
91	تطور نسبة البطالة للفترة الممتدة من 2010-2015	الجدول (07)
91	تطور سوق العمل للفترة الممتدة من 2010-2015	الجدول (08)
94	عدد مناصب الشغل المستحدثة مقارنة مع نسبة البطالة	الجدول (09)
97	العدد الإجمالي لمناصب العمل حسب الجنس والقطاع لسنة 2013-2014	الجدول (10)
101	توزيع المستفيدين من القروض حسب النشاط وبلدية الإقامة	الجدول (11)
102	الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات حسب القطاعات	الجدول (12)
105	تطور المؤسسات المصغرة الممولة من 2011-2015/05/31	الجدول (13)

فهرس الأشكال :

الصفحة	العنوان	الشكل
72	الهيكل التنظيمي لمصالح فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة	الشكل رقم (01)
76	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	الشكل رقم (02)
78	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	الشكل رقم (03)
88	مراحل المرافقة خلال مرحلة الإنشاء	الشكل رقم (04)
89	مخطط مراحل المرافقة بالنسبة لتوسيع المشروع	الشكل رقم (05)

92	تطور سوق العمل خلال الفترة الممتدة من 2010-2015/05/31	الشكل رقم (06)
94	عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة من 2011-2015	الشكل رقم (07)
97	المشاريع الممولة حسب القطاعات للذكور	الشكل رقم (08)
98	المشاريع الممولة حسب القطاعات للإناث	الشكل رقم (09)
103	الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات المصغرة حسب القطاعات	الشكل رقم (10)
105	تطور حصيلة المؤسسات المصغرة الممولة من 2011-2015/05/31	الشكل رقم (11)

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1. أبو الحسن عبد الموجود ، إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، أسوان : المكتب الجامعي الحديث،(ب،ط)،2009.
2. اللوزي موسى ،التنمية الإدارية ، عمان : دار وائل للنشر ،(ب،ط)،2000 .
3. الزاوي خالد ،البطالة في الوطن العربي (المشكلة والحل) ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ،(ب،ط)،2004.
4. الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الإجتماعية، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،(ب،ط)،2001.
5. الجندي مصطفى ، الإدارة المحلية وإستراتيجياتها، الإسكندرية: منشأة المعارف (ب،ط)، 1987.
6. الأمين عبد الوهاب ، التنمية الاقتصادية (المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية)، السعودية : دار حافظ للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،2000.
7. الرياشي إيمان وآخرون ،الأزمة الجزائرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (ب،ط)،1996.
8. السيد الزيات عبد الحميد ، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ج 1، الإسكندرية : دار المعارف، 1986.
9. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الجزائر: دار حامد للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،2009.
10. بوطالب قويدر ،الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في دول المغرب العربي، الإسماعيلية : المركز العربي للتنمية،(ب،ط)،2006.
11. بن أشنهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،(ب،ط)،1982.
12. بومدين طاشمة ،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،(ب،ط)،2011.
13. زيدان جمال ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، ط1، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2014.
14. حامد سمير، إشكالية التنمية في الوطن العربي ، الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع ،2007.
15. كريم كريمة ، " دراسات في الفقر والعولمة مصر والدول العربية " ، مصر: المجلس الأعلى للثقافة ،2005.
16. محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير،القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع ،(ب،ط)، 2008.

17. محمود منال طلعت، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مصر:المكتب الجامعي الحديث،(ب،ط)،2003.
- 18.مصطفى أحمد خاطر ، تنمية المجتمع المحلي -الإستراتيجيات ونماذج الممارسة- الإسكندرية: المكتبة الجامعية ،(ب،ط)،2000.
19. عطية خليل عطية ،التربية والتنمية في الوطن العربي ،عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،2011.
- 20.عبد الحميد عبد المطلب ، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية ،(ب،ط)، 2001.
- 21.عبدون ناصر دادي ، عبد الرحمان العايب،البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، (ب،ب): ديوان المطبوعات الجامعية ،(ب،ط)،2010.
- 22.عودة المعاني أيمن، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر،(ب،ط)، 2010 .
- 23.رشيد أحمد ،التنمية المحلية ،القاهرة: دار النهضة العربية،(ب،ط)،1986.
- 24.شنتاوي علي خاطر، قانون الإدارة المحلية،عمان : دار وائل للنشر، (ب،ط)،2002.
- 25.تورادو ميشيل ،التنمية الإقتصادية، ترجمة محمد حسن حسني و محمد حامد محمد، السعودية: دار المريخ للنشر ،(ب،ط)،(ب،ت).

ب- المذكرات :

1. بن مرسللي رفيق ،الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر2010-2011، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري،2011-2012.
2. بوعكاش نوال ، تأثير الموارد البشرية على إدارة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3، 2010.
3. حصروري نادية ،تحليل وقياس الفقر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري،2007-2008
4. حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبي بكر بلقايد ،2011.

5. حليلو نبيل، التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين- دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين في الجامعات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد خيضر، 2011-2012.
6. يخلف محسن ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014.
7. يونس سميحة ، إتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2007.
8. كوسة بوجمعة ، سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة ، دراسة ميدانية بمديرية البناء والتعمير بسطيف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.
9. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة ولاية تبسة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010-2011.
10. عيسى مرزاق ، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، 2005-2006.
11. فارس شلاي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
12. فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط غير الرسمي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع ، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج البويرة، 2011-2012.
13. روتر الطاهر، إشكالية التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996-1997.
14. خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

ج- المداخلات والملاحظات :

- 1- أحمد بوسميين ، بلحاج فراحي ، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني الأول حول : المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية ، بشار 24-25 أبريل 2006 .

- 2- هلال رحمون، تيرير علي، إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مداخلة أقيمت بالملتقى الدولي بعنوان "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المنظم بكلية العلوم القانونية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011
- 3- سليمان أحمية، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، مداخلة أقيمت بالملتقى العلمي حول " السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع " المنظم بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة - ، 2009.
- 4- عولمي بسمة، ثلاثية نورة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، مداخلة أقيمت بالملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، جامعة الشلف 17-18 أبريل 2006.
- 5- قريشي العيد، عمر قريد، متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني تحت عنوان: فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و التنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 16/17/18/ أبريل 2012.
- 6- رياض ريمي، ريمي عقبة، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة مشكل البطالة في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترة 1990-1998 وبين 1999-2010، جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- 7- راضية بوزيان سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر مقارنة سوسيو- إقتصادية، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة في: 15/ 16 نوفمبر 2011..
- 8- رايح سرير عبد الله، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13-14 أبريل 2011.
- 9- غياظ شريف، سهام بوفلفل، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إيضاحات على تجارب بعض الدول، مداخلة أقيمت بجامعة 08 ماي 1945 بقالملة.

د- مجلات وجرائد:

- 1- إخلف حسنة ، جهاز دعم تشغيل الشباب كآلية لغرس ثقافة المقاوله عند الشباب، مجلة العلوم الإقتصادية ، عدد نوفمبر 2011.
- 2- جريدة النهار ، يومية إخبارية وطنية ، العدد 156، الصادرة بتاريخ 05 ماي 2008.
- 3- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10.
- 4- جمال زيدان ، دور الإعلام في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث القانونية و السياسية ، الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية سعيدة ، ع1، 2013.
- 5- محمد فتح الله الخطيب ،الحكم المحلي والتنمية ،منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، مصر، 1998.
- 6- دليل الشباب لإنشاء مؤسسة ، منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

هـ - القوانين والمراسيم :

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية ، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 02، من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية ، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية ، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية ، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية ، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية ، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، الجريدة الرسمية.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-297، الجريدة الرسمية.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية.
- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 96-297، الجريدة الرسمية.
- 13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290، الجريدة الرسمية.
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع.
- 15- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 هـ الموافق ل 8 سبتمبر، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي(المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 84/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول الموافق ل 19 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03/288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 هـ الموافق ل 06 سبتمبر 2003.
- 16- المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات وشروط المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 , 50 سنة .

و- دراسات منشورة عبر الانترنت:

- 1- ناصر عوني قعوار، السياحة والبطالة، متحصل عليه من : <http://m.alrai.com> تاريخ الإطلاع: 2015/07/03.
- 2- نوف عبد المنعم الغيشي، " الأمية وأنواعها ". متحصل عليه من : www.dr.saud-a.com تاريخ الإطلاع: 2015/07/14.
- 3- جمعة مجازي، " الأمية " متحصل عليه من : www.cbssyn.org تاريخ الاطلاع: 2015/07/14.

- 4- بوقرة رابح ،عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة ، متحصل عليه من : <http://www.decentralisationsautrement.developpement-local-durable> . تاريخ الإطلاع : 2015/06/24 .
- 5- عبد القوي محمد حسين ، البطالة المشكلة والعلاج ، متحصل عليه من: www.policemc.gov.bh تاريخ الإطلاع 2015/06/25.
- 6- عبد الله بن منصور ، صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر ،متحصل عيه من : www.related.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013 تاريخ الإطلاع 2015/06/23:
- 7- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، متحصل عليه من : www.ANSEJ.DZ تاريخ الإطلاع 2015/06/07:
- 8- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، متحصل عليه من : <http://www.cnac.dz> تاريخ الإطلاع 2015/06/07:
- 9- البرنامج الوطني لتسيير القرض المصغر، متحصل عليه من : WWW.ANGEM.DZ تاريخ الإطلاع 2015/06/07:
- 10- برنامج عقود ما قبل التشغيل متحصل عليه من : <http://www.anem.dz> تاريخ الاطلاع 2015/06/07:
- 11- زيني فريدة ، مداخلة بعنوان الآثار الإقتصادية للبطالة ، المركز الجامعي خميس مليانة ، متحصل عليه من: <https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&qd=1&ved> تاريخ الإطلاع 27/06/2015

الفهرس

الفهرس

أ	البسمة
ب	التشكرات
ج	الإهداء
هـ - ك	المقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل والتنمية المحلية	
14	مقدمة الفصل الأول.
15	المبحث الأول: ماهية سياسة التشغيل
15	المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل
19	المطلب الثاني: أهداف سياسة التشغيل
20	المطلب الثالث: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل
21	المطلب الرابع: آفاق وتحديات سياسة التشغيل
23	المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية
23	المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية
30	المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية ومبادئها
32	المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وأهدافها
36	المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية
39	خاتمة الفصل الأول.
الفصل الثاني: سياسة التشغيل كإطار للتنمية المحلية	
41	مقدمة الفصل الثاني.
42	المبحث الأول: سياسة التشغيل ومشكلات التنمية المحلية
42	المطلب الأول: سياسة التشغيل وخفض البطالة
49	المطلب الثاني: سياسة التشغيل ومكافحة الفقر
51	المطلب الثالث: سياسة التشغيل ومكافحة الأمية
54	المبحث الثاني: أجهزة التشغيل ودورها على صعيد التنمية المحلية
54	المطلب الأول: السياسات المتعلقة بإنجاز المقاولات الصغرى

60	المطلب الثاني: سياسة دعم ترقية الشغل المأجور
65	المطلب الثالث: أهمية أجهزة التشغيل ودورها في التنمية المحلية
67	خاتمة الفصل الثاني.
الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على التنمية المحلية بولاية سعيدة	
69	مقدمة الفصل الثالث.
70	المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
70	المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
73	المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
82	المطلب الثالث: المراحل المتبعة لإنشاء المشاريع الإستثمارية في الوكالة
90	المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التأثير على التنمية المحلية دراسة حالة ولاية سعيدة
90	المطلب الأول: دراسة لواقع التشغيل بولاية سعيدة
93	المطلب الثاني: تأثير وكالة ANSEJ على التنمية المحلية بولاية سعيدة
106	المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية
110	خاتمة الفصل الثالث.
112	الخاتمة العامة.
116	فهرس الجداول والأشكال
118	قائمة المصادر والمراجع.
	الملاحق

الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

DIRECTION GENERALE DE L'EMPLOI ET DE L'INSERTION

FICHE TECHNIQUE
DE LA WILAYA DE SAIDA
(VOLET EMPLOI) MAI 2015

الملحق رقم (01) :

1. Monographie de la wilaya :

Nombre de daïras : Six (06)

Nombre de Communes : Seize (16)

Superficie : 6.765.4km²

Population totale : 367.198

Population active : 150.737

Population occupée : 136.719

Population en chômage : 14.018

Taux de chômage : 9.30%

. Situation de l'emploi :

3.1- Placement classique (hors DAIP) : (source ANEM) :

الملحق رقم (02) :

Rubrique	Année				
	2011	2012	2013	2014	2015 AU (31-05-2015)
- Demandes enregistrées Dont : Jeunes :	11.967	11.788	14.011	19.140	6654
	868	882	1133	4668	1622
- Offres d'emploi enregistrées Dont :	1416	1775	1956	2257	1074
- Public :	297	382	515	473	404
- Privé :	1119	1393	1441	1784	670
- Placements réalisés : Dont :	1059	1390	1648	1908	1033
- Permanents :	349	269	48	43	102
- Temporaires :	710	1121	1600	1865	931

الملحق رقم (03) :

A-2/ Projets financés par branche d'activité et selon le genre 2014 :

Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois
	Hommes	Femmes	
ARTISANAT	146	35	483
INDUSTRIE	356	38	1182
SERVICES	499	102	1803
BTPH	30	03	99
AGRICULTURE	335	21	1068
TOTAL	1366	199	4635

الملحق رقم (04) :

A-2/ Projets financés par branche d'activité et selon le genre 2013 :

Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois
	Hommes	Femmes	
ARTISANAT	36	07	129
INDUSTRIE	286	46	996
SERVICES	595	133	2184
BTPH	32	02	102
AGRICULTURE	365	19	1152
TOTAL	1314	207	4563

C/ EVOLUTION DE LA CREATION DE MICRO ENTREPRISE: الملحق رقم (05)

ANSEJ- CNAC -2010-2014-

Dispositif / Période	ANSEJ		CNAC		TOTAL	
	Projets financés	Potentiel emplois	Projets Financés	potentiel emplois	Projets financés	Potentiel emplois
2010	610	1223	113	193	723	1416
2011	850	1242	132	237	982	1479
2012	2100	2120	373	698	2473	2818
2013	1521	4563	151	294	1672	4857
2014	1565	4635	146	281	1711	4916
TOTAL	6646	13.783	915	1703	7561	15486

Création d'activités (ANSEJ):

4.3- Création d'Activités

: الملحق رقم (06)

4.3.1 ANSEJ :

Rubriques Secteurs	2011		2012		2013		2014		AU 31/05/2015	
	Projets financés	Potentiel emplois								
AGRICULTURE	196	286	439	1317	383	1152	356	1068	72	220
ARTISANAT	225	328	440	1320	122	366	182	483	37	100
BTPH	32	46	36	102	16	48	33	99	07	20
HYDRAULIQUE	00	00	00	00	04	12	00	00	00	00
INDUSTRIE	65	95	17	51	372	1116	394	1182	80	243
MAINTENANCE	00	00	08	24	02	06	00	00	00	00
PROFESSION LIBERALE	00	00	09	27	00	00	00	00	00	00
SERVICES	332	487	939	2817	582	1746	601	1803	122	583
Transport Marchandise	00	00	183	549	39	117	00	00	00	00
Transport Voyageur	00	00	30	90	00	00	00	00	00	00
Total	850	1242	2101	6297	1520	4563	1566	4635	318	1166

❖ الملحق رقم (07) :توزيع المستفيدين من القروض لدعم تشغيل الشباب حسب نوعية النشاط وبلدية الإقامة لسنة 2012 :

المجموع		نشاطات أخرى		الخدمات		الصناعة والحرف التقليدية		البناء والأشغال العمومية B.T.P.H		الزراعة		النشاط البلديات
120	605	00	13	25	303	86	246	07	40	02	03	سعيدة
10	106	00	00	01	37	07	48	00	08	02	13	عين الحجر
02	92	00	01	00	46	01	31	00	00	01	14	عين السلطان
03	31	00	01	01	12	00	14	00	00	02	04	الحساسنة
67	308	00	01	57	23	10	192	00	07	00	85	أولاد ابراهيم
29	234	00	01	12	77	14	107	01	11	02	38	أولاد خالد
08	71	00	01	04	19	01	15	00	00	03	36	سيدي أحمد
06	52	00	01	05	37	01	14	00	00	00	00	سيدي أعمر
05	98	00	01	05	41	00	27	00	11	00	18	سيدي بوبكر
04	157	00	00	01	108	02	10	00	00	01	39	تيرسين
00	01	00	01	00	00	00	01	00	00	00	00	عين السخونة
00	08	00	00	00	00	00	03	00	00	00	04	ذوي ثابت
00	27	00	00	00	07	00	10	00	03	00	07	مولاي العربي
00	17	00	00	00	11	00	01	00	00	00	05	هونت
01	11	00	00	01	05	00	00	00	00	00	06	المعمورة
00	27	00	00	00	21	00	00	00	02	00	04	يوب
255	1845	00	21	112	747	122	719	08	82	13	276	المجموع الجزئي
2100		21		859		841		90		289		المجموع

AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES

ANTENNE : SAIDA

الملحق رقم (08)

1- Situation cumulée du 31/12/2014

AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES

Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestation d'éligibilité délivrées	Accords bancaires reçus	Nbr de projets financés	Coût inves (10 ³ DA)	Coût PNR (10 ³ DA)	Emplois Prévus	Emplois créés
Institutions et administrations publiques	2	2	2	3	15596,896	4396,699	6	9
Industrie	262	104	320	394	249660207	70647769	786	1182
BTPH	14	12	12	33	12126598,67	3390385,946	42	99
Agriculture	402	259	367	356	242185980,1	68532975,93	1206	1068
Services	542	320	622	598	439966637,1	127319771,1	1626	1794
Artisanat	380	280	328	182	283361408	80859982	1140	483
Total	1602	977	1651	1565	1227316428	350755281	4806	4635
Dont femmes	196	133	347	199	181396267	48532663	609	651

AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES : الملحق رقم (09)

1- Situation cumulée du 31/12/2013

Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestation d'éligibilité délivrées	Accords bancaires reçus	Nbr de projets financés	Coût inves (10 ³ DA)	Coût PNR (10 ³ DA)	Emplois prévus	Emplois créés
Institutions et administrations publiques	0	0	0	0	0	0	0	0
Industrie	13	8	15	335	1521033	432445	39	1236
BTPH	16	10	9	24	996166	43117	9	87
Agriculture	728	428	531	385	1713203	488227	2283	1473
Services	677	392	386	725	3337775	771661	1857	2682
Artisanat	387	219	327	52	264522	75033	1257	165
Total	1821	1057	1268	1521	7832698	1810482	5445	5643
Dont femmes	278	189	175	210	907701	320754	705	657

1- Situation cumulée du 31/12/2012**: الملحق رقم (10)**

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Accords bancaires reçus	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA
1	Administration (IAP)	0	0	0	0	0,000
2	Industrie	530	493	0	441	1 926 942,056
3	BTPH	21	20	0	34	210 302,896
4	Agriculture	330	347	0	437	1 837 724,739
5	Services	563	625	0	958	4 260 242,787
6	Artisanat	135	104	0	209	716 420,779
7	Total wilaya	1579	1589	0	2079	8 951 633,256
8	Dont Femme	307	287	0	216	992 908,493

2- Situation cumulée du 31/12/2011

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Accords bancaires reçus	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA
1	Administration (IAP)	0	0	0	0	0,000
2	Industrie	2288	1642	0	533	2 050 145,610
3	BTPH	421	348	0	170	977 661,478
4	Agriculture	3623	2771	0	1005	3 347 455,808
5	Services	6729	4902	0	1510	4 404 705,815
6	Artisanat	2460	1639	0	467	1 134 968,779
7	Total wilaya	15521	11302	0	3685	11 914 937,490
8	Dont Femme	1714	1142	0	310	807 780,560